

PROVISIONAL

A/42/PV.9

1 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد شفاردناردزي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

السيد نغاروكيشتوالي (رواندا)

السيد المبروك (تونس)

السيد حميد (سري لانكا)

السيد تندمانس (بلجيكا)

السيد مالديفار (باراغواي)

السيد بينهيرو (البرتغال)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد شغاردنادزي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : طلب إليّ الوفد السوفياتي ، سيدي ، أن أهنئكم على انتخابكم لذلك المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

من قواعد النظام الداخلي لهذه المنظمة أن تكون هناك دقيقة للصلاة أو التأمل . وكل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة مناسبة للتفكير في مستقبل العالم . والعالم اليوم على عتبة تغييرات كبرى . وأفكارنا تدور حول ذلك . ف لأول مرة في التاريخ ، تقترب فكرة نزع السلاح النووي من أولى خطوات تنفيذها . وهي ليست بالفكرة الجديدة ، ولكن الجديد فيها هو أن تنفيذها أصبح ممكنا . وبالأمر فقط ، كان كل مايمكن أن نراه أمامنا طريقا مسدودا . واليوم ، نستطيع أن نرى أبعد من ذلك بكثير .

إن الرؤوس الحربية التي يبلغ عددها الالفين ليست إلا جزءا صغيرا من الترسانات النووية ، ولكن هذا الجزء كبير لدرجة أن إختفائه يعطي العالم رؤية جديدة . إن الاتفاق بشأن هذه الأسلحة ليس إلا قسما صغيرا مما حدث ، فقد حدث شيء أكبر أهمية : في النهاية قال الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معا الكلمة الأولى في قاموس مفردات الخلاص من السلاح النووي . وعندما تتحول هذه الكلمة إلى فعل ، سيكتسب العالم أيضا معلومات جديدة . فسيصبح العالم مقتنعا بأن الأسلحة النووية والامن ليسا مترادفين وبأن الامن يزداد رسوخا عندما تختفي تلك الأسلحة .

وفي الوقت الراهن ، يترسخ هذا المبدأ في قضية محددة ، ولكن يجري إقراره بالفعل عمليا . فالمسألة كلها الآن هي ما إذا كان في مقدورنا ، بداية من نفس المنطلق المنطقي ، أن نتخلص عن الترسانة النووية بأسرها وليس مجرد جزء منها ، وأن نقضي على كل أسلحة التدمير الشامل .

إن الاتحاد السوفياتي مقتنع بأنه سيكون في مقدورنا أن نفعل ذلك . فمنصة الانطلاق صغيرة ولكنها توفر قوة انطلاق لعمل كبير . وقد يتبع الاتفاق الأخير اتفاق على تخفيض يصل إلى نصف الأسلحة الاستراتيجية شريطة الحفاظ على معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

واليوم ، هناك احتمال واقعي متزايد للتوصل إلى اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ولتدميرها تماما . ويمكننا أن نتوقع تطورا مشمرا في العملية المتوازنة ، عملية خفض الأسلحة التقليدية التي تستند إلى مفهوم الكفاية . وهناك إمكانية لإحراز تقدم في هذا الشأن لأن لدينا أفكارا جريئة ، ولأن لدينا استعدادا لإزالة ما تبقى من عقبات .

إن الرد بالإيجاب على سؤال مغاده ما إذا كان من الممكن القضاء على الترسانات النووية ، سيصبح واقعا ملموسا لو ساعدنا المجتمع الدولية مرة أخرى . وليست هناك حاجة الآن إلى التنافس على إحراز النصر ، إذ لا يتفق ذلك كثيرا مع غصن الزيتون ، غصن السلام . ويمكنني أن أصف كيف عمل الاتحاد السوفياتي نحو الوصول إلى خيار الصفر المزدوج الشامل ، ولكن يمكن للآخرين أن يطالبوا بهذا الشرف لأنفسهم إذا أرادوا . لذلك ، فإذا كان لنا أن نتنافس على شيء فلا ينبغي أن يتم ذلك إلا في مجال نزع السلاح النووي . وأن ما يهمنا هو أن كل ما نسعى إليه قد تحقق الآن ولا تختلف النتيجة مع إرادة الأغلبية .

لقد أسعدنا الحماس الذي رجب به العالم هذا الاتفاق لأن ذلك يقنعنا مرة أخرى أننا نسير على الطريق السليم . وعند الإصغاء إلى أصوات الموافقة والتضامن التي طفت على الصوت الكثيب الوحيد للمستفيدين من الأسلحة النووية ، فإن زملاءكم السوفيات ، بغير المشاركة في الحماس الشديد ودون الحد من تفاؤلهم ، يغمروهم اليوم شعور عارم بأننا جميعا هنا أمم متحدة حقا ، أمم متحدة ليس فقط بالعضوية الرسمية في هذه المنظمة ، وإنما يوحدنا مصير مشترك وهدف مشترك . أشكركم على هذا الشعور العظيم ، الذي أرجو أن نتمسك به ونعمل على تعزيزه .

وإني شاكر لكم على هذا الجو من وحدة الفكر والتعاون والتأييد ، وهو الجو الذي لم يكن بالوسع ، لولاه ، التوصل إلى اتفاق .
وبهذا المعنى يكون الاتفاق اتفاقكم . ومن وجهة نظرنا ، يعتبر كونه اتفاقاً يخص الجميع أفضل ضمان بأنه سينفذ .

"لقد ولدنا لنعيش معا . وإن كوننا مجتمعا بشريا واحدا أشبه بقوس القنطرة الذي يظل قائما لأن كل حجر من أحجاره يمنع الأحجار الأخرى من السقوط..." .

وإن المرء لا يمكنه إلا أن يدهش لقدرة الفكر الإنساني على إرساء القانسون الأخلاقي الأعلى لكل العصور ، على النحو الذي نجده في قول سنيكا للوسيليوس ، منذ سنوات كثيرة ، في إحدى رسائله . "لقد ولدنا لنعيش معا" . غير أن هذه فكرة لم يبدأ البشر في فهمها بوصفها حتمية لا مهرب منها لعصرنا إلا اليوم .

واليوم ينظر إلى مرسوم لينين للسلام بوصفه رسالة أخلاقية عليا موجهة إلى عصرنا . فرفض المعاهدات السرية وانتهاج مسلك صريح وعلني في الشؤون الدولية والانسحاب الغوري من الحرب ونبذ الحرب كأسلوب لتسوية الصراعات ، كلها أمور تعبر ، منذ زمن يرجع إلى سنة ١٩١٧ ، عن حاجة مشتركة أصبحت اليوم إرادة المجتمع الدولي بأسره .

وأمامنا طريق طويل وشاق لا بد من اجتيازه كيما يتحول الفكر الإنساني إلى عمل ولكن ذلك سيحدث إن عاجلا أو آجلا . فعندما كنا نناقش ، في واشنطن ، طرائق تدمير الرؤوس النووية تنبها فجأة إلى أن هذا الأمر كان يبدو منذ عام واحد مضى بعيدا عن متناولنا . وشركاؤنا الأمريكيون يمكنهم تأييد ذلك الواقع . إن الكلمات لا تسعفني . ولكن فلنقل إن الماضي يحمل للحاضر حافزا قويا والحاضر يوفر الضمانات للمستقبل .

وقد نشر قبل بدء هذه الدورة مقال لميخائيل غورباتشوف بعنوان "الواقع و ضمانات عالم آمن" يصور لب فكرنا المعاصر .

إن إقامة عالم آمن أمر ممكن . وهو ممكن لأن أي شيء آخر يشكل خطرا بالغا . وتتكافأ امكانية إقامة ذلك العالم الآمن مع الحاجة إليه . هذا هو الواقع . أما

الضمانات فنراها في إقامة نظام أمني شامل . والمهمة الطبيعية المسندة إلى الأمم المتحدة أن توفر الهداية في عملية بناء هذا النظام وأن تتزعم تلك العملية . وقصارى القول أن هذا هو منطق المقال المذكور الذي يعرض مذهب العالم الأمن . وهو نابع من تاريخ بلدنا كما أنه ثمرة الفكر السياسي الذي تناول بالتحليل الأميين الفترة السابقة برمتها .

وفي هذا السياق ، اسبحوا لي أن أذكر الجمعية العامة بأن دورتها الثانية والأربعين تتزامن مع الذكرى السبعين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة . وهذا هو احتفالنا ونحن لا نعرضه على أحد . فالمشاعر التي تثيرها ذكرى مولد دولتنا تخلصنا أنفسنا . ومع ذلك ، فإنني أبيع لنفسي أن أشرك الممثلين في أفكاري عن بعض الآثار الدولية المترتبة على ذلك الحدث التاريخي .

واعتقد أنه لا جدال في أن ثورة تشرين الأول/أكتوبر تعد واحدا من أعظم أحداث القرن الحالي وكان لها أثر هائل على مقدرات شعوب كثيرة ، لا شعوب الامبراطورية الروسية السابقة فحسب . وفي رأينا أن عملية التجديد الجارية في بلدنا أهم من أن تعتبر من الشؤون الداخلية البحتة للاتحاد السوفياتي . فمن المستحيل وصف الرغبة في التخلص من أحد نواتج الحرب الباردة وهو انقسام العالم إلى أحلاف متعادية بأنها من الشواغل التي لا تخص سوى الاتحاد السوفياتي .

كما أن كل ذلك يشكل بطبيعة الحال جزءا من أهداف عملية التغيير التي نطلع بها والتي من المنطقي أن يكون الانفتاح والحوار أدواتها في كل من السياستين الداخلية والخارجية . فبين هاتين الاثنتين علاقة مباشرة وواضحة ولا يمكن تنفيذ أحدها دون الأخرى .

هذا وهذا وحده هو الذي يسمح لي وأنا أتكلم عن الذكرى السبعين لثورتنا بأن أدعوكم إلى أن نفكر سويا . فنحن إن كنا ننطلق من مفهوم للثورة العالمية يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التغيير الثوري في بلدنا فإننا لا نخفي ذلك . وهو أن تنظيم المجتمع الانساني بأسره ينبغي على أساس نظرتنا إلى السلم بوصفه قيمة عليا للحياة الانسانية وإلى الحرية والكرامة بوصفهما مقياسا عاما والتعايش السلمي بوصفه مبدأ

عالميا للعلاقات بين الدول . وقد تم تجسيد هذا المفهوم المعلن في التقرير السياسي الذي قدم إلى المؤتمر السابع والعشرين الذي عقده حزبنا الشيوعي في سلسلة من الخطوات العملية اتخذها الاتحاد السوفياتي .

كما أن عملية إعادة التنظيم كانت إيذانا بحدوث تغييرات كبرى في الشؤون الدولية . ويجب ألا يعترضها أي عائق . ولكن الموقف عام ١٩٨٧ يختلف عما كان عليه عام ١٩١٧ أو ١٩١٨ ولا يمكن لأي عمل خارجي أن يوقف ثورتنا . فنحن نعيش اليوم في زمن مختلف وأنه لبلد مختلف . وربما يكون هذا من أعظم إنجازات ثورة تشرين الأول/أكتوبر . وقد كان ثمن هذا الانجاز باهظا . إذ تمثل في التدخل الاجنبي والحرب الاهلية وانهيار الاقتصاد والحصار الاقتصادي ، والرعب ومحاولات هدم أسي دولتنا متعددة الجنسيات ، والعدوان النازي والحرب الباردة التي فرضت علينا ، والابتزاز النووي والمحاولات الدائبة لإملاء الامر الواقع السياسي ، ولم يمر بنا يوم واحد لم يتعيّن علينا فيه أن ندفع أفدح الثمن .

وعلى خلاف ثورات كثيرة أخرى كانت ثورة تشرين الأول/أكتوبر ثورة بيضاء أو كادت . فلم يعمد صانعوها ، على خلاف الكثيرين من صانعي الثورات الأخرى ، إلى بناء صرحهم بالدم ولم يفكروا أبدا مثل الكثيرين ممن سبقوهم في أن أفضل وسيلة لتشبيث مثلهم العليا هي القسوة والعنف والخوف .

إن سياسات التآمر والرعب والتدخل ضد روسيا السوفياتية هي التي حدثت إلى الانفلاق على نفسها والانعزال عن عالم معاد .

ولبقائنا كان من الضروري أن نحقق أقصى ما يمكن تحقيقه في أقل فترة زمنية . وقد أسهم ضيق الوقت المزمّن والضغط المتواصل على جميع الجبهات في خلق الظروف التي أسفرت عن سقوط ضحايا أبرياء ووقوع خسائر لا تعوّض .

إننا نُسَمِّع الجميع قولنا هذا : لا يوجد ولا يمكن أن يوجد أي مبرر لذلك . إننا نذهب إلى أبعد من الإسماع . ولما كنا قد ورثنا الانتصارات والهزائم ، الانجازات والاطّاء ، فإننا نفعل أقصى ما في وسعنا لتعزيز الانتصارات وتحاشي حتى أبسط احتمالات تكرار الاخطاء في السياستين الداخلية والخارجية على حد سواء .

إن هذا معلم قائم بذاته من معالم سياسة إعادة التنظيم والاتجاه الرئيسي فيها ، وهو مؤشر على حيوية مجتمعنا وصحته وضمان لمستقبله ولديمقراطيته الداخلية العميقة ولانفتاحه ونزاهته . وليست هناك حاجة إلى الخوض في بحوث لغوية لمحاولة تزويد المستمعين بمترادف انكليزي لكلمة "غلاسنوت" (الانفتاح) . إذ قد يضل المرء في دروب اللغة الأجنبية ، كما حدث بالفعل لنفس ذلك المتكلم ، الذي زعم أنه لا توجد في اللغة الروسية كلمة تعني "الحرية" . ومن الخطير بمقابلة التلاعب بالكلمات في وسط هذا الحضور الذي لا يعد الجميع فيه على استعداد بأي حال من الأحوال للتمقيق لإهانات تلقى جزافا في حق بلدان وشعوب بأسرها . إن الحرية تخدم السلم حقا . ولكنها لا تصبح حرية عندما تفسر بأنها ترخيص بالتدخل في شؤون الآخرين وبتمويل الثورة المضادة ، سعيا من أجل تحقيق أكبر المكاسب .

أما فيما يتعلق بسياسة إعادة التنظيم (بيريسترويكا) ، فلا ينبغي لأحد أن يقع ضحية الأوهام . إننا لن نحيد عن طريقنا الرئيسي ولن نستعير من الآخرين معاييرهم وقواعدهم الخاصة بالديمقراطية . إننا نشكرهم على نصيحتهم ، ولكننا سننفذ سياسة إعادة التنظيم وفقا لتصورنا واستنادا إلى قاعدتنا الاشتراكية . ولتسمحوا لنا أن نحدد لانفسنا ما الذي سيكون عليه الاتحاد السوفياتي ، فهو سيكون ما يريده له الشعب السوفياتي .

إن الذين يريدون تأييدنا لابد أنهم سيؤيدون أيضا مشروع إعادة بناء العلاقات الدولية على أساس ديمقراطي عريض . وسيؤيدون مفهوم العالم الخالي من الأسلحة النووية وكل الأعمال الرامية إلى حسم أعقد القضايا في السياسة العالمية . فذلك يتطابق تماما مع مصالح غالبية أعضاء المجتمع الدولي .

إن هذه المنصة ليست منبرا للتبشير "بالمشروع الحر" . وليست هذه القاعة فصلا في مدرسة أو جامعة يمكن للمرء أن يلقي فيه دروسا في البلاغة أو يحاضر المجتمع الدولي بشأن "أساليب السلوك السياسي السليم" . ومن غير المجدي أيضا التحدث بلهجة الواعظ الناصح لأخبار المنظمة أنها "قد ضلت أحيانا عن سواء السبيل" وأن "الوقت قد حان للرجوع إلى جادة الحق" .

(السيد شاردنادزي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

غير أن بوسع المرء أن يقول إن هذه المنمة وتلك القاعة هما المكان الحقيقي للتعبير عن الفكر السياسي الجديد .

ومهما كان العالم مقسما بفعل المواجهة والكراهية ، فهو موحد إزاء الحاجة إلى صون وجوده والحفاظ على بقاء البشرية .

ويبرز من هذه الحقيقة الموضوعية ضوء هادئ آخر نابع من الفكر السياسي الجديد : فقد تغير في عصرنا الارتباط بين المصلحة الوطنية ومصلحة البشرية ككل . لقد تغير بمعنى أنه بات من غير الممكن للمصالح الوطنية الحقيقية أن تتعارض مع المصالح المشتركة .

وإذا ما رفض المرء كل ما ينبع من الفكر السياسي لنظم أو لحكومات لا تتروق له ، بذريعة أن فيه ما يتعارض مع متطلبات الأمن الوطني أو اعتبارات الهيبة الوطنية ، فإن موقفه هذا سيتعارض عاجلا أو آجلا مع مصالح شعبه ودولته .

إن الفكر السياسي الجديد يجب أن يضع لذلك حدا . وهو سيفع حدا لذلك إذا ما وضع موضع التنفيذ . وليس هناك شك في ذلك ، لأن العمل ، والوحدة بين المفهوم والتنفيذ ، وبين الفكر وتجسيده في الواقع ، وبين القول والفعل ، تعد كلها شروطا حاسمة لوجود البشرية .

إن الفكر السياسي الجديد سيشق طريقه لا محالة ، لأنه يستمد الحياة من عناصر بارزة تتمثل في : تراكم الخبرات السياسية التقدمية ، والتحليل العلمي الدقيق ، وتقييم حقائق الواقع المعاصر والتنبؤ بها ، وأخيرا ، تحرر الفكر السياسي الجديد من ضيق الأفق القومي الذي يثير الضغينة تجاه بعض البلدان أو مجموعات البلدان أو النظم السياسية والاجتماعية .

ودعوني في هذا الصدد أقول إن سياسة العداء للاشتراكية قد أفلست من الناحيتين النظرية والعملية سواء بسواء .

لقد تضمن إنشاء الأمم المتحدة ذاته جنين الفكر السياسي الجديد . وحتى في ذلك الوقت المبكر ، تجسدت مبادئ هذا الفكر في مواد ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد بلا ريب مكا من أعظم المكوك النظامية في جميع العصور ولجميع الأمم .

واستمرار منظمتهما في العمل لما يربو الآن على ٤٠ عاما دليل على انتصار
المصلحة المشتركة للبشرية على النزعة القومية الضيقة الأفق وعلى مواقف الدول
الكبرى .

وفي الواقع ، لم تكن كل العقود التي تلت الحرب سوى تاريخ النضال بين
المفاهيم السياسية التي عفا عليها الزمن والفكر السياسي الجديد الذي ولد من لهيب
الحرب .

وعندما تتوقف الحياة على الأرض على قدرة أحد الأطراف على تدميرها عشرين
مرة ، فلا بد أن شمة خطأ كامنا في موقف هذا الطرف وفي ثقته بمثل هذا الضمان
للحياة ، أو متأملا في فكرة الردع ذاتها . وأغلب الظن أن الخطأ كامن في الأمرين
كليهما .

إن الفكر السياسي الجديد يكشف خطأ الفكرة القائلة بأن الأسلحة النووية
بوسعها ضمان أمن أي طرف من الأطراف .

غير أن شمة سؤالا يثور على الفور : هل يمكن ضمان السلم بوسائل أخرى ، بل هل
توجد هذه الوسائل أصلا ؟ إن الفكر السياسي الجديد يرد على ذلك بالإيجاب . وأود هنا
مرة أخرى أن أركز على النظام الشامل للأمن الدولي .

كما يبرز بوضوح من تصريحات ميخائيل غورباتشوف ، نحن نتمور تكوين ذلك
النظام بوصفه عملية متعددة الأبعاد تمتد عبر الزمن وتنفذ عن طريق الجهود الجماعية .
وهذه العملية في جوهره هو أن السلم لا ينبغي أن يُكفل إلا عن طريق الأمم
المتحدة ومجلس الأمن فيها ، على أساس الاحترام الدقيق لمبادئ ميثاقها وأحكامه .

وإنني أتوقع سؤالا هنا : إذا كان هذا هو هدفكم ، فما معنى اقتراحكم إذن ؟
أليس ميثاق الأمم المتحدة موجودا بالفعل ، والمنظمة العالمية من أجل السلم تمارس
عملها في الواقع .

دعوني أذكر الجمعية العامة بأن الأمم المتحدة قد أنشئت من أجل عالم خال من
الأسلحة النووية وإن ميثاقها قد وضع بالطبع لحل مشاكل هذا العالم .

إن الأسلحة النووية أدت إلى ظهور واقع مختلف . من المستحيل ، في التحليل النهائي ، الاستفادة على الوجه الأكمل من الأمم المتحدة باعتبارها الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن . فقد حدّ الورم النووي الخبيث من نطاق وإمكانات تطبيق الميثاق . ويهدد احتمال عسكرة الغضاء الآن بتقويض مبادئه بصورة أكبر .

غير أن الأمر لا يمكن أن يتعلق بمواءمة الميثاق لحقائق العصر النووي وعصر الغضاء أو بالغائه . إن الميثاق وثيقة عظيمة تتضمن حتى في يومنا هذا كل الأحكام اللازمة لتمكين البشرية من الحياة وحل مشاكلها بغير حروب .

غير أن هذا الميثاق نفسه لا يستطيع أن يفعل المستحيل . فلا يمكن لاية منظمة ولا لاية مجموعة من القواعد ولا أية مدونة للسلوك أن تنقذ العالم في الدقائق القليلة الفاصلة بين إطلاق صاروخ ووقوع محرقة نووية . وإذا ما بدأ تنفيذ برنامج "حرب الكواكب" - أو عندما يبدأ تنفيذه - فإن الفترة الزمنية الفاصلة بين الإطلاق والتدمير ستتقلص بصورة أكبر . ومع ذلك جرى الحديث هنا مرة أخرى عن ذلك البرنامج بوصفه وسيلة "لتحقيق عالم أفضل أمنا" .

إن ذلك ليس صحيحا . وسأستند هنا إلى شخص أكثر الاستشهاد ببياناته رئيس الولايات المتحدة حتى فترة قريبة لا تتجاوز أمس الأول .

هذا الشخص هو الاكاديمي أندريه ساخاروف الذي قال :

"إن رأيي بالنسبة لهذا البرنامج مختلف عن رأي حكومة ريغان ... ومن الخطأ أيضا أن أؤكد أن وجود برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي جعل الاتحاد السوفياتي يتفاوض بشأن نزع السلاح . إن برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي - على النقيض من ذلك - يعترض سبيل المفاوضات" .

فيذا كنا نصدق ما يقوله أحد الاكاديميين في مجال ما ، فلماذا لا نصدق ما يقوله في مجال آخر ، هو فيه خبير مؤهل ومهني حقا ؟

فليتترك محيط الفضاء للسفن السلمية حتى لا تخطر الاجيال المقبلة - أبنائنا وأحفادنا وأحفاد أحفادنا - إلى بناء كاسحات ألغام الفضاء .

إن استبعاد العنصر الغضائي والنووي من معادلة الامن هو الطريق الوحيد صوب الامن الحقيقي . فنحن نعتبر نظاما شاملا للامن برنامجا مؤقتا لإعادة تأكيد دور الامم المتحدة وميثاقها باعتبارهما الاداتين الرئيسيتين للسلم .

ما هي إذن الجوانب العملية للنظام الشامل ؟ لقد أجرى مقدمو مشروع القرار الخاص بهذه المسألة مشاورات مع أعضاء الامم المتحدة خلال العام الماضي ، وناقشوا مقترحاتهم في محافل دولية . ونتيجة لذلك ، أصبحت أشياء عديدة أكثر وضوحا الآن ، وأصبحت أفكارنا أكثر تحديدا ، وبرز جو من العمل الجماعي . وقد بدأ هذا النظام يأخذ شكلا محددا في جوانبه الأربعة السياسية والعسكرية ، والاقتصادية ، والبيئية والانسانية .

ففي المجال السياسي العسكري ، يتضمن هذا النظام التزام الحكومات بآلا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية أو أية قوة أخرى أو التهديد باستخدام القوة ، وبجعل المذاهب العسكرية دفاعية في طبيعتها ؛ وبنشر البيانات الخاصة بنفقات الدفاع ومواقيت المناورات والتدريبات . وبتبني الجميع لمبدأ الدفاع غير الهجومي وبوضع نظام للتحقق يمكن الاعتماد عليه .

نحن مقتنعون بأن نظاما شاملا للامن سيوفر أيضا مفتاحا لتسوية حالات الصراعات الاقليمية . وهذه المهمة قد تكون من أصعب المهام اليوم .

(السيد شغاردننادزي ، افغاناد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وفي هذا الصدد ، أجرؤ على أن أتناول على نحو موجز بعض الافكار التي قدمت هنا منذ وقت قريب . وأشير بذلك إلى البيان الذي القاه رئيس الولايات المتحدة هنا منذ يومين . وإنني لا أعتزم الدخول في مهاترات معه . إذ أن المشاعر التي أثارها الاتفاق الذي توصلنا إليه ، ومركزي بصفتي ضيفا واحترامي لاعتبار الاولية ، تمنعني من الخوض نقطة نقطة في المزامع والحجج التي لا أساس لها على الإطلاق . لكن حيث أن الرئيس ريفان ذكر القلب الانساني مدعيا - كما قال - احتكاره لامتلاك قلب بينما ينكر وجوده لدى الآخرين ، أود أن أقول له ما يلي :

ليس من الشعور الانساني أن تعلن مناطق وقارات بوصفها ذات مصلحة خاصة لما يسمى "بالعالم الحر" الذي يفتقر منها موارد هي ملك لشعوب أخرى لتفخ في اقتصاده . كما أنه من الغضاظة وانعدام الحس الانساني تجنيد المرتزقة وتسليحهم واعلانهم مقاتلين من أجل الحرية ، ودفع ملايين الدولارات لهم ثمنا لعمليات القتل التي يرتكبونها . ومن الغلظة وانعدام الشعور الانساني أن توضع في أيدي قطاع الطرق أسلحة يستخدمونها في اسقاط الطائرات المدنية . إن القلب الانساني عضو بالغ الحساسية ويرتعد من مثل هذه المعاملة .

إن الذين لم يعانون لا تكون لديهم شفقة على أحد . لكن بالنسبة لنا فإننا نعرف ما الذي تعنيه الحرب على أراضينا وبالتالي ، فإننا عندما نعلن تأييدنا لجهود الأمم المتحدة ، لا يكون هذا من أجل التأثير البلاغي .

تؤدي الأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية في منع السلام في أفغانستان ، حيث ترتبط مهمة ممثل أمين عام الأمم المتحدة الشخصي ارتباطا عضويا بسياسة الوفاق الوطني . ويتفخ على نحو متزايد الآن أن الشعب الافغاني يستطيع أن يقرر مستقبل بلاده بنفسه وهذا هو ما يفعله الآن حقا . إن هذا الاتجاه الجديد المشجع يتماشى مع رغبتنا المخلمة في سحب القوات السوفياتية من أفغانستان بأسرع ما يمكن ، وفي هذا الصدد نحظى بتفاهم تام من قبل القيادة الأفغانية .

(السيد شفاردننادزي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

أما في أمريكا الوسطى ، فقد أحرزت دول المنطقة نفسها تقدما كبيرا صوب السلم الذي طال انتظاره . ويشاركها في هذا النجاح أعضاء مجموعة كونتادورا وفريق الدعم وكل بلدان أمريكا اللاتينية .

لقد كشف الحوار بين بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا عن عناصر مبشرة بالنجاح . كما أن سياسة المصالحة الوطنية بدأت تأتي ثمارها في كمبوتشيا .

وتوجد امكانيات حقيقية لتسوية المشكلة الكورية . فتوق الشعب الكوري إلى تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة وانسحاب القوات الأجنبية وسحب الأسلحة النووية لا يمكن إلا أن تشير التعاطف .

لدى الأمم المتحدة خطة مفصلة لتنفيذ القرار الخاص بمنح الاستقلال للشعب الناميبي وتنفيذ هذا القرار من شأنه أيضا أن يشكل خطوة رئيسية صوب تسوية الموقف في الجنوب الأفريقي .

يبرز الآن توافق في الآراء مؤيدا لعقد مؤتمر معني بمشكلة الشرق الأوسط . أما في قبرص ، فإن منظماتنا وأمينها العام يظلمان بعمل نشط ويرفضان التراجع في مواجهة العقبات .

وهنا ندلي برأينا بشأن الحالة في الخليج الفارسي . إن الموقف أصبح شديدا الخطورة وقد يغلت من زمام السيطرة عليه . فنحن لسنا سعداء على الإطلاق بأن تطوّر الأحداث ، الذي حظرننا من إمكانية حدوثه منذ البداية ، يبين أننا كنا على حق . فكلما زاد التواجد العسكري زاد احتمال نشوب صراع آخر واشتراك دولة لا تنتمي إلى المنطقة فيه ؛ وذلك مصدر قلق كبير بالنسبة إلينا ، كما أنه يعزز تصميمنا على التصرف بأسلوب معتدل ومدروس بعناية ، ويغضي بنا مرة أخرى إلى التأكيد على مسألة إزالة خطر التواجد العسكري الكبير .

وفي هذه الظروف ، يصبح من الأهمية البالغة الحفاظ على الوحدة في مجلس الأمن . وهذا ليس غاية في حد ذاته لكنه مطلب أساسي مسبق لتنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

ويتعين على كل دولة عضو في مجلس الأمن أن تلتزم في تصرفاتها الفردية بما يتطلبه القرار وألا تنتهكه .

إن سلامة الملاحة في الخليج يمكن بل يجب أن يضمنها المجتمع العالمي بأسره ، وهو المجتمع الذي تتصرف الأمم المتحدة نيابة عنه . وإذا لزم الأمر ، يجب توفير قوى مختمة وكافية لدى هذه المنظمة توفيراً فعالاً ، ويمكن للاتحاد السوفياتي أن يوافق على مثل هذا القرار .

من الضروري أن نكفل - فوراً وفي وقت متزامن - وقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، وأن نعمل على تنفيذ مهمة الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء هيئة محايدة للتحقيق في مسألة المسؤولية عن الصراع . ويجب أن يتلقى مجلس الأمن تقريراً في إطار زمني محدد . إذ أن هذا من شأنه أن يمكن أيضاً وبلا ألم من سحب القوات الأجنبية البحرية وغيرها من القوات المسلحة من الخليج الفارسي .

في رأينا أنه من المهم جداً أن نحتفظ الآن بهدوئنا وأن نقدم كل مساعدة ممكنة إلى الأمين العام ومجلس الأمن .

في المجال الاقتصادي أن من اللازم إنشاء نظام شامل للأمن يسعى إلى تعزيز التعاون ويكون بمنأى عن المجابهة ويتناول نظام تنسيق العلاقات الدولية الاقتصادية بأكمله . إن عدم حسم القضايا في هذا المجال أمر مخوف بالمخاطر . ويمكن أن يؤدي إلى موقف متفجر من شأنه - إذا ما انفجر - أن يسفر عن كارثة تحيق بالبشرية جمعاء .

(السيد شاردنازي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن صورة الرخاء والازدهار التي رسمت هنا قبل أمس تتلاشى أمام ضوء الواقع المر . ومن العسير أن نتخيل "مسيرة ديمقراطية" في البلدان النامية المكبلية بديون تصل إلى تريليون دولار . ومن المستحيل أن نتحدث بجدية عن الفرص المتكافئة في حين نرى أن أشكالاً تكنولوجية جديدة من الاستثمار بدأت تعمل . ومن الحتمي أن نتصرف .

ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي يمكن أن يتوصل إلى اتفاق على تخفيض مدفوعات الفوائد على القروض المصرفية ، وتقديم مزيد من المزايا إلى أقل البلدان نمواً ، والحد من المدفوعات السنوية لخدمة الدين لكل دولة نامية ، على أساس نسبة محددة من حصيله صادراتها السنوية ، وقبول المنتجات التصديرية من الدول المدينة كمدفوعات لديونها ، وإزالة الحواجز الحمائية أمام وارداتها ، والإحجام عن فرض فوائد إضافية على إعادة جدولة مدفوعات القروض وإعادة تمويل الديون .

هذه بطبيعة الحال مجرد اقتراحات للمناقشة ، ولكن حتى الآن يمكن النظر في وضع برنامج للعمل الفوري للتخفيف من عبء الديون الذي ترضح تحته البلدان النامية . وعلى المدى الطويل ، من الضروري أيضاً إعادة تشكيل النظام النقدي الدولي برمته .

ولكن بالطبع لا يمكن أن يكون هناك ما يفضي إلى تنمية الدول اقتصادياً أفضل من برنامج شامل لنزع السلاح .

ونحن نعرف أيضاً وجهة النظر المختلفة التي لا تعترف بوجود صلة بين نزع السلاح والتنمية . وهناك البعض الذين يفسرون الفقر بأنه عجز الشعب عن العمل وبناء حياته بنفسه . وهذا لا يعدو أن يكون شكلاً آخر من العنصرية الصريحة . فليس هناك شعب بغير موهبة ، أو عاجز عن خلق الثروة المادية والقيم الروحية . فالمسألة ليست سوى مسألة ظروف مختلفة تساعد شعباً ما على تحقيق قدراته ، أو تحبط جهوده للقيام بذلك . والقضاء على التمييز الاقتصادي من شأنه تهيئة الظروف المؤاتية للشعوب كيما تزدهر اقتصادياً وروحياً .

إن الجانب البيئي للمفهوم المقترح يبين تطور التفكير بشأن العلاقة بين الإنسان والطبيعة . وقد أصبح تحقيق الأمن البيئي للإنسان أمراً حتمياً بقدر ما أصبح التهديد بحدوث كارثة أيكولوجية أمراً حقيقياً . واليوم ، علينا أن ندرك أن حماية البيئة لا بد من ضمانها على أساس عالمي ولكن المواجهة تضيق من نطاق العمل المتسق ، بينما من شأن التعاون توسيع هذا النطاق . ومفهومنا يوفر مجموعة من التدابير في هذا المجال .

إن البعد الانساني هو المعيار الاساسي للنظام الشامل للأمن . والامم يمكنها ، بل وينبغي لها ، أن تتعاون في خلق أفضل الظروف الدولية لحماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد في كل مكان ، وإضفاء الديمقراطية على الأحوال الداخلية ، وبناء الثقة والوثام على هذا الأساس .

وينبغي لنا أن نعمل معاً في وضع مجموعة كبيرة من الخطوات العملية في المجال الانساني ، وأن نشجع التعاون من أجل استثمار الفصل العنصري والعنصرية ، والتعصب الوطني والقومية والتمييز على هذه الأسس ، وأن نتصدى معاً لمشاكل الاقليات الوطنية واللاجئين ، ونؤمن حقوق المهاجرين .

ونحن نؤكد أن الثقة بالنسبة للدول والامم إنما تبدأ في الداخل ، وأنها إلى حد كبير تقوم على أساس الوحدة بين القول والفعل ، والاتساق الكامل بين الاعلانات السياسية والمواقف الفعلية . وسياستنا الداخلية والخارجية كانت وستظل مسترشدة بهذا المبدأ ، ونحن نحفظ بحقنا في مطالبة الحكومات الاخرى ، شركائنا ، بنفس الشيء . وينبغي تأمين حقوق الفرد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على أساس مكوّن دولية مقبولة بصفة عامة . وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال في كل مكان .

إن البلدان التي تقدمت بهذا الاقتراح لا تدعي ملكيته . فنظام الأمن ينبع مما تحقق بالفعل في عملية التعايش السلمي للأمم في فترة ما بعد الحرب . إنه ينبع من أنشطة الأمم المتحدة ، وتتأصل جذوره في أساس قانوني عريض ، وفي المعاهدات التي تحدد من سباق التسلح ، وفي المفاوضات الخاصة بمشاكل عصرنا الرئيسية ، وفي تدوين معايير حقوق الإنسان ، وفي عمليات بناء الأمن الاقليمية ، وفي حركة عدم الانحياز .

وكنتيجة منطقية لتطور ثقافة الانسان المشتركة في هذا القرن ، يمكن أن يصبح هذا النظام في المستقبل إطارا تطبق من خلاله بمفئة جماعية الجهود الخلاقة لكل البلدان والشعوب . واليوم عندما أصبح في الامكان إزالة ألفين من الاسلحة من على وجه الارض ، وتحقيق طفرة تاريخية لكبح اتجاه عمره ٤٢ عاما ، فإن مثل هذا النظام يجسد ما نعتقد أنه عملية حقيقية لا يمكن عكس اتجاهها ، هي نتاج الارادة والمشاركة ، لاننا حقا ولدنا لنعيش معا وسنقف معا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا .

ودورة جمعيتنا تتيح أفضل فرصة للتفكير في ذلك . فلا ينبغي أن نبدد وقتها على المواجهة والعداء . وأقول لكم بكل صراحة إن العالم قد مل ذلك . وما أكثر ما استشهد به هنا لإقناعكم بأنكم تتعاملون مع من لفظهم الجحيم . ولكن هذا الكلام غير جاد ولا يقوم على أساس . فما أكثر الاتهامات التي تنقص من كرامة الامم . وقد آن الاوان للدخول في حوار جاد ، والشروع في عمل جاد .

وفي هذه اللحظات ، ونحن نواجه الماضي والحاضر ، ندرك إدراكا كاملا أنه عندما تنتهي فترة التفكير هذه سيكون علينا أن نعمل وأن نتصرف* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ياكوبوفيتش دي زينفيد (هولندا) .

السيد نفاروكيينتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تدأب

الدول الاعضاء في الامم المتحدة مخرمة على اتباع تقليد راسخ ، وتأتي الى لقائهما السنوي المعد لتتدارس معا ، في اطار حوار بناء ، المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي .

وتمثل كل دورة من دورات الجمعية العامة مناسبة فريدة لاعادة تأكيد التزامنا بالمبادئ الاساسية لمنظمتنا وبمقاصدها الواردة في الميثاق . وهذا الميثاق يكلّف البلدان الاعضاء بمهمة العمل من اجل السلم والاسهام في تنمية العلاقات الدولية بغية النهوض بالرخاء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، الامر الذي تصبو اليه جميع الشعوب . وتوفر هذه الجمعية اطار العمل الذي يتم فيه مواءمة الجهود لتحسين مصير البشرية على اساس المعايير الاخلاقية التي تتشاطرهما جميع البلدان المحبة للسلم والحرية والمساواة والعدالة والتقدم .

لقد اعلنت جمهورية رواندا رسميا ، عند انضمامها الى الامم المتحدة بوصفها العضو السابع والتسعين فيها بتاريخ ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٦٢ ، تصميمها على الالتزام بهذه المعايير الاخلاقية ، القائمة على الحقوق المتساوية لجميع الشعوب وعلى مُثل السلم والتعاون المعرب عنها في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ . وان جمهورية رواندا يحدوها الامل في ان تتخذ هذه المُثل شكلا ملموسا اكثر من اي وقت مضى ، وان تكفل الجهود التي تبذلها جميع الدول الاعضاء تمكين منظمتنا من الاضطلاع بالمهمة المناطة بها .

وستبقى رواندا دائما من بين البلدان الحريمة على العمل من هذا المنطلق . وفي هذه الدورة يكتسب الالتزام الذي قطعناه على انفسنا في هذا الصدد في عام ١٩٦٢ أهمية خاصة ، لان هذه هي الذكرى الخامسة والعشرون لاستقلال جمهورية رواندا وانضمامها الى أسرة الامم المتحدة .

وإنني اذ اشير الى هذه الذكرى المزدوجة ، أود ان أوكد من جديد ، باسم حكومة رواندا ، على تأييد حكومة رواندا للاهداف الواردة في الميثاق . ان تأييدنا هذا يرافقه الامل في ان العوامل السلبية التي تعرقل تحقيق هذه الاهداف ستتبدد

تدرجيا . ويتمثل أحد هذه العوامل السلبية في سياسة بعض البلدان التي تعارض قبول المبادئ القائمة على الشرعية العالمية ، ومن العوامل السلبية الأخرى اضطهاد الشعوب التي تستحق الاحترام لحقوقها غير القابلة للتصرف واستمرار مصادر التوتر والصراعات في العالم . ان هذه العوامل تسبب قلقا خطيرا في الوقت الراهن الذي ينبغي فيه للمجتمع العالمي ان يكرس جهوده الرئيسية لمواجهة التحديات الناجمة عن الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية .

ان الصعوبات الاقتصادية التي تؤكد عليها الجمعية العامة باستمرار تتزايد بدلا من ان تتناقص وتتخذ ابعادا جديدة تنذر بالسوء التقدم الذي تتمناه كل الشعوب . فالاقتصاد العالمي لا يزال يعاني من أزمة تهدد بقاء بلدان العالم الثالث وقد تحبط ما تبذله من جهود شاقة من اجل التنمية .

ان هذه الأزمة أساسا هيكلية في طبيعتها لانها تضر بالآليات التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن ولها أثر سلبي متزايد ناجم بصورة رئيسية عن عدم استقرار الاسواق المالية والتردي المستمر في معدلات التبادل التجاري والركود في اسواق المواد الأولية ومشكلة الديون .

ان استمرار هذه القوى يعد عائقا خطيرا للجهود الانمائية التي تبذلها بلدان العالم الثالث ، الواقعة الآن في دوامة معقدة وخطيرة ، دوامة التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية العالمية والانخفاض المحتوم للقوة الشرائية لمواردها . ولهذا فان هذه البلدان تواجه خطر الوقوع في تخلف مزمن .

ويؤكد المجتمع الدولي كلما سنحت الفرصة على قلقه ازاء هذه الحالة ، معلنا ان النمو الدائم لبلدان العالم الثالث يعتمد على التدفق المالي المتزايد اليها ، وتحسن الميزان التجاري ، واتخاذ نهج متضافر وواقعي لإزاء تسوية مشكلة الديون .

لقد كانت دراسة التنمية والنمو الاقتصادي على هذه الاسس سمة من سمات مؤتمرات الامم المتحدة السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذي عقد في جنيف في شهر تموز/يوليه الفائت . وينبغي للطابع العملي والواقعي الذي اتسم به المؤتمر ان يعطي دفعة جديدة لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب .

ومن بين النتائج المشيرة للتفاؤل ازاء امكانية ايجاد حلول مرضية لأكثر المشاكل الاقتصادية الحاحا التي يواجهها المجتمع الدولي وضع الشروط لاقامة الصندوق المشترك للسلع الاساسية .

إن البلدان النامية التي تعتمد اقتصاداتها الى حد كبير على تصدير مواردها الخام يسرها حقا ان الاونكتاد قد علق أهمية كبيرة على هذه المسألة وينظر فيها من منظور تقليل الاثر السلبي للتقلبات السريعة في اسعار السلع الاساسية . ان المجتمع الدولي يرفض الرضوخ لحتمية انخفاض وتقلب أسعار السلع الاساسية التي تواجه المنتجين في العالم الثالث ، الذين يتعين عليهم التصدي للأثار المترتبة على هذه الازمة وانخفاض عائداتهم من المواد الاولية في الاسواق الدولية ، حيث تدهورت الاسعار واصبحت الآن اقل مما كانت عليه قبل ٥٠ سنة .

لقد بين المؤتمر السابع للاونكتاد ان الوقت قد آن لا للاستسلام وانما للتحلي بالواقعية ، الواقعية التي ينبغي ان تؤدي الى بذل جهود جديدة لضمان التنمية ، مع مراعاة التغييرات الناجمة عن التكافل المتزايد بوضوح الذي يحتم التضامن والتكامل في نشر الرخاء المشترك عالميا .

إن التحديات التي يتعين على العالم الثالث أن يواجهها تتطلب مثل هذا النهج الذي ينبغي أن يوجه صوب الحلول المعبرة عن الارادة الجماعية في تحقيق النمو والتنمية لمنفعة جميع الاطراف . وفي هذا السياق ، إن الالتزامات التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، يجب أن تؤدي على نحو سريع الى أعمال ملموسة بغية التغلب في تضامن وتكامل على المشاكل الحرجة المعاصرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

والدورة الحالية للجمعية العامة توفر فرصة ممتازة لدعم التفاؤل الذي انبعث في هذا الصدد نتيجة لتوافق الآراء الذي نجم عن مداولات مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية ولتحديد الأولويات التي اعتمدت فيما يتصل بزيادة نصيب أشد البلدان فقرا .

وانطلاقا من هذه الروح ، وبالنظر الى الرغبة المعلن عنها بوضوح في تخصيص حصة أكبر من معونة التنمية الى أشد البلدان فقرا ، نناشد الجمعية العامة أن تجري مناقشة أكثر دقة بغية تمكين المجتمع الدولي من أن يحدد بوضوح السبل والوسائل التي يمكن تعبئتها من أجل إزالة العقبات الماثلة في طريق تنمية بلدان العالم الثالث . ونخص بالذكر القدرة الانتاجية التي لا بد من زيادتها ، وكذلك زيادة الموارد المالية المكرمة لمعونة التنمية ، ولا بد من تخفيف القيود المتأصلة في عبء المديونية الخارجية .

لقد سببت مشكلة الديون بالغ القلق لدى بلدان العالم الثالث ولا سيما البلدان الافريقية . إن الدين الخارجي بالنسبة لافريقيا عبء ثقيل ، وعشرة في درج عملية التنمية ، لأنه أحد العوامل السلبية التي تقوض قدرتها على السداد ، في الوقت الذي تتفاقم فيه أوجه عدم التوازن في تجارة الاقتصاد الدولي التي تعاني منها .

وتأمل افريقيا أن يتخذ شركاؤها التدابير اللازمة لتخفيف عبء دينها الخارجي الذي يرتبط في المقام الأول بالقيود الاقتصادية والمالية الناجمة عن التدهور في معدلات التبادل التجاري ، بالإضافة الى تدهور أسعار المواد الخام الذي يخلق عجزا مزمنًا ويزيد من الازمة في القارة بأسرها حيث أخذ النمو في الانهيار .

لقد أصبح المجتمع الدولي الآن يدرك ادراكا تاما ضرورة إيجاد مناخ اقتصادي أكثر استقرارا بغية النهوض بالتنمية في افريقيا . ومنذ ما يزيد عن العام والنصف اعتمدت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي لافريقيا للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ . ولم يكن اعتماد هذا البرنامج غاية في حد ذاته ، بل خطوة هامة في الجهود الرامية الى تعزيز التضامن الفعال بغية إشفاء الاقتصادات الافريقية .

ومنذ ذلك الحين قامت البلدان الافريقية بإحداث بعض التغييرات الهيكلية ، ولكنها ضحت بتضحيات كبيرة . وقد دلت افريقيا بذلك على استعدادها لان تعالج بأسلوب يتسم بالمسؤولية المشاكل الخطيرة التي تهدد تنميتها . ومما يبعث على الشعور بالارتياح أن نلاحظ أن شركاءنا من جانبهم قد قرروا أن يدعموا الجهود التي تظطلع بها البلدان الافريقية . وهذا الالتزام لا بد أن يتخذ الآن شكل إجراء ملموس وتدابير من شأنها أن توفر إمكانية تحسين المناخ الاقتصادي الدولي ووضع برامج إنمائية تحظى بزيادة هامة في الموارد المالية المتولدة عن التعاون الثنائي والمؤسسات المختصة في التعاون المتعدد الاطراف .

وعلى هذا النحو يمكن أن يساعد الحوار البناء الذي اتسمت به الدورة الاستثنائية المكركة للمشاكل الاقتصادية في افريقيا - علاوة على زيادة التوعية بالجوانب ذات الاولوية في مشاكل التنمية التي تواجه كل أرجاء القارة التي تكافح من أجل البقاء - على توليد الجهود الرامية الى النهوض بشكل أكثر فعالية من أشكال التضامن .

وتعلق حكومة رواندا أهمية كبرى على الجهود التي يطلب من المجتمع الدولي أن يبذلها في هذا الصدد ، وخصوصا في رعاية التعاون القائم على إجراء المشاورات بالاقتران بوجود الاحترام المتبادل بين الشركاء ، وبمراعاة احتياجات كل طرف وواقعه ومصالحه بغية التوصل الى عقد تضامن حقيقي يؤدي الى مواجهة تحديات العصر والتحديات النابعة من التوقعات والطموحات التي تنظم تقدم البلدان فرادى والشعوب في سبيل التنمية ، وتوفر دينامية متجددة باستمرار تتكيف مع احتياجات المستقبل .

وفي خلفية الشواغل الناجمة عن الازمة الاقتصادية المستمرة ، يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يعالج المشاكل السياسية التي تحدث الشعور بانعدام الامن والتوتر وحتى الصراعات العلنية .

وينطبق هذا على الحالة المتفجرة السائدة في الجنوب الافريقي والناشئة عن الممارسات التي يقوم بها نظام الاقلية العنصري في بريتوريا - وهو نظام في نزاع دائم مع المجتمع الدولي بسبب سياسته القائمة على الفصل العنصري واحتلاله غير الشرعي لناميبيا وأعمال زعزعة الاستقرار والتشديد التي يقوم بها ضد دول خط المواجهة .

إن نظام بريتوريا يتمسك بعناد بسياسته البغيضة البالية . فهو يظهر عدم استعداد للتغيير ، وهذا غير مقبول ، ويرفض بعناد أن يأخذ في اعتباره الطموحات المشروعة للغالبية في جنوب افريقيا . وقد انخرط في مناورات تعويقية تسويقية ترمي الى إعاقة استقلال ناميبيا وجعل الدول المجاورة لها أهدافا لسياسة إرهاب الدولة التي ينتهجها ضدها .

إن تعنت ولف أنصار سياسة الفصل العنصري يشيران سخط جميع البلدان المحبة للسلم والعدالة والحرية والمقتنعة بأن الشعب الناميبي يجب أن يمارس حقه في تقرير المصير ، وأنه يجب أن يسمح لشعب جنوب افريقيا بأن يحقق طموحاته في الديمقراطية ، وأن بلدان الجنوب الافريقي يجب أن يسمح لها بأن تنعم بمناخ يسوده الامن المفضي الى الاستقرار والتنمية .

وفيما يتمثل بمشكلة ناميبيا ، فان حكومة رواندا بصورة خاصة تؤمن بأن خطة التسوية الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هي الإطار السليم الوحيد لإيجاد حل يتمشى مع الحاجة الى أعمال حق الشعب الناميبي في العيش بحرية وكرامة .

وعلى أساس الاعتقاد الراسخ بأن المعايير الاخلاقية التي تستند الى مبادئ القانون الدولي ستتغلب على الدعاوى غير المقبولة لنظام بريتوريا ، لا يسعني إلا أن

أؤكد من جديد تأييد جمهورية رواندا الذي لا يحيد للمقاتلين في سبيل الحرية الذين يحاربون هذا النظام الرجعي . وبالمثل ، نؤيد دول خط المواجهة التي يحاول قادة جنوب افريقيا أن يخضعوها وذلك بجعلها ضحية للابتزاز وزعزعة الاستقرار والتخريب الاقتصادي .

وبصرف النظر عن الحالة في الجنوب الافريقي ، حيث يصعد نظام الفصل العنصري البغيض القمع والعنف ، هناك مصادر للتوتر في أماكن أخرى من القارة الافريقية وفي أماكن أخرى من العالم .

وعلى الرغم من النداءات المستمرة الموجهة من فوق هذا المنبر باحترام الحقوق الرئيسية في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي الحقوق التي تلتزم جميع الدول الاعضاء في منظماتنا باحترامها وتعزيزها يتعرض السلم والامن الدوليان للخطر نتيجة الاتجاه الى تأييد مبدأ "القوة هي الحق" .

وبالنسبة لبعض الشعوب - وبخاصة الشعب المحراوي والشعب الفلسطيني - إن أعمال مبدأ تقرير المصير لا يزال رغبة عزيزة المنال ، بينما لا تزال تنتهك مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والتسوية السلمية للمنازعات .

إن الحالة في لبنان ، والحالة في أفغانستان ، والحالة في كمبوديا ، وكذلك الحرب الدائرة بين ايران والعراق ، لا تزال تشير قلق المنظمة البالغ . وفيما يتعلق بشكل خاص بالحرب الدائرة بين الاشقاء ، بين ايران والعراق ، على المجتمع الدولي أن يصر على مناشدته الرسمية المتكررة للمتحاربين لإيجاد تسوية سلمية لصراعهم وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

تري جمهورية رواندا إنه في مواجهة الحالات المماثلة لهذه الحالة ، تتوقف تهيئة مناخ حقيقي للسلم في العالم على الجهود التي تبذلها الدول منفردة لاحترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة بدقة وتعزيز الثقة المتبادلة والامن المشترك ورفض المواجهة والعنف .

في كل دورة من دورات الجمعية العامة ، تُظهر المناقشات قلق المجتمع الدولي الذي يرجع الى الشك في مستقبل البشرية بسبب الاخطار الكامنة في سباق التسلح .

وفي المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، أكد بحق على الحاجة الى تعزيز السلم والامن ونزع السلاح لمالح زيادة الموارد المتاحة للكفاح من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

واتفاقا مع النتائج التي توصل اليها في نهاية ذلك المؤتمر ، يأمل وفد رواندا أن تُعتمد أحكام محددة لازالة التهديد الذي يفرضه على البشرية سباق التسلح والقيام بعملية تحويل تمكن من القيام بانجازات علمية كبيرة ، وتغرض الادراك للعلاقة التبادلية القائمة بين نزع السلاح والتنمية ، بين حاجات الامن وتوقعات الشعوب لاحراز التقدم والرفاهية .

وفي هذا الاطار ، تعلق حكومة رواندا أهمية بالغة على الجهود الرامية الى كشف الحوار البناء الذي يعزز الاقتناع بأن احتياجات الامن تتطلب دائما تنسيقا أوثق ودعائم للتنمية تتحدد في ضوء التضامن والتكامل اللازمين في العلاقات الدولية .

تذكر حكومة رواندا - كلما كان ذلك ضروريا - بأن المنظمة تعترف بأن الامم المتحدة من حقها أن تتلمس الطرق والوسائل لاستعادة وحدتها دون تدخل أو ضغط خارجي - وبهذه الروح ، أود أنؤكد مرة أخرى الاهتمام الذي تبديه جمهورية رواندا بالجهود الرامية الى زيادة تطبيع العلاقات بين جمهورية المانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، كماؤكد الأهمية التي تعلقها على ذلك ونأمل في أن تلك الجهود ، مدعومة بالضمير الجماعي للشعب الالمانى ، واستجابة لرغبته الملحة في الحفاظ على ذلك الضمير حيا ، يتمكن من استعادة الوحدة التي يتطلع اليها بوصفها جزءا لا يتجزأ من تراثه .

فضلا عن ذلك فان جمهورية رواندا ، التزاما بميثاق الامم المتحدة ، تؤيد المبادرات الرامية الى تحقيق استقلال الامة الكورية وإعادة توحيدها بالطرق السلمية .

إن الامم المتحدة تجسد المبدأ السامي الخاص بتعزيز القيم والفضائل الكامنة في التطلع نحو السلام والحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وذلك في إطار المجتمع الدولي . وبوصفها مؤسسة ، تضع نفسها في خدمة الشعوب التي تتشاطر تلك

التطلعات وفي خدمة الدول الاعضاء ، حتى يمكنها الاحتفاظ بعلاقات تقوم بشكل خاص على المساواة والاحترام المتبادل والادراك لضرورة العمل بشكل جماعي وتنسيق جهودها للسيطرة على العوامل والاحداث التي تؤثر على مستقبل البشرية وتطوير هذه العلاقات .

وبهذه الروح تؤكد جمهورية رواندا رسميا تفانيها الثابت لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، بأمل أن يعبر الحوار والجهود المنسقة المبذولة من جانب الدول الاعضاء تعبيراً ملموساً عن تلك المبادئ وأن تعزز دور المنظمة .

وفي هذا الإطار ، نطمئن الجمعية العامة أن وفد رواندا سيقوم بدوره كاملاً لضمان إسهام الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة في تحقيق أهداف المنظمة .

السيد الرئيس ، إذ أوجه اليكم الشكاني القلبية الجارة ، كما فعل متكلمون آخرون قبلي ، أؤكد اقتناعنا بأن سمعتكم وخبرتكم الطويلة وصفتكم البارزة ستساعد على ضمان نجاح العمل الذي ستقوم به الجمعية العامة تحت قيادتكم .

يود وفد رواندا أيضاً أن يحيي سلفكم الذي قاد أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة بمهارة واقتدار .

أحيي أيضاً الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على التزامه الثابت الذي يظهره عند توليه مهام منصبه بطريقة تمكن منظمته من مواصلة خدمة مصالح السلم والتضامن والتعاون بين الامم . ولقد أكسبه التزامه تقدير حكومة رواندا العظيم .

فوق نجاح أعمال أي دورة من دورات الجمعية العامة ، إن نجاح الامم المتحدة في القيام بوظيفتها لا يزال وسيظل رهناً بعزيمة الدول الاعضاء كلها وعزيمة كل دولة عضو على حدة . يجب أن يتوفر عزم على العمل من أجل نظام دولي جديد لا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق سياسة الاتفاق والتعاون بين الدول والامم والشعوب . ويجب أن يتوفر عزم على الاسهام في بناء مجتمع قائم على التضامن العالمي وعلى التعاون الذي يعزز التنمية المتبادلة والإثراء المتبادل بفضل اقتسام المعرفة والمهارات ، وبفضل التبادل المثمر في مجالات الاقتصاد والتعليم والثقافة والمعلومات والعلوم والتكنولوجيا ، وبفضل الارادة المستمرة لتوسيع نطاق العلاقات الدولية مع إعطاء الأولوية للعوامل التي تحقق التوازن والانسجام .

يجب أن يجد هذا الاصرار التعبير الواضح على كل المستويات في العلاقات التي تأمل كل دولة أن تقيمها وتنميتها على المسرح الدولي . وجمهورية رواندا إذ وقعت على ميثاق الأمم المتحدة ، قد أظهرته . ومتلعب رواندا دائما ، مسترشدة بروح الميثاق ، دورها في الجهود التي تبذل لتحقيق الهدف الذي نشارك فيه منذ ٢٥ سنة ، وهو دفع العالم في طريق الحوار والتضامن والتكامل بغية تحقيق طموحات جميع الشعوب الى السلم والرخاء .

السيد المبروك (تونس) (تكلم بالفرنسية وقدم الوفد نصا بالعربية) :

يسعدني أن أنقل الى رئيس الجمعية باسم وفد الجمهورية التونسية أخلص التهاني وأطيب التمنيات بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة . وإن وفدنا لواثق من أنه سيقود أشغال هذه الدورة بحكمة ومقدرة بالنظر لما يتمتع به من حنكة وكفاءة مشهود بهما .

وإنه ليسعدني أنؤكد له استعدادنا الكامل للتعاون معه وخاصة أن بلدينا تونس والجمهورية الديمقراطية الألمانية مرتبطان بمداقة متينة وتعاون مشمر . وإنه ليطيب لي أيضا أن أعبر لسلفه السيد هومايون رشيد تشودري وزير خارجية بيفلاديش عن فائق تقديرنا لما أظهره من خبرة ونجاعة في ادارة أعمال الدورة الحادية والأربعين .

كما أننا نتوجه بمشاعر الاكبار والعرفان البالغين لسيادة الامين العام خافيير بيريز دي كوييار للخدمات الجليلة التي ما انك يسديها لمنظمتنا ولما يبذله من جهود سخية في خدمة ميثاقها وأهدافه السامية .

في الوقت الذي أتوجه اليكم فيه من هذا المنبر الذي ينطلق منه دوريا صوت الضمير الانساني بدافع الانشغال تارة وبوحي من الأمل طورا فاني أتساءل عما إذا كنتم سأنزلق في محاولة لشد انتباهكم في تعداد - لا طائل من ورائه - لقضايا طالما طرحتم على مسامعكم في مجلسكم الموقر .

ولا أخفيكم أنه قد راودتني فكرة اختصار كلمتي هذه في مناقشة من الأعماق مسن أجل أن نمحو جميعا صحوه تسمو بنا فوق الخلافات الظرفية والاعتبارات الخاصة والضيقة

فتلتقي أصواتنا وتتظافر عزائمنا ويتوحد تفكيرنا وسعيينا في وقفة جماعية حازمة نابعة من غزارة العقيدة وقوة الايمان بمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة .

فقد آن الاوان - ولعله يوشك أن يغوت - أن نضع الروح والمبادئ التي تضمنها الالتزام باحترام حقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة في منزلة التعاليم ونرجحها على كل اعتبار آخر ليس لانها حصيلة العبقريّة لبشرية في فترة عابرة ما ، بل كقاعدة أساسية روحية وحيوية لسلوكنا فرادى وجماعات .

أجل لقد جاء الوقت لأن لا نترك مجالا في العلاقات بين الدول لسيطرة المشاغل الضيقة على نفوسنا ولنطرح جانبها الولاء العقائدي والفوارق الناتجة عن قصور فسي تقييم العلاقات الدولية .

لقد حان الوقت لنبذ النزوع الى الهيمنة والعدوان والطغيان من نفوسنا حتى يتوفر للانسان الاطمئنان - اطمئنان القلوب - ويفتح أمام الشعوب مجال المبادلات التي قوامها الاخوة بين الناس .

كنت أود أن أختتم كلمتي بذلك ، إلا أن دورتنا هذه تفتتح في ظروف بالغة الدقة والحساسية ، يجتاز فيها العالم اليوم حقبة تتسم بظاهرة عدم الاستقرار وتواجه فيها مناطق عديدة من المعمورة تهديدات متزايدة وأخطارا جسيمة .

فبالإضافة الى تلك النزاعات القديمة التي ما انفكت تشغل بال منظمة الامم المتحدة منذ نشأتها مثل مشكلة الشرق الاوسط والوضع السائد في جنوب القارة الافريقية أو تلك النزاعات الاخرى القائمة في كل من أفغانستان وكمبوديا من القارة الآسيوية حيث يجثم الاحتلال الاجنبي فوق أراضيها أو تلك الاهتزازات التي تزعزع استقرار دول امريكا الوسطى ، بالإضافة الى هذه السلسلة الطويلة من الاحداث المحزنة تواجه منظمتنا اليوم حالة حرب مدمرة في منطقة شديدة الحساسية مضاعفة بذلك مآسي شعوب الشرق الاوسط التي ساهمت بقسط وافر في ازدهار الحضارة والعمران البشري ، وأشير بذلك الى الحرب بين ايران والعراق .

إن الحرب بين إيران والعراق ما تزال تستنفد أكثر فأكثر طاقات شعبين شقيقين ملحقه ببلديهما الضرر الفادح وتهدد مستقبل هذين البلدين العظميين . ومن الضروري أن تتجه كل جهودنا لوضع حد لهذه المأساة .

إنه لمن أؤكد الأمور قيام سلم عادلة ، لا غالب فيها ولا مغلوب وإنهاء هذه الحرب المدمرة التي يتجابه فيها شعبان يجمعهما الدين الاسلامي الذي ترتكز دعائمه على الدعوة الى السلام والتآخي والتسامح بين بني البشر كافة .

لذلك فان القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن الحرب الايرانية العراقية يحمل في طياته آمالا كبيرة من حيث أنه يدعم في الوقت المناسب الدور الذي يعطيه البند السابع من الميثاق لمنظمة الأمم المتحدة في ممارسة صلاحياتها .

وبذلك تكون منظمتنا قد استعادت الدور الذي كان من المفروض أن تفضلح به دوما ، فهي في نفس الوقت قادرة على فرض الحلول الحاسمة حيثما تعرض السلام للتهديد وفي أي مكان في العالم ودون استثناء ومدعوة الى هذا الغرض .

ففي تصورنا ، تكمن مصداقية الأمم المتحدة في قدرتها على ضمان الحق والسلام . وهذا هو موقف بلادي .

إن تونس ، بوحى والهام من الفكر البورقيبي الداعي الى السلام والتآخي بين الشعوب ، أعطت دوما الاولوية المطلقة للشرعية الدولية والقيم الانسانية السامية في ممارستها لسيادتها ومعاملاتها الدولية .

وتنصهر مع هذه الاولوية تلك التي نستمدّها من القيم الروحية للرسالة الامامية والتي ما انفكت تونس ، مع تفتحها للحوار ومواكبتها لنسق التقدم ، وفيه لها كسل الوفاء .

اسمحوا لي أن أعبر عن عميق الأسف لها أصاب رسالة الاسلام من تشويه خطير وانحراف عن جوهرها الحقيقي ، بفعل بعض الأشخاص وبعض التنظيمات الارهابية التي تدعي بهتاناً مهمة انقاذ البشرية ، والحال أنهم لا يخدمون ، في واقع الامر ، إلا مطامعهم السياسية ولا يعملون إلا على اضرار نار التعصب الذي هو أبعد ما يكون عن روح هذه الرسالة . فقد أعطى هؤلاء بممارساتهم هذه الفرصة لأعداء الاسلام للتهجم عليه ومحاولة الاساءة اليه فلم يترددوا في شن الحملات الظالمة المبنية على الجهل حيناً وسوء النية أحياناً .

وإلا كيف يمكن اليوم ، في عالم تواصلت أجزاءه وتراپطت مناطقه على مستوى كوني ، التنكر لتعدد الثقافات وتميز رسالاتها وتنوع أساليب تطورها بالرغم مما تدعيه بعضها من سيطرة فتلجأ الى رفض ما لا تدركه عن جهل ومكابرة .

والواقع أننا أصبحنا اليوم نشعر أكثر من أي وقت مضى بحتمية الحوار بين الثقافات والحضارات في مجتمع دولي مترابط تراپطاً عضوياً .

وانه لخطر بهالي في هذا الصدد بلد شقيق هو عبر تاريخه ووجوده نموذج للحوار ، وهو اليوم يواجه مأساة لا يحق أن يكافأ بها تهدد هويته وتكاد تأتي على وجوده ، عنيت لبنان .

وإن أي امرئ منصف ، مؤمن بالقيم الانسانية لا يتمالك عن الاصداغ بصرخة نابضة من أعماق ضميره وشعوره ، صرخة حزن وتضامن مع هذا البلد الشقيق في محنته .

إنه مهما خلعت النوايا وجد العزم ، لا أحد منا يستطيع الادعاء بأنه يملك القدرة بمفرده على حل القضايا الكونية المستعصية . وإن تونس ، بحكم موقعها

الجغرافي وتاريخها الطويل الحافل ودورها الحضاري العميق ، واعية تماما بما يجري حولها من أحداث ، كانت وما تزال سببا في زعزعة الاستقرار ونشر الدمار والخراب في مناطق عديدة من العالم .

وإن انتماءاتنا بوصفنا عربا ومسلمين ، وأفارقة ومتوسطين تجعلنا في ملتقى التيارات العاصفة التي تستقطب المجموعة الدولية وتستأثر باهتماماتها . وكان من الطبيعي أن يولي الرئيس الحبيب بورقيبة ، قائد تونس وباعث نهضتها ، لهذه القضايا اهتمامه البالغ وتفكيره العميق ، وهو الرجل الذي ما انفك يدعو إلى التآخي والسلام . ولعله يجدر التذكير هنا بموقف الرئيس بورقيبة بشأن إحدى أهم القضايا وأشدّها تعقيدا ، باعتبار المعطيات التاريخية والملازمات السياسية والاستراتيجية التي تحيط بها ، ألا وهي قضية الشرق الأوسط حيث دعا منذ سنة ١٩٦٥ إلى الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ونبذ الطابع العنصري لهذه المسألة وهو ما يطالب به الجميع اليوم .

وما من أحد اليوم ينكر صواب النهج الذي توخاه الرئيس بورقيبة منذ أكثر من عقدين في التعامل مع هذه القضية . وقد استوح منه الدول العربية الشقيقة كل ما ورد في مخطط فاس المتفق عليه سنة ١٩٨٢ بما يكاد يشبه الإجماع ، وهو الذي مازال يشكل قاعدة واقعية لحل معضلة الشرق الأوسط عموما وفي مقدمتها القضية الفلسطينية .

لكن الجميع يعلم أنه ما دامت إسرائيل ترفض الاعتراف بالشخصية الفلسطينية وحقوقها الشرعية والطبيعية في ممارسة سيادتها على أراضيها ، ستؤول كل المحاولات السلمية إلى الفشل . لكن من حسن الحظ أن هناك أصواتا ترتفع منادية بالاعتراف بالواقع الفلسطيني بوصفه حقيقة لا يمكن تجاوزها ، وإذا ما اقتنع أصدقاء إسرائيل بهذه الحقيقة فلن يبقى مجال للشك ، ليس فقط في انعقاد المؤتمر الدولي الذي ندعو إليه ، بل حتى في التوصل إلى النتائج المنشودة .

وإننا لنأمل في أن تستمر جهود الأمين العام حثيثة في هذا السبيل لتحظى بالدعم والمساندة حتى تكفل بالنجاح فتصمد مجددا من مدينة القدس نداءات الرغبات السماوية الثلاث داعية البشر إلى التآخي والسلام .

وعندئذ فقط يمكن التوصل الى اقامة تعاون حقيقي بين جميع بلدان هذه المنطقة ، منطقة البحر الابيض المتوسط التي تحظى باهتمام مميز لدى الجميع .
واذا كنا نستذكر دوما بكثير من الاعجاب تاريخ حوض البحر الابيض المتوسط فقد يغيب عن البعض إن هذه المنطقة ماتزال تشكل المكان المفضل الذي تلتقي فيه محاور التاريخ حينما وتتصادم أحيانا .

وبالفعل فانه في هذه البقعة بالذات تتجمع المشاكل وتحتد المتناقضات فسي علاقات الشرق والغرب والشمال والجنوب ، لذلك فان استتباب الامن والسلام في هذه المنطقة الخطرة يعد مساهمة فذة في تشييد عالم يسوده السلام العادل والتعاون المثمر .

إن المساهمة النشيطة والفعالة للدول الكبرى في المؤتمر الدولي المزمع عقده حول قضية الشرق الاوسط من شأنها توفير حظوظ نجاحه والتوصل الى الحلول والاتفاقيات اللازمة ، وتكسبه ضمانا داعم ومساندة مجلس الامن الدولي وهيئات الامم المتحدة بكاملها وفي ذلك مكسب كبير باعتبار أن مجلس الامن يظطلع بمهام المسؤول الاول عن معالجة النزاعات الخطيرة التي تهدد السلم والامن الدوليين .

وكما أسلفنا فاننا لن نترك هذه الصورة اليائسة تسيطر علينا مهما كان الواقع صعبا ومهما تعددت المشاكل واتسع نطاقها ليشمل مختلف أرجاء المعمورة . لذلك سنعمل جاهدين بثقة وأمل في خضم هذه الاحداث على ابراز النقاط المضيئة التي تبعث على التفاؤل هنا وهناك .

وفي سياق هذا التوجه نسجل بارتياح أن بعض الانفراج في مجال السياسة الدولية يبشر بقيام علاقات أكثر ايجابية بين الشرق والغرب تحمل في طياتها آمالا جساما فسي الحد من سباق التسلح وقد تفضي الى نزع حاد للأسلحة النووية .

ومما يبعث على التفاؤل أيضا ظهور مؤشرات توحي باستعداد الشرق والغرب لبحث الوسائل الملائمة والعملية للتعبير عن التضامن الفعال مع البلدان التي تواجه مصائب الحرب والارهاب وتعاني من التخلف والفقر وذلك بالمساهمة الجادة والناجعة في معالجة

المشاكل القائمة والقضاء على أسباب التوتر وإرساء القواعد الشابتة للسلام في أرجاء المعمورة كافة .

وما من شك في أن اتفاقا من هذا القبيل يفتح آفاقا واسعة أمام المجموعة الدولية ، من بينها تمكين مجلس الأمن الدولي من الاضطلاع بمسؤولياته بشكل طبيعي مما يؤهله لوضع حد للنزاعات القائمة التي تفتك بشعوب العالم الثالث سواء كان ذلك بالشرق الاوسط أو بآفريقيا أو بآسيا أو أمريكا اللاتينية .

أما بخصوص الوضع في جنوب القارة الأفريقية فقد أسهم مجلس الأمن بشكل ايجابي ولربما حاسم باتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا التي تشكل المخرج الوحيد لانهاء هذا المشكل الذي تظل الأمم المتحدة تفضل بمسؤوليته حتى حصول هذا البلد على استقلاله الكامل .

ومواء كان الامر يتعلق بناميبييا أو بالفصل العنصري فقد جان الوقت بأن تصبح ارادة مجلس الامن القاعدة المقبولة التي يجري العمل على تنفيذها من قبل بلداننا في علاقاتها الدولية في عالم قد تخلص من استعمال العنف وممارسة العدوان .

إن السلوك اللانساني الذي يمارسه نظام الفصل العنصري والعدوان الذي يقترفه ضد السكان السود في جنوب افريقيا لن يوقفا نضالهم البطولي من أجل التحرر والانعتاق . وانه على مجلس الامن امام مواقف الرفض والتحتي التي يتخذها النظام في جنوب افريقيا أن يسارع بفرض العقوبات الالزامية ضد الرفض المعتدي ويبادر بوضع حد للجرائم التي يقترفها هذا النظام ضد السكان الابرياء الذين لا ذنب لهم سوى مطالباتهم بالحياة الحرة الكريمة .

إننا نشمن غالبا ثقل المسؤولية التي تضطلع بها منظمة الامم المتحدة من أجل حل المشاكل القائمة وبسط الشرعية الدولية .

وفي هذا الصدد تحدثونا الثقة الكاملة بأن مجلس الامن سينهض بالمسؤولية التي يحمله اياها الميثاق .

ولا يخامرنا الشك بأننا في بداية مرحلة وعي بالقضايا الكبرى التي يواجهها تاريخنا المعاصر سواء كانت هذه القضايا سياسية أو اقتصادية أو ذات طابع انساني ، وفي اطار هذا الوعي نعتقد بأن استئنافا جادا للحوار بين الشمال والجنوب ، قوامه الصدق والنزاهة وترايط المصالح الطبيعية للشعوب ، مهما كانت اختياراتها ، ونهيد الاعتبارات الهامشية للتركيز على القضايا الانسانية المشتركة ، يشكل المخرج الوحيد من الغوض الاقتصادية والاجتماعية التي تسود العلاقات الدولية اليوم والتي أفرزت آفات الفقر والعنف والبطالة وتلوث المحيط واتلاف البيئة .

إن المجموعة الدولية تواجه اليوم مشكلة كبرى اتخذت ابعادا كونية مدمرة تتمثل في الارهاب الدولي واختطاف الرهائن الابرياء . ومن ثم لابد أن تظل هذه المشكلة موضع اهتمام جاد في محافلنا . ذلك أن السلوك الارهابي يشكل تحديا صارخا للضمير الانساني والقيم الاخلاقية والحضارية . اضافة الى أن هذا الاسلوب في ممارسة العنف هو

الدرك الأسفل في سلم القيم لما يتصف به من جبن وعشوائية إذ يستهدف الضحايا الأبرياء الذين وضعتهم الظروف أو الصدق على طريق الإرهابيين القتل .

وإن تونس إذ تعلن مجدداً ادانتها للإرهاب في جميع أشكاله تؤكد عزمها الثابت على العمل من أجل تنفيذ الإجراءات الموصى بها من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتمضي لهذا الوباء الفتاك إضافة إلى الوسائل والطرق المتاحة الكفيلة بدحره والقضاء عليه .

والواقع أن الظاهرة الخطيرة المتمثلة في عدم اعطاء وزن للقيم الإنسانية ، تلك الظاهرة السائدة في بلدان تعتبر متقدمة ولم تعرف الفاقة مع الشعور بالحرارة الذي يولده الوضع السائد في الشرق الأوسط واستمرار النفوذ العنصري في أفريقيا الجنوبية وناميبيا وكذلك الأوضاع المتردية الناتجة عن النزاعات القائمة في آسيا وأمريكا اللاتينية ، كل ذلك يعطي صورة قاتمة تتسم بالفوضى والعشوائية .

وليس في سباق التسلح والازمة الاقتصادية والفوضى النقدية وتلوث البيئة ما يبعث على الارتياح أو التفاؤل .

نحن نواجه إذن أزمة ذات أوجه عديدة وعلى أصعدة مختلفة تشكل في واقع الأمر أزمة حضارية في عالم تسيطر عليه الماديات والمكتشفات العلمية والتكنولوجية ، قربت فيه المسافات وتنامت فيه عوامل التأثير والتأثر وأصبحت فيه المجموعة الدولية بحكم تلك المعطيات متضامنة مترابطة وهي مدعوة إلى التمضي لكل المخاطر الناتجة من معظمها عن الفوارق الاقتصادية والمظالم الاجتماعية الموروثة جليها عن العهود الاستعمارية .

إن المؤمل بل المطلوب في نهاية هذه الألفية من الزمن التخلص نهائياً من رواسب الماضي المجففة التي تتمثل في انتشار المجاعة والفقر والمرض والبطالة واتلاف البيئة وتدمير المحيط ، تلك الآفات التي تعاني منها بشكل خاص بلدان الجنوب ، وتعويض ذلك كله بنظام اقتصادي عالمي جديد يوفر أسباب الحياة الكريمة ويرسي قواعد السلام والطمأنينة لشعوب البلدان النامية .

وإن تونس ، على غرار البلدان النامية وكما هو الحال بالنسبة لعدد من البلدان الأفريقية الشقيقة ، تتحمل تضحيات جساما بما في ذلك القيام باصلاحات جذرية شاملة وعيا منها بالمسؤوليات المترتبة عليها بوصفها عضو كامل الحقوق داخل النظام الاقتصادي العالمي . لكننا نلاحظ مع الأسف انه بالرغم من هذه التضحيات وبسبب انعدام الدعم الجاد المتواصل من قبل الاطراف المقابلة يستمر تدهور الاوضاع المالية والاقتصادية للدول النامية مما يندرج بالخطر على الجميع وبشكل خاص على تلك التي تواجه أوضاعا أكثر حدة من غيرها .

إن مشكلة المديونية الخارجية لهذه البلدان والتدفق المتزايد للاموال في اتجاه البلدان المصنعة يبرزان بوضوح الاوضاع الانتحارية التي تسود الاقتصاد الدولي والتي لا يمكن بآية حال قبولها ، ذلك أن التعامل مع المديونية بالاساليب التقليدية المتبعة لا يمكن أن يغني إلا الى تفاقم الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على النظام الاقتصادي العالمي في مجموعه .

وبالرغم من هذه المورة غير المشرقة فاننا لانزال نتابع بتفاؤل استئناف الحوار بين الشمال والجنوب وهو الحوار الذي تم خلال الاجتماع الاخير الذي عقده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، آمليين أن يتواصل هذا الحوار ويتسع نطاقه حتى يشمل كل المسائل المتعلقة بالتنمية ليدعم العمل الذي تقوم به المنظمة وأجهزة الأمم المتحدة كافة من أجل تضافر الجهود وضمان نجاحها ، فالتنمية يجب ألا تبقى مجرد مطلب مهما كان ملحا أو تحديا مهما كان مشيرا وإنما ارادة ملبة للحياة تترجم الى واقع ملموس .

إن القضايا التي تواجه اليوم مكان المعمورة على الامعدة الاقتصادية والنقدية والتجارية والمالية لم تعرف في الماضي اتساعا وتعقيدا يشبهان ما هي عليه اليوم وانه لم يسبق لهذا العدد من البشر التوق الى حياة أفضل في حقبة يواجه فيها العالم فوضى خطيرة ناتجة عن الانفجار السكاني ، كما أن الفوارق بين مختلف المجتمعات وحتى في داخلها لم تهد يوما مثلما هي عليه من حدة وبهاجة .

وبديهي انه لا يوجد علاج محري للمأساة التي يمثلها اختلال التوازن بين الاقلية التي تعيش في البذخ والتخمة والتبذير والاعلبية التي تعاني من سوء التغذية والجوع والحرمان لكننا لا نستطيع أيضا غض الطرف عما يهدر من طاقات ويسخر من أموال من أجل التسلح والدمار في وقت تحتاج فيه المجاعة الملايين من البشر .

لقد أشرت فيما سبق الى القضايا التي تشاطر فيها تونس اهتمامات المجموعة الدولية ، بيد أنه توجد قضايا أخرى ذات حساسية خاصة بالنسبة اليها مثل مسألة الصحراء الغربية التي تشكل عائقا في وجه اقامة مجموعة مغربية .

ولئن كانت هذه المجموعة تندرج في طبيعة الاشياء بالنسبة لبلدان المنطقة فانها أصبحت اليوم أمرا ضروريا بحكم جوارنا القريب لأحد أكبر التجمعات الاقتصادية في العالم ، التجمع الذي يضم في واقع الامر شركاءنا التقليديين أعضاء المجموعات الاقتصادية الأوروبية في مختلف المجالات وعلى الصعيد الاقتصادي بشكل خاص ، ومن هنا تبرز ضرورة الحيوية القصوى لأعضاء قوة ودفع كبيرين على ارادة التعاون بيننا في تعاملنا مع الكيان الأوروبي العتيد حتى نستطيع بعث مجموعة اقتصادية مغربية تعتمد على تخطيط مبادراتنا الصناعية وتنسيق هياكلنا الاقتصادية .

ومن هنا أيضا برزت الأهمية التي نعيرها لازالة العقبة التي تشكلها معضلة الصحراء الغربية حتى يتسنى لنا تشييد المجموعة الاقتصادية المغربية فتتخطى بالحدود الهام الذي هي مؤهلة للقيام به والذي ينتظره منا اشقاؤنا في افريقيا والعالم العربي بشكل خاص .

وإننا حيال هذا الموضوع أيضا مدينون بالشكر والعرفان للسيد الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار على الجهود الحثيثة والمستمرة التي ما انك يبذلها للتوصل الى حل هذه القضية الشائكة ، هذه الجهود التي ستظل دوما في نظرنا جديرة بالتقدير والامتنان بالنظر لأهمية الرهان ، ذلك أن حل الأزمة وفتح الافاق أمام قيام مجموعة مغربية يسودها التفاهم والوثام يشكلان كسبا عظيما وعنصر توازن واستقرار سياسي واقتصادي واستراتيجي ، ومنطلقا جادا للتعاون والازدهار في مناطق ثلاث من العالم تعيش اليوم مرحلة توتر حاد وزعزعة استقرار ، ألا وهي افريقيا والعالم العربي ومنطقة المتوسط . وفي الحقيقة إن العالم بل الكون بأسره مضطرب ومهدد بخطر الفوضى المدمرة .

إن الانسان بالرغم مما مكنت له الاكتشافات العلمية من قوة لم يدرك مثلها في أي حقبة من تاريخه الطويل ، لم يكن عرضة للقلق والمخاطر مثلما هو عليه اليوم . ذلك أنه بقدر ما اكتسب من قوة مازال محتاجا للرشد في التصرف فيها مما يجعله مضطربا لمقولة خالدة مؤداها "إن العلم الذي لا تقيد الأخلاق جهاحه ينقلب أداة دمار" .

وإن الواقع قد علمنا بأن مستقبل البشرية متخامن حتما وجماعي ، فالتلوث عند البعض يسبب الأوبئة والافات عند الآخرين ، والحرب في منطقة ما تنشر الدمار والموت في مناطق عديدة أخرى ، لكن ازدهار البعض ليس من شأنه نشر الازدهار بالضرورة عند الآخرين .

وخلاصة القول انه اذا ما أردنا ألا يكون السلام والأمن والتنمية مجرد شعارات ترفع فما علينا إلا أن نبادر بالافطلاح بمسؤولياتنا وتحملها بمدر رحب في شموليتها وتشابكها ونبد القلق والخوف والعمل من أجل مستقبل مشرق وحياة كريهة .

وباحترام حقوق الانسان والالتزام بمثل الميثاق ، منحول الامل الى واقع ومستود
في الحياة القيم التي ارادها لها خالقها .

السيد حميد (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أنقل اليكم التهاني المخلصة والحرارة
لسري لانكا على توليكم رئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . إن سري
لانكا والجمهورية الديمقراطية الألمانية تتمتعان بارتباط مشر من التعاون في الشؤون
الثنائية والدولية ، وهو ارتباط ازداد تعززا بتبادل الزيارات على مستوى عال بين
بلدينا مؤخرا .

وهناك كلمة عرفان خاصة ينبغي أن نوجهها الى وزير خارجية بنغلاديش ، صديقي
وزميلي من رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، على اسهامه البارز في أعمال الدورة
الحادية والاربعين عندما كان رئيسا لها*

إذا جاز لي أن أشير مسألة شخصية هنا ، فأنني أقول انه انقضى الآن عقد منذ
تكلمت في الجمعية العامة لأول مرة بوصفي وزير لخارجية سري لانكا . وعلى مدى السنوات
العشر الماضية اتحت لي الفرصة لأراقب تقلبات الحالة الدولية ، على الصعيدين
الاقتصادي والسياسي . وإن كثيرا من البنود التي رأيتها مدرجة على جدول أعمال ١٩٧٧
لم ننجح في تسويتها . ولم يكن ذلك دائما راجعا الى الحاجة الى حلول . إذ أن
الجمعية العامة بالنسبة لكثير من هذه المشكلات قد وضعت في كثير من الاحيان بتوافق
الآراء حولا مبنية على مبادئ ومقاصد الميثاق . ومن سوء الحظ أن هذه الوصفات لم
تصرف ، ولم تنفذ الحلول . ومع ذلك لن أحدد الأسباب وراء هذه الحالة المحزنة . فهي
معروفة تماما .

واسمحوا لي أن أنظر الى الحالة الاقتصادية العالمية . لقد تميزت الثمانينات
بالفعل بأنها العقد المفقود في التنمية . وأن عملية التنمية ككل قد تمزقت .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد انغو (الكامبيرون) .

وبالنسبة الى الكثير من البلدان النامية ، فانها قمة مأساوية ، قمة الركود الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة ومعدلات النمو السلبية . وإن أشارا اقتصادية واجتماعية معاكسة مترتبة على هذه التطورات قد أدت الى ضغوط اجتماعية وقلق سياسي . ولاتزال آفاق النمو والتنمية بالنسبة للكثيرين منا غير مؤاتية . وإذا كان للبلدان النامية أن تخرج من هذه الدائرة المفرغة ، فلا بد من اعادة تنشيط عملية التنمية . ولن يكون ذلك ممكنا إلا في مناخ اقتصادي دولي يؤيد مثل هذه الجهود .

إن تقييم الاقتصاد العالمي الذي يبرز من الاستعراض الاقتصادي العالمي لعام ١٩٨٧ واضح . فالنمو الاقتصادي العالمي ، كما يوضح الاستعراض ، ضعيف وهش ، وعدم اليقين السائد يجعله يسير في الاتجاه العكسي . ومن الواضح كذلك انه اذا لم تُعكس الاتجاهات السلبية في الوقت المناسب ، فانها قد تقرب الاقتصاد العالمي من حالة ركود عالمية . وبالتالي ، تقضي الحتمية العاجلة ببدء سياسات وتدابير ترمي الى دفع النمو الاقتصادي العالمي . ولا بد أن يقتصر ذلك بعملية اعادة تنشيط فعالة للتنمية والتجارة على أساس التعاون الاقتصادي الدولي .

إن الانتعاش الاقتصادي المتواضع الحالية في البلدان المصنعة اصابها المزيد من البطء في السنتين الماضيتين . إن السياسات الاقتصادية الكلية والانكماشية التي تتبعها هذه البلدان في السنوات الاخيرة مسؤولة عن هذه الحالة . وليس لهذه السياسات إلا آثار سلبية على العالم الثالث لأنها عجلت بوضع السياسات الحمائية ، واجراءات تقييد التجارة وانخفاض في صادرات العالم الثالث .

إن الحالة فيما يتعلق بالسلع الأساسية حالة حرجية إذ انخفضت الاسعار منذ عام ١٩٨٠ الى أدنى مستوى لها في غضون السنوات الخمسين الماضية . والانكى من ذلك أنه لا توجد شواهد تذكر على حدوث تحسن . إن العديد من البلدان النامية ، مثل سري لانكا ، التي تواجه خسائر ضخمة في عوائد الصادرات نتيجة لهبوط أسعار السلع الأساسية وتردي معدلات التبادل التجاري ، تجد جهودها الانمائية معطلة تعطيلًا خطيرا .

ولكن يبرز من هذه الحالة الكثيرة الراهنة جانب مشرق ، وهو ادراك بلدان الاقتصاد السوقي الكبيرة ادراكا متزايدا الحاجة الى مزيد من التنسيق في سياساتها الاقتصادية الشاملة والاعتراف بالروابط بين قضايا السلع الأساسية والتجارة والسياسات النقدية والمالية . ويتعين الاستفادة من هذا الادراك وتوسيعه وتعميقه . ويتعين تحويل فكرة التكافل الى نهج عالمي منسق ، تعززه سياسات واجراءات ملموسة .

ومما يسعدنا أن التطورات الأخيرة قد اعترفت بالحاجة الى معالجة المشاغل المشتركة على نحو يفيد الجميع وعلى أساس من التعاون الاقتصادي الدولي . وفي بونتا دل امستا اعتمد وزراء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء ، في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، جدول أعمال جريئا وطموحا لدى بدئهم جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . واستهدف ذلك زيادة تحرير التجارة العالمية وتعزيز نظام التجارة الدولي . ومرة ثانية ، في تموز/يوليه من هذا العام ، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية المنعقد في جنيف الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر بتوافق الآراء . ويمثل ذلك القرار التزاما سياسيا من جانب المجتمع الدولي بالعمل من أجل إعادة انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية من خلال التعاون المتعدد الاطراف . ويبقى الامر متروكا للمجتمع الدولي ليحترم على نحو جماعي التزاماته التي قطعها على نفسه لينفذها باخلاص وفعالية .

قبل أن انتقل الى الحالة السياسية والامن الدولية ، أود أن اشير بايجاز الى الحالة الراهنة في سري لانكا . لقد تكلمت في العام الماضي عن الجهود التي بذلها الرئيس جاياوارديني لمقاومة التهديد بفرض دولة مستقلة ، غير مقبولة لدى

الغالبية العظمى من شعب سري لانكا . كما تكلمت أيضا بالتفصيل عن الجهود التي تبذلها الحكومة للتوصل الى تسوية سياسية بالتفاوض مع طائفة التاميل للنظر في شكاواها . واليوم يمكنني أن أقول أنه نشأ وضع جديد نتيجة لتوقيع اتفاق بين الهند وسري لانكا في تموز/يوليه من هذا العام . وقد لقيت الحكمة والحكمة السياسية اللتان أدیتا الى هذا الاتفاق ترحيبا واسع النطاق داخل وخارج هذه الجمعية على حد سواء . فالיום ، انتهى الارهاب تقريبا ، ولم يبق سوى عمليات اقتتال متفرقة بين مجموعات متناحرة لم تسلم كافة أسلحتها بعد . كما أن المفاوضات بشأن مسألة نقل المهام السياسية والادارية الى مجالس المقاطعات قد أوشكت على الانتهاء . وستكون هناك ادارة مؤقتة للمقاطعتين الشمالية والشرقية في انتظار نقل السلطات الى مجلس محلي منتخب . وسيجري استفتاء بعد سنة للتحقق من رغبة سكان المقاطعة الشرقية في الاندماج مع المقاطعة الشمالية . ويحدونا الأمل أن تنح جانبا نزعات الانقسام والانفصال التي تتميز بالعنف في المقاطعتين الشمالية والشرقية لتخلي السبيل أمام العملية الديمقراطية التي غدت الحياة السياسية في سري لانكا لمدة تربو على نصف قرن .

إن عام ١٩٨٧ هو العام الذي أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه السنة الدولية لايواء المشردين ، وذلك بناء على اقتراح من رئيس وزراء سري لانكا في هذه الجمعية في عام ١٩٨٢ . ونتيجة لذلك شهدنا برامج تدعو للاعجاب على صعيد الأنشطة الوطنية والدولية في تركيز الاهتمام على مسألة توفير السكن الملائم ووضع حلول دائمة تستهدف تلبية حاجة أساسية . وفي ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ، ستكرس هذه الجمعية جلستين عامتين للاحتفال بالسنة الدولية لايواء المشردين .

إننا نلمح علامات أمل في الحالة السياسية الدولية . ونرحب بلقاء القمة المقترح بين زعميي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . إن الاتفاق من حيث المبدأ على تفكيك القوات النووية المتوسطة المدى يستهدف ازالة فئة من الأسلحة ذات مدى معين برمتها من ترسانات الدولتين العظميين . إن خطر الغناء العالمي لم يزل بأي شكل من الأشكال ، وحتى لم يخف الى حد كبير . ومع ذلك فإن الاتفاق الذي يجب التوصل

اليه بشأن القوى النووية المتوسطة المدى وأشره الايجابي على المسرح الدولي يجعله
 أهم خطوة في مبادرات نزع السلاح التي اتخذت هذا القرن .
 وعلى الرغم من أن حدة التوتر خفت في العديد من المناطق الحساسة ، لا يزال
 هناك الكثير الذي ينبغي تحقيقه قبل أن نتمكن من أن ننعم بشمار ملم وأمن دائمين .
 فيتمتع القضاء على القوة التدميرية الرهيبة للاملحة النووية نفسها وبدء عملية
 حقيقية لنزع السلاح في ظل تحقق مناسب . إن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية لم
 تستطلع إلا قبل اسبوعين تقريبا في مؤتمر دولي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة . وخلص
 المؤتمر الى نتيجة واضحة مؤداها أن نزع السلاح والتنمية هما العمادان اللذان يمكن
 أن يبنى عليهما ملم وأمن دوليان دائمان ، وأن سباق التسلح لا يمكن أن يتفق مع نظام
 عالمي أكثر استقرارا . ولا ينكر أحد تعقد القضايا التي تنطوي عليها هذه المسألة ،
 ولكن مشاركة رجال السياسة على مستوى عال في المؤتمر الدولي أشارت الى رغبة
 الجماعة في تناول هذه التعقيدات وإيجاد حلول لها من خلال التعاون المتعدد الاطراف .
 وفي العام المقبل ، سنلتقي مرة ثانية في نيويورك في دورة الجمعية العامة
 الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح . ويتمين ألا تتراجع تلك الدورة عن
 الانجازات التي حققتها الدورة الاستثنائية الاولى المكرمة لنزع السلاح .
 لقد كان لسري لانكا الشرف والفخر أن تقدم الى الجمعية العامة في عام ١٩٧٧ ،
 بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ، القرار الذي يدعو الى عقد أول دورة استثنائية
 خاصة للجمعية العامة مكرمة لنزع السلاح .

والعلة في عقد دورات استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح هي أن حتمية نزع السلاح لا تؤثر على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول القوية عسكريا فحسب بل تؤثر على كل الأمم .

إن كارثة نووية لن تميز بين من يستطيعون استعمال هذه الأسلحة ومن يملكونها ومن لا ينتمون ، مثلنا ، إلى أي من الفئتين . إن القبول المشترك من جانب قيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالحقيقة القائلة أن "أي حرب نووية لا يمكن أن ينتصر فيها أحد ولا ينبغي أن يخوضها أحد" تحتاج الآن لأن تترجم إلى مزيد من التخفيضات بل والقضاء على الأسلحة النووية فيما يجاوز القوات النووية متوسطة المدى . وكإجراء مؤقت فإن مفاوضات من أجل حظر شامل للتجارب النووية ينبغي أن تجري ليس على مستوى ثنائي فحسب وإنما على مستوى متعدد الأطراف أيضا . إن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يسخر كوسيلة للتفاوض على الاتفاقات اللازمة . فقد أوضحت هذه الهيئة التفاوضية متعددة الأطراف قدرتها بالجهود التي بذلتها هذا العام من أجل إكمال مشروع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية .

لا تكاد توجد عصور واجهت مثل هذه التحديات المخيفة . إن الانسحاب من سباق التسلح النووي يتطلب شجاعة أكبر مما تتطلبه مواصلة التنافس لعرض التفوق العسكري . وتوسيع هذا التنافس ووضع أسلحة في الفضاء الخارجي يحبطان الامكانيات الانمائية الهائلة لآخر تخوم البشرية . وتأمل سري لانكا أن تواصل مع أمم أخرى جهودها للتوصل إلى توافق آراء بشأن قرار يساعد على منع سباق التسلح وتعزيز التعاون السلمي في الفضاء الخارجي لصالح البشرية جمعاء .

ثمة مبادرة أخرى في مجال نزع السلاح والأمن الدولي تشارك فيها سري لانكا هي تنفيذ إعلان المحيط الهندي منطقة سلم . وقد عرضنا أن نستضيف اجتماعات إحدى اللجان المختصة في كولومبو في العام القادم . ويجب التمييز بطبيعة الحال بين هذا الاجتماع ومؤتمر كولومبو المعني بالمحيط الهندي والمقرر عقده في موعد غايته ١٩٩٠ .

وثمة مجال آخر للأنشطة البحرية ذو طابع اقتصادي اتخذت فيه سري لانكا مبادرة . ويسعدني أن أعلن أننا في وقت مبكر من هذا العام استضفنا في كولومبو الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون في الشؤون البحرية في المحيط الهندي . وصاغ المؤتمر برنامجاً طويلاً المدى للتعاون وخطة عمل لتوفير أساس لعمل تعاوني ملموس بين دول المحيط الهندي . كما أن الاجتماع الوزاري شكل أيضاً لجنة دائمة للشؤون البحرية في المحيط الهندي تضم سبع عشرة دولة عقدت أول اجتماع لها فور انتهاء الاجتماع الوزاري . وانتهى الاجتماع الثاني للجنة الدائمة بنجاح في وقت مبكر من هذا الشهر في كولومبو .

اننا نشعر بارتياح كبير إزاء التقدم الذي أحرزته حتى الآن رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي من أجل تعزيز التعاون الاقليمي . والاتفاق الذي تم التوصل اليه لتحديد الجرائم الارهابية بغرض تسليم المجرمين هو في واقع الامر طفرة هامة . وقد اعترف اعلان قمة بانفلور بأهمية المبدأ القائل بأن كل دولة عضو في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي لا ينبغي أن تسمح باستعمال أراضيها للأنشطة الارهابية من جانب مجموعات ارهابية ضد أية دولة عضو . وأوصى الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقد في نيودلهي مجموعة من الخبراء القانونيين من بلدان الرابطة بصياغة اتفاقية اقليمية بشأن الارهاب . ويسعدني أن أعلن أن مجموعة الخبراء القانونيين التي اجتمعت في سري لانكا هذا الشهر قد صاغت مشروع اتفاقية بشأن الارهاب سوف يعرض الآن على المجلس الوزاري في كاتماندو للنظر فيه في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام .

لقد وجهت دعوة لعقد مؤتمر دولي يسعى الى ايجاد حل عادل ودائم لمشاكل الشرق الاوسط . ولايزال مصير شعب بأسره هو الشعب الفلسطيني في خطر . ونرى أنه الى أن تنسحب اسرائيل من فلسطين ومن غيرها من الاراضي العربية التي تحتلها والى أن تستعاد حقوق الفلسطينيين لن يمكن التوصل الى تسوية دائمة لمجموعة القضايا التي تعرف بإسم مشكلة الشرق الاوسط . وستواصل سري لانكا تأييدها للنضال العادل للشعب الفلسطيني تحت

قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي يعد اشتراكها في المفاوضات من أجل تسوية دائمة أمرا لا غنى عنه . ولاتزال خطة السلام العربية التي اعتمدت في فاس عام ١٩٨٢ خطة سليمة في هذا الشأن .

ولقد أصبحت محنة شعب لبنان جزءا من مشكلة الشرق الاوسط . وتطالب سري لانكا بانسحاب كافة القوات الاجنبية من لبنان لتمكين حكومته من ممارسة سلطاتها السيادية على كافة اراضيها .

وفي منطقة الخليج المتاخمة تدهورت العلاقات بين عضوين من بلدان عدم الانحياز هما العراق وايران حتى وصلت الى حرب مدمرة انتزعت من شعبيهما ثمنا باهظا . وتأثر بذلك الاستقرار الاقليمي ، ويلوح التهديد بخطر توسع النزاع . إن سري لانكا ترحب بالمبادرة التي أدت الى زيارة الامين العام للأمم المتحدة للمنطقة وتؤيد كل جهد للتوصل الى تسوية يقبلها الطرفان .

وتمثل منطقة امريكا الوسطى خضا من القضايا المتشابكة التي لا تقل تعقيدا عن سابقتها ولن يؤدي التدخل الخارجي الذي لا مبرر له إلا إلى زيادة تعقيدها . إن اتفاق غواتيمالا ، وهو مبادرة اقليمية ، يقدم برنامجا لبناء صرح قوي للسلام . ونأمل أن تؤدي هذه المبادرة الى ايجاد علاقات مستقرة بين البلدان المعنية على أساس من المساواة في السيادة والاحترام المتبادل والتعايش السلمي بين الانظمة السياسية والاقتصادية المختلفة . ولا بد أن يقدر المجتمع الدولي رغبات حكومات هذه المنطقة وأن يحترم رغبتها لتنمية مجتمعاتها سياسيا واقتصاديا وفقا لطموحات شعوبها .

وعلى مقربة منا تأثرت الحالة في جنوب شرقي آسيا تأثرا سلبيا بالتطورات في كمبودشيا . وتأثر جنوب غربي آسيا تأثرا مماثلا بالتطورات في أفغانستان . وفي كلتا الحالتين مافتئت سري لانكا تدعو بشبات الى انسحاب القوات الاجنبية وتؤكد حق الشعوب في كل من البلدين في حل مشاكلها وتقرير مصيرها السياسي دون تدخل خارجي أو ضغوط أو تخريب أو قسر .

وتؤيد سري لانكا رغبة الشعب الكوري في إعادة توحيد وطنه سلميا عن طريق الحوار المباشر بغير تدخل خارجي وبما يتفق ومبادئ بيان الشمال والجنوب الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ .

وتحتل القوات الأجنبية جزءا من جمهورية قبرص الامر الذي أدى الى انقسام الجزيرة على أساس الامر الواقع وأدى الى تردي القضايا الداخلية المتمثلة بالعلاقة بين الطائفتين في الجمهورية . وتؤيد سري لانكا تمام التأييد دعوة رؤساء دول حركة عدم الانحياز الى الانسحاب الفوري لكل قوات الاحتلال كأساس ضروري لحل مشكلة قبرص .

وينطوي الموقف في جنوب افريقيا على مزيج غريب من أفضل وأسوأ ما يمثله الجهد الانساني . فالتعصب العرقي الاعمى الذي اتخذ طابعا مؤسسيا مهدرا كل القيم والذي يجري تبريره بإيمان كاذب في ظل نظام الفصل العنصري يبدي أسوأ ما في الانسان . أما ما يشيع الامل لدينا في خضم هذا الجو القاتم هو روح وتصميم الاغلبية في جنوب افريقيا على مقاومة القمع وتحمل المعاناة والتغلب على ما تتعرض له من إخضاع بالقوة فقد زاد القمع من مقاومة هذا الشعب كما قوى سعيه نحو الحرية وحكم الاغلبية . وقد أصبحت الجزاءات الإلزامية الشاملة مقبولة دوليا بوصفها أكثر السبل فعالية للقضاء على نظام الفصل العنصري القبيح . وتكرر سري لانكا الدعوة الى الافراج عن نلسون مانديلا والآخرين حتى يمكنهم العودة الى التيار الرئيسي للحياة السياسية . وما زالت ناميبيا ترسف في أسر الفصل العنصري . والشئ المحزن جدا هو أنه ، في هذه الحالة أيضا ، لم يتحقق توافق الآراء الدولي الذي يمكن أن يحقق لناميبيا استقلالها وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد حالت استراتيجية جنوب افريقيا التي تستهدف كسب الوقت بين ناميبيا وبين حريتها . ولاتزال العقبة التي تعترض استقلال ناميبيا هي تشدد جنوب افريقيا . ولا بد أن يمل النضال الباسل لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ان نتيجه الحتمية وعلى المجتمع الدولي ان يدفع هذه العملية قدما .

وفيما وراء جنوب افريقيا وناميبيا ، أشاع الفصل العنصري أهوالا لا تحتل في دول خط المواجهة ، ومثال ذلك مذابح المدنيين في موزامبيق في بداية هذا العام . ونحن ندين بقوة هذه الاعمال التي تسعى الى زعزعة الاستقرار في البلدان المستقلة عن طريق ارتكاب مثل هذه الاعمال الارهابية المتعمدة ضد المدنيين الأبرياء .

إننا نتجمع هنا في نيويورك كل عام لكي نبحث الحالة الدولية ولكي ننظر فيما يمكن لحكمتنا الجماعية أن تقدمه في معالجة القضايا التي تهمنا جميعا . وقد يقول المتشائمون اننا نعدد وجوه فشل الأمم المتحدة ونغمس في مجرد الكلام . فمدى نجاح أو فشل الأمم المتحدة يتوقف على ما نرغب نحن أعضاء الأمم المتحدة ، أن تكون عليه هذه المنظمة . والسلطة الادبية للأمم المتحدة وميثاقها ، بالنسبة للبلدان الصغيرة غير المنحازة مثل سري لانكا ، وما يترتب عليها من مسؤولية دولية هي حصون هامة تحمي أمننا واستقلالنا .

وكانت التطورات الأخيرة في بعض المجالات من الأمور التي تبعث على التفاؤل وإن لم تؤد إلى إيجاد حلول حاسمة ، فهي على الأقل تعد واعدة بالنسبة للمستقبل . وقد أدت الجهود الدؤوبة على مدى فترة طويلة من الزمن إلى أحداث أثر تراكمي مفيد واشاعت آمالا جديدة وأشارت تفاؤلا جديدا وفتحت آفاقا جديدة للتغلب على الفشل في الماضي . وهذه الجهود لا بد لها أن تستمر في إطار الأمم المتحدة اذا كان للقرارات ان تحظى بثقة المجتمع الدولي وأن تصمد لاختبار الزمن .

السيد تيندماني (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انتخبت الجمعية العامة بالاجماع في الاسبوع الماضي الوزير فلورين لرئاسة دورتها الثانية والأربعين . وأعرب له عن تهاني الحارة لأن درايته الدبلوماسية ستكون خير ضمان لاتساق ادارة أعمالنا . والعلاقات بين بلدينا ، وهي علاقات ممتازة منذ زمن طويل ، تنمو على نحو ملحوظ . ويسعد وفد بلادي أن يسهم بكل ما في وسعه في إنجاح مهمته الصعبة .

وأود أن أعرب عن شكري لسلفه ، الوزير شودري ، الذي أدار أعمال الدورة الحادية والأربعين بكفاءة تحتذى .

وأود أيضا أن أشيد خاصة بالأمين العام لما يتمتع به من كفاءة مهنية ومواهب دبلوماسية وتغان لا يعرف الكلل . وتستحق الجهود التي يبذلها لحل المشاكل الدولية ، ولاسيما النزاع في الخليج ، تأييدنا وامتناننا . ويؤكد الأمين العام في تقريره الى الجمعية العامة يقينه وأمله أن يحدث تعاون أفضل متعدد الاطراف تساعد عليه رؤية جديدة ونظرة عملية جديدة من جانب الدول الاعضاء وأنا أشاركه تماما أفكاره هذه .

وكما حدث في السنوات السابقة ، أود أن أوجه نداء من أجل التوصل الى طابع عالمي حقيقي لمنظومة الامم المتحدة . ولهذا لا يفوتني أن أذكر مسألة شبه الجزيرة الكورية . وأود أن أؤكد من جديد أن بلجيكا تؤيد انضمام شطري كوريا الى الامم المتحدة ، وفي هذا الصدد تعرب بلادي عن أملها في اجراء حوار ايجابي مباشر بين الجانبين .

وقد قدم زميلي الدانمركي السيد ايلمان جنسن ، بمفته الرئيس الحالي لمجلس وزراء الاتحاد الاوروبي ، عرضا ممتازا من فوق هذا المنبر لمفهوم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد بشأن المسائل الدولية المدرجة على جدول أعمالنا ، وأود أن أشكره بحراره وأسارع الى التأكيد بأن بلجيكا تؤيد البيان الذي أدلى به تأييدا كاملا .

وأود أن أركز ملاحظاتي على موضوع يعنيني بمفغة خاصة ألا وهو موضوع البعد الانساني في العلاقات الدولية .

لقد احتفلنا رسميا ، منذ عامين ، بالذكرى الاربعين لانشاء منظمتنا . وأتاح لنا الاحتفال الفرصة لان نتأمل في مقاصد الامم المتحدة ، كما وردت في الميثاق ، وأن نقيم ما تحقق منها في جميع المجالات . وربما كانت الصورة التي رسمناها للحالة في العالم عندئذ غير مشجعة ، غير ان جميع الدول الاعضاء جددت مع ذلك في هذه المناسبة العهود التي قطعتها على نفسها عندما وقعت على الميثاق .

إنه حقا عهد وايمان . فقد أعلنت شعوب الامم المتحدة في ديباجة الميثاق عن تصميمها على :

"أن تؤكد من جديد إيمانها ، بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" .
وتتحدث ديباجة الميثاق التي تشمل كل فلسفة الأمم المتحدة عن التقدم الاجتماعي والتسامح والمصالح المشتركة والعدالة والسلام : أي العناصر المكونة لعقيدة عالمية .

وقد أخذنا أنفسنا بهذا العهد عن اقتناع ، بعضنا عام ١٩٤٥ ، وغيرنا الآخرون لدى حصولهم تدريجيا على الاستقلال ، وانضمت بلجيكا ، من جانبها ، في حماس السى الاعضاء المؤسسين "للأم المتحدة من أجل عالم أفضل" منذ وقت مبكر يعود الى أيام عقد مؤتمر سان فرانسيسكو .

وقد انفردت بلادي في القرون الماضية بميزة مؤسفة ، اذ كانت ساحة قتال بين الدول الأوروبية . وشكل الاحتلال الاجنبي المتعاقب شخصية البلجيكيين واسلوب حياتهم : فنحن متعلقون بالحرية والديمقراطية تعلقا عميقا ، وإننا نمقت الحرب ؛ وما نتمتع به من ادراك سليم وروح التسامح والمصالحة جعلنا نعقد ديباجة الميثاق اليوم كما كنا نقصدها عام ١٩٤٥ بحرارة وبإخلاص شديد . ولا يوجد من عبر عن هذه المشاعر تعبيرا أفضل مما فعله سلفنا اللامع بول هنري سباك الذي ترأس أول دورة للجمعية العامة .

ولكن الواقع يقصر الى حد كبير عن العهود . وحقيقة قد تكون الأمم المتحدة هي التي حالت دون اندلاع حرب عالمية ثالثة ، ولكن حروبا واشتباكات كثيرة لاتزال تدفع الأسر إلى الحداد على موتاهما ، ولايزال ملايين من البشر يعانون سوء التغذية ، ويحرمون من الرعاية الصحية الأولية ، ولاتزال الحريات الأساسية تنتهك في كثير من الدول الاعضاء ، ولم تتناقص الاختلالات الاقتصادية كما أن شمولية البعض وتعصب البعض الآخر قد ضاعف من تدفق اللاجئين الذين كثيرا ما لا يجدون مأوى أو ترحيبا .

ومن هنا يطرح الرأي العام بعض الاسئلة ، فهو يريد أن يعلم كيف تعمل الأمم المتحدة على تحقيق عقيدة مان فرانسيسكو ، ويساور الشباب القلق والحيرة ، وهم القوة الدافعة لخلق العالم الأفضل الذي ننتظره جميعا . وقد باتوا يدركون ، في حرارة ، أن العلاقات الدولية لا تقوم أساسا على احترام الفرد ، ولكنها تخضع لاعتبارات ايدولوجية ، أو للتعصب ، وتغليب مصلحة الدولة ، دون أدنى اعتبار لرفاهية الفرد أو الأسرة . وفي مثل هذه الظروف لا يشير دهشتنا أن يدير جانب كبير من الرأي العام ظهره للأمم المتحدة .

منذ عامين بدأنا معا نمارس نقدا ذاتيا جماعيا . ولكنني لا أعتقد أن أتخلص عن الانطباع بأن مناقشات الأمم المتحدة ، سواء في نيويورك أو في جنيف ، تأخذ أحيانا طابعا غير واقعي ، وكثيرا ما تهمل البعد الانساني الذي بدونَه يصاب التعاون المتعدد الاطراف بالعقم .

إن خبرتي في العلاقات الدولية طويلة بحيث لا ينال شيء من تفاؤلي ، وأعتقد باخلاص أن ما يبرر هذا التفاؤل هو التطورات الأخيرة في عدد من المسائل الهامة : العلاقات بين الشرق والغرب ، والنزاعات الإقليمية ، ومشكلات العالم الاقتصادية ، وحقوق الانسان ، واسمحوا لي أن أتناول بعضا منها .

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي كان لي شرف توقيعها نيابة عن بلدي عام ١٩٧٥ تمثل ، فيما يخص العلاقات بين الشرق والغرب ، انجازا متوازنا يعمل على التغلب على الانقسامات التي قامت على انقاض الحرب في أوروبا . ووثيقة هلسنكي الختامية ، بوصفها انبثاقا من تصميم ٣٥ دولة على بعث وتطوير أوروبا حرة وخالية من الصراعات العنيفة ، في احترام متبادل وتسامح ، تجسد ايضا الآمال في إقرار السلم للانسانية جمعاء ، إذ مما لاشك فيه أن إندلاع الحرب في أوروبا سيؤدي لا محالة الى مأساة عالمية . وتوضح الوثيقة الختامية تصميمنا المشترك على العمل في اتجاه معين من أجل إقامة علاقات متناصفة بين الدول . كما توضح إنه بالنسبة لبلادي وشركائها ، من الضروري ، في مجال حقوق الانسان والمسائل الانسانية ، أن تسود فكرة أن الدولة وجدت لتكون في خدمة مواطنيها وليس العكس .

إن البعد الانساني ، بالنسبة لنا ، هو جوهر العلاقات في أوروبا ، واخلصا لتقاليدنا العريقة في الكفاح من أجل حرية الانسان ، فعلت بلجيكا منذ بداية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا كل ما في وسعها كي تضمن أن يحتوي ما أصبح فيما بعد وثيقة هلسنكي الختامية على التزامات معينة تكفل تحسين الاحوال المعيشية للانسان .

وقد أوضحت المناقشات التي جرت في اجتماعات بلغراد ومدريد وفيينا أن تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية في مجال حقوق الانسان والاتصالات الانسانية لم يرق الى مستوى

آمال موقعي الوثيقة . بكل تأكيد حدث شيء من التقدم ، ولكنه ليس بالقدر الكافي كما ظهر من عدد الانتهاكات التي أدينت .

وكثيرا ما يهمل مبدأ أن القوانين يجب أن تسن من أجل الإنسان ، ويحل محله تصور أن الإنسان في خدمة القوانين . وهذا ما إهتدت به بلجيكا عند صياغة الوثيقة الختامية ، وفيما بعد ، عند تنفيذ هذا الصك والصكوك المكمل له .

إن اجتماع فيينا الذي بدأ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر أتاح لبلجيكا الفرصة لأن تعلن عن آرائها ، وأن تتخذ المبادرات المناسبة . وانطلاقا من هذه الروح أعادت بلجيكا ، بالاتفاق مع شركائها وحلفائها ، اقتراحا يؤدي مفهومه وتنفيذه أن حدث إلى قدر كبير من التحسن في مجال احترام حقوق الإنسان بين كافة الدول الخمس والثلاثين الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ويستند هذا الاقتراح على النص الحالي للوثيقة الختامية . أنه يقترح نظاما للإعلام ولتقديم شكاوى للحكومات يظطلع فيه الفرد بدوره . وأكثر من هذا ، ينص الاقتراح على عقد اجتماعات ثنائية للنظر في حالات النزاع ، وإجراءات تبليغ بالنسبة للحالات وبالنسبة للأوضاع الصعبة جدا . كما أنه يتيح لكافة الدول امكانية أن تدعو إلى عقد اجتماعات خاصة للدول الخمس والثلاثين لتناقش وتحسم أوضاعا ما أو حالات معينة .

إن هذا النظام يستكمله عقد اجتماعات ومؤتمرات خاصة بالبعد الإنسان لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، تتولى تقييم تنفيذ النظام ، وتقدير الظروف ، مع احتمال التوصية باتخاذ تدابير جديدة . ويشتمل هذا النص على مجموعة منطقية ومتسقة من المقترحات ، وتكون بمثابة قوة دافعة لعمل تدريجي .

وفي الفصل المتعلق بـ "السلة الخالصة" تتناول الوثيقة الختامية علاوة على الأحكام العامة المتعلقة بـ "المبادئ" ، موضوعات ذات أهمية أساسية ومباشرة لنمو الإنسان نموا كاملا وحرا ، وهي : الاتصالات الانسانية ، والأعلام ، والثقافة ، والتربية . كما كان لبلجيكا ، في اجتماع فيينا ، نشاط كبير في هذه المجالات . فقدمت مقترحات ، تتعلق ، بين جملة أشياء ، بحق المواطن في معرفة حقوقه ، وحظر الاعتقال

التعسفي ، وحقوق الاقليات القومية ، وبنفس الروح عبرت بلجيكا عن رغبتها في إحراز تقدم في مجال حرية العقيدة الدينية ، والفكر ، والضمير والمعتقد ، وحرية الاعلام ، وظروف العمل الخاصة بالمحفيين . وفي رأينا أنه ينبغي ان تحظى هذه المقترحات بتأييد إجماعي من قبل كل الدول الموقعة .

وأسمت بلجيكا أيضا ، في اقتراحات تهدف الى تحسين التعاون الاقتصادي بين الدول المشتركة ، مع التأكيد ، في الوقت نفسه ، على الدور الذي يمكن ويجب أن يلعبه الفرد في هذه العلاقات . مما يسهم أيضا في ازدهاره شخصيا .

وأخيرا عمدت بلجيكا أيضا ، تمشيا مع تقاليدنا الى استخدام إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لاحراز تقدم جديد في مجالات تدابير بناء الثقة ، وتحقيق التوازن في الاسلحة التقليدية . وماتناول بالتفصيل فيما بعد هذا الموضوع الذي يبرز فيه العنصر الانساني .

وفي تناولي لهذه القضايا الهامة المتعلقة بالامن ونزع السلاح والحد من التسلح ، سأقتصر على التذكير ببعض النقاط التي تهم بلدي بشكل خاص ، نظرا لان فحوى آرائنا الاساسية قد تم التعبير عنها في الكلمة التي ألقاها زميلي ممثل الدانمرك ، السيد إيلمان جنسن ، بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة .

والنقطة الاولى الجديرة بالتذكير هي أن الظروف الدولية أصبحت أكثر هدوءا وانفراجا عن ذي قبل . ففي الشهور القليلة الماضية شهدنا سلسلة من التطورات التي نعتبرها ايجابية بلا شك من حيث العلاقات بين الشرق والغرب ومن حيث نزع السلاح والحد من التسلح ، وأصبحت فرص التوصل الى اتفاقات مجدية أفضل من أي وقت مضى في التاريخ القريب . وينطبق هذا بشكل خاص على القذائف النووية المتوسطة المدى ، كما تشمل التطورات التي حدثت في الاسبوع الماضي ، كما ينطبق أيضا على مسألة الحظر الكامل والشامل على الأسلحة الكيميائية .

ان الاتفاق المبدئي الخاص بالازالة الشاملة للقذائف النووية المتوسطة المدى ، الذي تم التوصل اليه في واشنطن بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية له أهمية تاريخية ، كما أشار بحق أحد الجانبين . والواقع أن هذه ستكون المرة الاولى التي أمكن فيها للمفاوضات أن تتوصل ليس الى مجرد بدء خفض الأسلحة النووية فحسب ، بل وأيضا الى إزالة فئة برمتها من هذه الأسلحة في ظل إشراف فعال .

ولقد بذلت بلجيكا وحلفاؤها كل جهد ممكن من أجل التوصل الى هذا الاتفاق . ونظرا لان بلدي يتأثر تأثرا مباشرا بقضية القذائف المتوسطة المدى ، فإنه يوليها اهتماما خاصا .

ومن الواضح انه يتعين السعي للتوصل الى اتفاق من هذا النوع لما يوفره من مزايا ، نظرا لأهميته في الاطارين الاوروبي والعالمي . ودون ما سعى لإيجاد صلة مباشرة بين الامرين ، فان الاتفاق بشأن القذائف المتوسطة المدى يبشر بإمكانية التوصل الى نتيجة إيجابية وسريعة في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية . وإن بلجيكا - شأنها

شأن شركائها - تؤيد تخفيض القدرات الاستراتيجية للدولتين العظميين بنسبة ٥٠ في المائة ، شريطة أن يتم ذلك في ظل ظروف تكفل الحفاظ على التوازن والاستقرار . وفي هذا السياق تظل مشكلة استخدام الفضاء لأغراض عسكرية من المشاكل المطروحة بطبيعة الحال . ولا نظن أنه ينبغي لنا أن نسارع مسبقا إلى رفض امكانية ادماج عنصر دفاعي في التوازن الامتراجي . فالنقطة الاساسية هي أن نحافظ على ما استطعنا إنجازه بالفعل ، وهو معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ومن الواضح أن هذا يتطلب تفسيرا مشتركا واستعدادا مشتركا لتصور الوضع في المستقبل - عند الاقتضاء - على أساس نظام انتقالي يلقي قبولا متبادلا . وهنا ايضا ينبغي لنا أن نضمن الاستقرار عند أدنى مستوى ممكن للقوات .

وسيكون للاتفاق بشأن القذائف المتوسطة المدى أثر كبير على التناول الشامل لمسألتي الحد من التسلح ونزع السلاح ، ولاسيما اذا أمكن أن تعقبه معاهدة لخفض الاسلحة الاستراتيجية . ومما لا شك فيه أن اجراء تخفيض كبير في الترسانات النووية للدولتين العظميين سيؤدي بالضرورة الى طرح تساؤلات بشأن التوازن في القوات التقليدية .

ويمكن بالتأكيد أن يراودنا حلم قيام عالم خال من الاسلحة النووية ، إلا أنه ينبغي لنا أن نبدأ بأملوب أكثر واقعية في ايجاد عالم أقل تسلحا بالاسلحة النووية ، نظرا لأن أي تقدم يحرز في هذا الميدان يتطلب ، بالنسبة لأوروبا على أية حال ، إجراء خفض متوازن في مستوى القوات التقليدية .

لهذا السبب يتطلع بلدي الى بدء مفاوضات جديدة في العام المقبل بشأن الاستقرار التقليدي عند مستوى منخفض للقوات في أوروبا بأكملها .

وإذا عدنا الى مسائل الاسلحة النووية ، نجد أن مسألة الحظر على التجارب يجب النظر اليها ، لا باعتبارها غاية في حد ذاتها ، بل باعتبارها جزءا من الاطار الشامل لنزع السلاح النووي ، وتؤمن بلجيكا بأن الحاجة تدعو الى التحلي بالواقعية ووضع نهج تدريجي .

لقد قلت في الدورة الأخيرة للجمعية العامة انه في الوقت الذي تجرى فيه المفاوضات الخاصة بالوقف الكامل للتجارب النووية ، ينبغي للدول النووية - بدءاً بالدولتين العظميين الرئيسيتين - أن تقبل نظام اخطار مسبق ومنظم بكل التجارب ، وأن تتبادل البيانات التقنية التي تسمح باحراز تقدم صوب حل المشاكل المتبقية فيما يتعلق بمسألة التحقق . وسيكون من المفيد أن يكثرن بعمليات تبادل المعلومات تدريجياً لتدريج نظام التحقق ، يتم التأكد من صلاحيته خلال التجارب النووية ويسمح في نهاية الامر بكفالة تحقق موشوق به من الحظر العام والكامل على التجارب .

وتؤكد الجولة الأخيرة للمحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي عقدت في واشنطن أنه أمكن تضيق شقة الخلافات في الرأي وأن المفاوضات متباعدة بينهما سريعاً . ويبدو الآن أن مزايا النهج التدريجي قد تم الاعتراف بها ، ونحن نرحب بذلك .

وهناك أولوية أخرى بالنسبة لبلجيكا ، وهي التوصل بسرعة إلى إبرام إتفاقية بشأن الحظر الكامل على الأسلحة الكيميائية . وقد برزت الضرورة الملحة للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق مرة أخرى هذا العام ، مع الأسف ، عندما استخدمت هذه الأسلحة الرهيبة في الحرب الإيرانية العراقية ، وكان السكان المدنيون - لأول مرة - هم الضحايا في هذه الحالة . وتلاحظ بلجيكا مع الارتياح أنه قد تم إحراز تقدم حول هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح ، بفضل الموقف الايجابي الذي أبدته كل البلدان المعنية . وأن قبول الاتحاد السوفياتي ، بعد بلدان عديدة أخرى ، لمبدأ التفتيش بالتحدي جعل من الممكن إزالة عقبة كبرى ، لهذا يمكننا أن نأمل في أن ينجح مؤتمر نزع السلاح قريباً في وضع مجموعة متسقة من التدابير اللازمة لمنع الانتهاكات تجعل كشفها أمراً ممكناً .

وفي رأينا أن هيئة التحقق الدولية ستكون حجر الزاوية في نظام التحقق من نزع الأسلحة الكيميائية . وينبغي تمكينها من أن تبدأ عملها في أسرع وقت ممكن بعد نفاذ الاتفاقية المشار إليها . وقد أعلنت في كلمتي في المؤتمر ، ويسعدني أن أكرر هذا هنا ، أن بلدي يسره أن يقوم باستضافة تلك الهيئة الدولية لو طلب المؤتمر

ذلك . وبذلك فان بلدي ، الذي استخدمت على أرضه تلك الاسلحة الرهيبة لأول مرة منذ أكثر من ٧٠ عاما ، يضع نفسه في خدمة المجتمع الدولي والبشرية جمعاء للمساهمة في القضاء التام على هذه الاسلحة الانسانية .

وسيقوم وفد بلدي مع وفود شركائه بمضاعفة الجهود لبلوغ غايتنا التي تتمثل في القضاء على الاسلحة الكيميائية بأسرع ما يمكن . ونحن نهيب بكل المشاركين الآخرين أن يعملوا على حل المشاكل التي لا أهون من جوانبها التقنية وطابعها المعقد .

وعلى الرغم من أن مسألتني نزع السلاح والحد من التسلح ذات طبيعة عالمية ، فاني قد حاولت أن أظهر أن نهجنا ، سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الاوروبي ، هو نهج واحد لا يقبل التجزئة .

إن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية اختتم أعماله ، باعتماد وثيقة ختامية . وترحب بلجيكا بتلك النتيجة الايجابية للمؤتمر الذي طلب منه أن يحلل للمرة الاولى الصلة المعقدة التي يمكن ايجادها بين هذين المفهومين اللذين يسيطران على العلاقات الدولية .

وفي رأي بلجيكا أن هذين المفهومين لهما مقاصد ومنطق خاص لكل منهما ولا يمكن اعتبار أي منهما رهنا بالآخر . وليست الصلة التي قد يمكن ايجادها ذات بعد مالي بحت . فالواقع الذي نعيشه يلزمنا بأن نراعي أيضا الحق في الأمن ، الذي يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق تطلعات البشر . لذلك ، ينبغي أن تقيّم الاحتياجات الامنية بأكبر قدر ممكن من الموضوعية .

ومما لا شك فيه أن التخلف لا يمثل تهديدا خطيرا لامن الدول فحسب ، وانما يمثل أيضا عقبة أمام ازدهار الافراد والمجتمعات . لذلك يجب ايجاد حلول لهذه المشكلة الخطيرة ذات البعد العالمي . ولدى السعي وراء هذه الحلول لا يكون من المستصوب في رأيي أن نحاول تقسيم العالم الى اطراف مذنبه وأخرى بريئة . فبلجيكا تصر على أن تسود روح الفكر المتفتح ، العلمي والواقعي .

وشمة مناطق كثيرة في العالم تعاني من وطأة النزاعات المبريرة التي استمر بعضها لأربعين سنة .

ففي الشرق الاوسط لا تزال المعاناة والعنف يمثلان واقع الحياة هناك وان الاطراف المعنية التي يجابه بعضها بعضا لفترة طال أمدها ، غير قادرة على تطبيق مبادئ الميثاق وأهدافه في علاقاتها . وأول ضحايا هذه الحالة هم السكان المدنيين . غير أن فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط قد أحرزت تقدما . وقد أعرب زميلي ممثل الدانمرك في هذا الصدد عن آراء وتطلعات الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . وقد كان لي الشرف في مستهل هذا العام أن أقوم بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة برحلة الى الدول المعنية مباشرة بقضية الشرق الاوسط المؤلمة . وحاولت بالنيابة عن زملائي أن أقرب بين مختلف المواقف ، مع التذكير بالبعد الانساني اللازم للتوصل الى تسوية سلمية عادلة ، شاملة ودائمة . واعتقد أنني استشعرت حسن النوايا من جانب المشتركين في الحوار ، مما أسعدني للغاية وأحیی الأمل في نفسي .

ولا يمكن أن نلتزم الصمت ازاء العدد الكبير من ضحايا حرب الخليج ، مهما كانت المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي في الميزان . ولكن لنتذكر الامر لمجلس الأمن كي يحاول اطفاء الطابع الانساني على هذا النزاع ، ثم يحاول بعد ذلك البحث عن حل له . لقد هزت قسوة هذا النزاع وسخافته المجتمع الدولي وأثارت سخطه .

وعلى الرغم من أن بلجيكا تلتزم بالحياد التام إزاء النزاع القائم بين العراق وايران ، فقد قررت أن تشارك في عملية دفاعية خالصة لرفع الألغام بغية ضمان احترام مبدأ حرية الملاحة في المياه الدولية .

وفي الجنوب الافريقي ، تتطلب المواقف على حساب معاناة السكان المعنيين .
ومن الامور الملحة اجراء حوار حقيقي في جنوب افريقيا والسماح لشعب ناميبيا بممارسة
حقه في تقرير المصير .

وفي امريكا الوسطى ، تلوح بشائر الامل . واني أدعو بكل اخلاص الى ابرام
اتفاق بين بلدان المنطقة يقوم على التعاون والتسامح وعدم التدخل والديمقراطية
واضفاء الطابع الانساني على العلاقات فيما بين الدول وفيما بين الافراد . ولن أكرر
من جديد رغبة الاتحاد الاوروبي في الاسهام في هذا الشأن ، فقد تناولها بإسهاب زميلي
ممثل الدانمرك بالأمس في كلمته بالنيابة عن الاثنتي عشرة دولة .

وفي آسيا ، أخيرا ، ما زال الشعبان الافغاني والكمبودي غير قادرين على
تقرير مصيرهما وسيادتهما بحرية ، وذلك بالرغم من النداءات المتكررة من جانب
الغالبية العظمى من أعضاء منظمنا ، ان اللاجئين الافغان ، الذين شاهدت قدرهم
المؤلم اثناء زيارتي الاخيرة ، يستحقون زيادة الاهتمام من جانب المجتمع الدولي .

وعندما ننظر في هذه النزاعات المتنوعة ونتائجها ، لا يعود من المستغرب أن
يتساءل العديد من الرجال والنساء في العالم عن المعنى الذي يمكن أن نعطيهِ
للتزامات التي قبلتها الحكومات بمقتضى الميثاق ، وعما نعينه بالنوايا الحسنة
التي نعلنها في كل المناسبات ، وعن سبب ما نفعله أحيانا من وطاء مبادئ القانون
الدولي بالأقدام رغم تكرار تأكيدنا لها في كثير من قرارات جمعيتنا وبياناتها : ان
البشرية تحتاج الى السلم والامن والعدالة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لاستمرار
بقائها . ويتعين في النهاية أن تتفق أعمالنا مع اقوالنا .

وفي المجال الاقتصادي ، أصبح التكافل بين الدول هو القضية الاساسية في
مناقشاتنا ، وانا أعرب عن ترحيبي بذلك . بيد أنني لاحظ أن حوار الشمال والجنوب
لا يحرز أي تقدم ، وان عددا متزايدا من البلدان ينزع الى الانغلاق على نفسه ، بل
والى شن حرب اقتصادية مريعة . والاسواق تغلق أبوابها ، والعلاقات النقدية ما زالت
غير مستقرة ، وحصيلة المصادرات في البلدان النامية في تناقص مستمر ، بينما تتزايد
مديونيتها الخارجية . ولا يزال مستوى معيشة السكان من الشواغل الدائمة . فكيف
يمكننا في ظل هذه الظروف أن نحافظ على كرامة الانسان ؟

ان الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يزال بطيئاً للغاية ومشكوكاً فيه . بيد أن من واجبنا جميعاً أن نتعاون متضامنين لتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي ، الأمر الذي سيعود بالفائدة على نحو منمف ومتوازن على البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء . وعلى غرار المتكلمين الذين سبقوني ، أرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه في تموز/يوليه الماضي لإقرار الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . ان هذا التوافق في الآراء ، الممتاز في حد ذاته ، ليبشر بالخير فيما يتعلق بنتيجة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

غير ان كل هذه التعبيرات عن التضامن الدولي قلما تحدث ، ولذلك أود أن أعرب عن الارتياح الحقيقي في هذا الصدد . والواقع أن من المعلوم تماماً أن هناك في أغلب الأحيان علاقة مباشرة بين الاستقرار الاقتصادي والسلم ، لأنهما يشكلان معاً أساس تقدم الانسان ، وهو الأمر الذي كرسنا له أنفسنا جميعاً عندما التزمنا بالميثاق .

لقد أردت أن أؤكد على البعد الانساني في العلاقات الدولية . ومن ثم فليس من المستغرب أن أشير أيضاً الى مشاكل الارهاب والمخدرات ومرض الايدز ، متلازمة نقص المناعة المكتسب . فعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية بين هذه المشاكل ، إلا أن كلا منها تتصل مباشرة بالمحافظة على حياة بني البشر وسلامة أبدانهم . وأنا أشير اليها كأمثلة للتعاون الدولي الموجه الى الفرد والتي ينبغي تعزيزها على نحو ملح وفقاً لمجالات تخصص مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مع التفاضي عن أي اعتبارات سياسية ضيقة الافق .

أما أوضاع حقوق الانسان في أنحاء العالم فإنها لا تبعث على الرضا . وما زال أمامنا الكثير لإنجازه . وتسلم بلجيكا بوحدة كل حقوق الانسان وترباطها : الحقوق السياسية والمدنية من ناحية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الناحية الأخرى .

وقد أكد بلدي مدى أهمية الفئة الأخيرة عندما صوّت في صالح إعلان الحق في التنمية (القرار ١٣٨/٤) الذي اعتمدته الجمعية في العام الماضي . غير أننا أيضا لا يمكن أن نقبل أي شروط مسبقة لممارسة الحقوق المدنية والسياسية .

وترى بلجيكا أن احترام هذه الحقوق المقبولة والمعترف بها عالميا يجري تأويله تبعا للنظم الجيوبوليطيقية والايديولوجيات والبيئات الثقافية . ولهذا السبب أكدت منذ خمس سنوات من فوق هذا المنبر على الأهمية التي يعلقها بلدي على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الاقليمي .

وفي عام ١٩٨٦ ، أصبحت بلجيكا مرة أخرى عضوا في لجنة حقوق الإنسان ، حيث تسهم بقمارى جهدها وبأقصى تجرّد لتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها . وينبغي أن تتوافر للجنة حقوق الإنسان الوسائل التي تتيح لها الاضطلاع بولايتها على الوجه الاكمل . ولا ينبغي عرقلة أعمالها لاعتبارات دخيلة على مهمتها .

لقد عرض زميلي ممثل الدانمرك آراء الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بإصلاح اجراءات منظمنا وهيكلها بعد اعتماد قرار الجمعية العامة رقم ٣١٣/٤١ .

وفي رأبي أن الهدف النهائي هو استعادة مناخ الثقة بين المنظمة وجميع اعضائها حتى تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهمتها بفعالية متجددة ، وفقا لديباجة الميثاق . إلا أننا ينبغي ألا ننسى أن هذه الثقة تستلزم الدعم الكامل من جانب الرأي العام في بلداننا ومن جانب وسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية ، وجميع الرجال والنساء ، وفي مقدمتهم الشباب . فالشباب يعمّلون بصورة متزايدة على التعاون الدولي المنصف الجدير بالثقة من أجل تحقيق تطلعاتهم الطموحة .

أن سعادة الإنسان ترتبط في المقام الأول باضفاء الطابع الانساني على العلاقات الدولية . وليس لبيانى اليوم من هدف إلا التذكير بهذه الحقيقة التي تتعرض للإغفال في أغلب الأحيان .

السيد سالديفار (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود في

مستهل بياني أمام الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين أن أتوجه بتحيةة إجلال وتقدير إلى الرئيس بيتر فلورين ممثل جمهورية المانيا الديمقراطية ، وأن أعرب عن أطيب تمنياتنا بالنجاح في عملنا تحت رئاسته وعن الأمل في أن تصدر عن هذه الدورة قرارات هامة تسهم على نحو فعال في كفالة السلم والأمن الدوليين .

كما نتوجه بالتحية إلى خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام ، الذي نسأله أن يتقبل منا تقديرنا على تفانيه في خدمة أهداف الأمم المتحدة في مجالي السلم والتنمية . ومن يؤمن طالع هذه المنظمة أن غنمته لا بصفته أبرز موظفيها فحسب بل وأيضا لكونه مواطنا عالميا يلتزم بتحقيق السلم والتنمية من أجل الجميع .

ومرة أخرى تأتي جمهورية باراغواي إلى هذا المحفل بعزم صادق على دعم أية مبادرة يمكن أن تكفل للبشرية مستقبلا يسوده السلم وتتحقق فيه التنمية على الوجه الأكمل . وهي تفعل ذلك انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن كلا من الدول الأعضاء في هذه المنظمة على اقتناع بأهمية وجود الأمم المتحدة وبدورها القيادي في السعي إلى إقرار السلم والأمن من أجل الجميع .

وفي هذه الظروف ، ونظرا إلى الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تنهض به في العالم ، لا يسعنا أن نفهم ما تتخذه كثير من البلدان - سواء منها الدولتان العظميان أو الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أو أعضاء آخرون في هذه المنظمة - من مواقف تغسد وتقوّض ما تقدمه تلك البلدان من دعم وتخفف من مستوى مشاركتها الفعالة ، مما يضعف قدرة المنظمة على التدخل في الحالات الحرجة . ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لهذه المشكلة التي طال أمدها - أي مشكلة انعدام الدور القيادي للأمم المتحدة في الصراعات العالمية ، بل إن الأمر على النقيض من ذلك يقتضي من كل بلد انتهاج موقف فعال يمكن أن يردّ لمنظمتنا هيبتها ويعزز بقدر أكبر مكانتها العالمية والاستخدام الفعال لسلطتنا القانونية والمعنوية كاملة من أجل التوصل إلى حلول للصراعات التي تعصف بالبشرية في الوقت الراهن .

وعندما نستعرض الأحداث الحرجة التي وقعت منذ عام ١٩٤٥ يلزم القول بأنه ، نظرا الى ما أشرنا اليه سلفا من اضعاف دور الامم المتحدة القيادي ، ينبغي لكل بلد أن يعني بأن تكون المقررات التي تعتمدها الجمعية العامة لمنع نشوب النزاعات أو لحلها متماشية مع العدل الحق وأن تتضمن صيفا ايجابية - صيفا عملية ونزيهة - من شأنها تسوية الازمات بالسبل السلمية وتحقيق سلم فعلي عن طريق التفاوض . أما المقررات المنحازة والتي تتخذ من جانب واحد أو التي لا تجسد مبادئ العدل الدولي الثابتة فإنها لا تخدم منظومة الامم المتحدة في شيء . وعلى العكس من ذلك نجد أن اعتماد المقررات استنادا الى معايير مختلفة - معايير تنبني على التجانس العالمي والالتزام الصارم بالميثاق - يمكن أن تشجع منظمتنا على أن تشارك في هذه العملية مشاركة أكثر فعالية .

وتود حكومة باراغواي أن تشيد إشادة خاصة بجميع الهيئات العاملة في اطار منظومة الامم المتحدة ، وفي مقدمتها برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي تتعلق أنشطته بالانجاز المطرد لكل المشاريع الحيوية الجاري تنفيذها في بلدنا . وهذا النوع من المساعدات المقدمة من الامم المتحدة لا يفيد البلدان النامية مثل باراغواي فحسب ، وإنما هو يخدم أيضا السعي الدائب في سبيل أن تبلغ الامم جميعا مستوى أفضل من حيث مستوى المعيشة وإمكانات التقدم .

وتواصل جمهورية باراغواي مسيرتها بخطى واسعة على طريق السلم والديمقراطية ، وهي تفعل ذلك باطراد منذ عام ١٩٥٤ ، فتكفل العدل والحرية لجميع أبناء شعبنا . والواقع ان الأمة تحكمها سيادة القانون الامر الذي يتيح لمواطنيها تحقيق مزيد من التطور وتحسين مؤسساتنا الديمقراطية بما يضمن حياة سياسية تقوم على المشاركة الشعبية على أوسع نطاق ممكن في اطار نظام متعدد الأحزاب .

وتستند حكومة الجنرال الفريدو سترويسنر الرئيس الدستوري لجمهورية باراغواي الى الموافقة الشعبية التي تبدى بحرية في انتخابات نزيهة . فهي تحظى بالتأييد الشعبي والديمقراطي من جانب حزب كولورادو ، وهو التنظيم السياسي الذي احتفل فسي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بإنقضاء مائة عام على الحياة الدستورية في باراغواي .

لقد ناضلت باراغواي على امتداد تاريخها الحافل وبذلت التضحيات دفاعا عن مبادئ القانون الدولي الشابتة . فنحن نسعى الى كفالة الاحترام الدائم للهوية الفردية وللاستقلال لجميع الدول . ولما كنا نتقيد في سلوكنا الدولي بمبدأ المعاملة بالمثل ، فقد دعونا الدول الأخرى الى الالتزام التزاما صادقا بالمبادئ ذاتها ، فلم نقبل ، تحت أي ظرف أو بأي شكل ، تدخل الدول الأخرى في الشؤون الداخلية لباراغواي - وهي شؤون لا تخص سوى أبناء باراغواي وحدهم ولا يجوز لغيرهم تصريفها . ونود أن نسترعي انتباه الجمعية العامة الى روح التكامل التي تهتدي بها جمهورية باراغواي في سياستها الإقليمية ، وهي سياسة قوامها السلم والتعاون مع جيراننا ، الأمر الذي أتاح بناء مشاريع توليد الطاقة الكهربائية في ايتايبو في ظل المساواة في الحقوق والواجبات مع جمهورية البرازيل الاتحادية - وهي المشاريع التي بدأت بالفعل تولد الكهرباء اللازمة لتنمية منطقة شامعة . ويسري الأمر نفسه على مشروع ياسيريتا الذي يشملنا نحن والارجنتين ، والذي بلغ الآن مرحلة متقدمة من مراحل الانشاء .

ويوضح كلا المشروعين العزم الاكيد لحكومة باراغواي على تحقيق التقدم ، وهما يشكلان ، الى جانب التسهيلات التي يمنحها لنا جيراننا في المحيط الاطلسي ، كالتسهيلات في موانئ باراناغوا في البرازيل ونويغا بالميرا في اوروغواي ، انطوفاغستا في شيلي ، وماتاراني في بيرو ، مؤشرات مشجعة لعلاقتنا مع امم مجاورة شقيقة . كما يتسع نطاق مبادلاتنا مع بوليفيا بواسطة طريق ترانستشاكو اتساقا مع روح هذه السياسة نفسها .

ان تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة يستحق تأييدنا التام ، فنحن نعترف العزم الثابت للامين العام على ايجاد حل للمشاكل الدولية . ويصف هذا التقرير بإيجاز المنجزات التي تحققت في ذلك المجال العسير ، والعقبات التي صودفت بسبب عناصر متداخلة تخرج عن ارادة المسؤول الأعلى في الامم المتحدة .

اننا نؤكد على أهمية العمل الذي اضطلع به الامين العام ونؤيد مفاهيمه المحورية الحيوية ، التي من شأنها أن تقود المنظمة الى تحقيق المقاصد التي حددها مؤسسو الامم المتحدة ، في عالم متغير تعصف به عوامل معاكسة ، حتى يتسنى تحويل السلم الى حقيقة ملموسة وكيفا تكفل الصداقة بين الامم تعزيز التقدم والجهود الرامية الى تحقيق العدالة على الصعيد الدولي .

ولاتفوتنا الاشارة الى المصادر المحتملة للصراعات الدولية التي تشير القلق لجمهورية باراغواي وللبنشيرية بأسرها - والتي من بينها على سبيل المثال الصراع في الخليج الفارسي الذي وصل الى ابعاد خطيرة يمكن أن تفضي في أية لحظة الى حرب اوسع نطاقا ذات عواقب لا يمكن التكهن بها . ونحن نعتقد أننا انما نتكلم باسم الرجال والنساء في جميع انحاء العالم إذ نطالب الامم المتحدة ببذل قصارى جهدها لإخماد بؤرة الصراع هذه الناشئة عن الحرب الدائرة بين ايران والعراق والتي يزيدها من خطرهما عدد من العوامل التي تهدد السلم العالمي . ونحن نهيب بالدول المشتركة في ذلك الصراع أن تقبل قرارات الامم المتحدة .

ويجابهنا التواعد المؤسف للأحداث في امريكا اللاتينية بدليل على مصدر آخر للصراعات التي لا يمكن التنبؤ بعاقبتها . ففي هذه المنطقة من العالم تتدخل الدولتان العظيمتان بمصالحهما الواسعة النطاق في ذلك الاقليم . ونحن نشجع بلدان

المنطقة التي شكّلت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في سعيها الى إحلال السلم . ومن الجوهري أن يحل السلم وأن تمتنع جميع بلدان المنطقة عن اتخاذ المواقف المنحازة ، حيث ينطبق هذا بمفّة خاصة على المواقف التي تخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أغراض أي دولة عظمى . ونحن ندين هذا العمل استنادا الى مبدأ عدم التدخل .

أما الصراع في الشرق الاوسط فإنه لا يثير فيما يبدو قلق العالم في هذه اللحظة ، ربما لأن المنطقة قد عانت لفترة طويلة للغاية من غياب السلم الذي يعد أمرا جوهريا للأمم والشعوب والدول . وقد طالبت جمهورية باراغواي في جميع المحافل بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) في اطار البحث عن حلول فعّالة للمشاكل في هذه المنطقة التي ينطوي الصراع فيها على أخطار كبيرة . ونحن نؤمن بحق الشعب الفلسطيني في اقامة وطن خاص به ، مثلما نؤمن بحق دولة اسرائيل في العيش في سلم داخل حدودها .

وقد سبق لحكومة جمهورية باراغواي أن أدانت في هذا المحفل تدخل دولة عظمى في أفغانستان في تعبير واضح عن ازدياد تلك الدولة للعدالة الدولية ولمبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ونحن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا ، من منطلق نظرة عالمية ، على أن تطبيق هذا المبدأ - الذي يحتل مكانة مركزية في ميثاقنا وفي حقوق الانسان - هو الضمان الوحيد لإحلال السلم والوثام بين الأمم ذات المستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

كما نعرب عن قلقنا للتدخل الغيبتنمي في كمبوتشيا ، لأن ذلك التدخل الخطير من جميع جهات النظر يؤدي الى تدخل دولة عظمى في ذلك البلد من ناحية ، والى تدخل بلد آخر هو بدوره عضو دائم في مجلس الأمن من ناحية أخرى .

وقد سمت جمهورية كوريا دائما من أجل التوحيد السلمي لشطري كوريا . ومن المؤسف أن جهودها لم تكلل بالنجاح لأسباب لا ترجع الى ذلك البلد المدافع عن الحرية . إن جمهورية كوريا ، وهي البلد الذي يلزم بالقانون ويحترم الرغبة الدولية في التعايش السلمي ، لديها تطلع مشروع الى أن تصبح دولة عضوا في منظمتنا . ونحن نؤيد ذلك الطموح المشروع لجمهورية كوريا ، الذي يتفق مع مبدأ عالمية الأمم

المتحدة ومع النظام الدولي الفعّال ، ونؤمن بأنه ينبغي إتاحة الفرصة لقبول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أيضا .

أما مشكلة جزر ماليفيناس فقد نتج عنها عدد من العواقب التي تبرهن مرة أخرى على أن النزاعات ينبغي حلها عن طريق مفاوضات فعّالة وبرغماتية . وتهيب جمهورية باراغواي بالبلدين المعنيين - وهما الأرجنتين والمملكة المتحدة اللذين تربطنا بهما أواصر الصداقة - أن يتبعاً ذلك الأسلوب حتى يتمكن إيجاد حل ودي وموفق للنزاع على السيادة . ونحن نؤيد من هذا المنطلق إجراء مفاوضات بين الطرفين .

وليسعنا إلا الاعراب عن قلقنا عندما ننتقل إلى مسألة نزع السلاح ، التي تعد قضية حيوية في العصر الذي نعيش فيه . إن سباق التسلح والتجارة في شراء وبيع الأسلحة التقليدية والنووية يولدان الضغط والعداء ويمهدان الطريق للصراع المسلح . إن نزع السلاح ضرورة لكل الدول ، وتصبح هذه الضرورة أشد إلحاحاً عندما ندرك أن كثيراً من البلدان الأقل نمواً ، التي تعاني من ضائقة شديدة بسبب تدهور الاقتصاد الدولي ، تنفق ملايين الدولارات على اقتناء أسلحة مختلفة الأنواع . أننا نعيش في عالم ونؤمن بالسلم . ونحن نناشد من هذا المنطلق جميع الدول أن تنهي سباق التسلح السني يعد إهانة مخزية عندما ننظر إلى الحقيقة المؤلمة المتمثلة في موت آلاف مؤلفة من الأطفال بسبب الجوع وسوء التغذية .

إن جمهورية باراغواي ، التي ظفرت باستقلالها في ١٤ أيار/مايو ١٨١١ ، تقدر قيمة العمل الذي تظلع به الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار . ونحن نحیی هذا العمل لأننا نناصر مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ما دام تطبيق ذلك المبدأ لا يرتبط بمصالح غريبة عن المصالح المشروعة للشعوب المراد حصولها على الاستقلال . واستناداً إلى ذلك الموقف ، نعتقد أن شعب ناميبيا مؤهل للحصول على الاستقلال . وبالإضافة إلى ذلك ، تؤيد جمهورية باراغواي في جميع المحافل مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة الكاملة للشعوب . ونحن نأمل انطلاقاً من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، أن يتحقق انسحاب القوات الأجنبية من بلدان إفريقيا .

وشمة آفة تشير فزع الشعوب في جميع أنحاء العالم ولكنها مع ذلك تستمر في تقويض النظام الأخلاقي والقانوني لعالمنا . ونحن نشير هنا الى الارهاب الذي تبتلي به بآثاره بلدان معينة فضلا عن المجتمع الدولي . وقد آن الاوان كي نسال أنفسنا عما اتخذناه لمواجهة هذه الظاهرة البشعة غير المعقولة واللاإنسانية حتى نكفل توقفها عن اهدار حياة الأبرياء . إن الارهاب أمر لا يمكن إضفاء المشروعية عليه تحت أي ظرف من الظروف . وعلى البلدان التي تشجع الارهاب استنادا الى أن شمة أسبابها كامنة تفجير رد الفعل اللامعقول هذا أن تغير آراءها - حتى إن كانت مثل تلك الأسباب موجودة - حفاظا على الكرامة التي يجب أن تحكم نظام العلاقات داخل المجتمع الدولي .

اننا لا نستطيع أن نتسامح مع الارهاب ، ولا يمكن تبرير استخدام بعض الاقاليم كمعسكرات تدريب للارهابيين ، أو تبرير ما هو أدهى من ذلك عندما تستخدم بعض هذه الاقاليم ملاذا للارهابيين .

لقد حان الوقت للإعلان صراحة وعلى نحو قاطع أن الأمم المتحدة أمامها خياران . فإما أن تنجح في إقناع جميع البلدان بإدانة هذا السلوك اللاإنساني غير الرشيد ، وبالعامل معاً للقضاء على بؤر الارهاب ، وإما أن تفقد منظمتنا مصداقيتها في هذه الأمور ، وتضطر مرغمة وعلى نحو نهائي لا رجعة فيه إلى الاعتراف بعجزها عن القضاء على تلك الممارسة التي تعد جريمة ضد الجنس البشري . غير أن هذا لا يعني القول بأنه لا يجب على الأمم المتحدة أن تواصل البحث بحماس واهتمام في أمر القضاء على الأسباب المحتملة التي تؤدي إلى استفحال هذه الآفة الدولية ، وإن كانت تلك الأسباب لا يمكن أن تفسر إطلاقاً الانتهاك الاجرامي لحق الضحايا الأبرياء في الحياة .

وتؤيد جمهورية باراغواي سياسة الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء كل أشكال التمييز ضد المرأة . وقد انقضت سنوات عديدة منذ أن صدر القانون الذي يحفظ الحقوق المدنية والسياسية للمرأة في باراغواي ، حيث كان ذلك اعترافاً بحقيقة واقعة وبالدور الفعال الذي تنهض به المرأة في حياتنا الوطنية .

وبروح من الصراحة والانصاف ، يتعين علينا أيضاً أن نسلم بأن حوار الشمال والجنوب لم يسفر حتى الآن عن نتائج تذكر . فالبلدان الصناعية الثرية لا تزال تحدد أسعاراً متردية للغاية للمواد الخام التي ينتجها العالم النامي ويمددها ، حيث تمثل هذه السياسة المخجلة السبب الرئيسي للعديد من مشاكل العالم النامي . كما أن تدهور شروط التجارة يؤدي إلى حقيقة مؤسفة مفادها أن بلداناً عدة أصبحت غير قادرة على تسديد ديونها ، أو الوصول إلى وضع يمكنها من بلوغ مرحلة من التنمية الكاملة التي تحتاجها شعوبها للتوصل إلى حياة كريمة .

وعلى الرغم من أن جمهورية باراغواي ليست في نفس الموقف الذي تعاني منه بلدان شقيقة أخرى فيما يتعلق بالدين الخارجي ، فإننا نعبر عن تضامننا مع كل البلدان التي تواجه هذا الوضع . وهذه القضية لا تتطلب حلاً مالياً واقتصادياً فحسب ،

رغم ما لهذا الأمر من أهمية قصوى ، بل هي تتطلب أيضا حلا سياسيا ، لأنه ما من بلد يمكن أن يستسلم لعدم تحقيق أي تقدم خاصة عندما تلج الضرورة على الوفاء بالاحتياجات الجماعية من أجل الحيلولة دون المواقف التي يمكن أن يتجاوز خطرها تهديد مسلم الشعوب في البلدان النامية الى تهديد حرياتنا أيضا .

ويتعين على منظماتنا أن تتبنى بالكامل المطالب المشروعة التي تتقدم بها البلدان التي تجد نفسها في وضع العجز المؤسف عن تسديد ديونها . ويتعين على البلدان الصناعية الفنية أن تتخذ موقفا مرنا لا ينبع من دوافع أنانية تقييدية ، بل من رغبة مشتركة في توطيد السلم والديمقراطية عن طريق اقرار العدالة في الساحة الاقتصادية الدولية .

ان جميع المحاولات التي تبذل والبرامج التي توضع لحسم مشكلة عبء الدين الخارجي المزعجة هذه في العالم يجب ان تكون مبنية بالضرورة على أساس الاعتراف بحق البلدان المصدرة الذي لا ينكر في الحصول على اسعار منصفة حقا لموادها الخام التي تصدرها الى الاسواق الدولية .

وفي مواجهة التطورات المؤلمة في العلاقات الاقتصادية بين الشمال الممنوع والجنوب النامي ، نجد ان الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية قد أدت الى ظهور تطلعات معينة . ونحن نشير بذلك الى التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ويجب على الأمم المتحدة بجميع محافلها ، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، أن تستخدم هيبتها لمؤازرة هذا الجهد الذي يتعزز في جميع أرجاء العالم وللنهوض به ، ولاسيما عن طريق المنظمات المتخصصة على الصعيد الاقليمي .

ولا بد لنا أخيرا من أن ننتهي الى أن رفع مستويات معيشة الشعوب النامية واجب اخلاقي يقع على عاتق منظماتنا وعلى عاتق تلك البلدان التي تتمتع بمستويات معيشة عالية بالفعل تيسر لها التمتع الكامل بالمزايا العديدة التي تقصر دونها أيدي البلدان النامية . وفي هذا السياق يصبح المطلوب هو التطبيق الحريص للجهود الرامية الى بلوغ وضع اقتصادي أفضل للبلدان المنتجة للمواد الخام أو البلدان التي بدأت حديثا في التنمية الصناعية .

وتعي حكومة باراغواي تماما أن هناك أزمة مالية حادة تواجه الأمم المتحدة . فالبلدان المتقدمة النمو لأسباب معينة لا تستطيع البلدان النامية استيعابها تماما ، قد خفضت اسهاماتها في منظمنا ، فانخفض بالتالي اجمالي الاموال المتوفرة للمنظمة وتنطوي هذه الازمة المالية على بعد سياسي مؤثر ، حيث سيتعين على منظمنا أن تقوم في المدى القريب بقدر من التخفيضات في نظامها على نحو سيكون له أثر سلبي على البرامج التي تنفذ حاليا في العالم النامي . ومن الجلي أن ذلك سيسفر عن آثار سلبية على أنشطة منظمنا وينال من فعاليتها .

وبالإضافة الى ذلك فإننا على وعي تام بالركود الاقتصادي وبالكساد الحاليين . ونحن نتفهم حجم تلك المشكلات التي تسبب مصاعب خطيرة للدولتين العظميين الرئيسيتين في المجال التجاري ، وتؤثر على موازين مدفوعاتها . ومع ذلك ، فإن الزمن الذي نعيش فيه يحتم على الأمم المتحدة أن تعتمد في الاضطلاع بعملها في كل أرجاء العالم على الاسهامات التي تحتاجها والتي لا مصدر لها سوى تلك البلدان الصناعية التي تمتلك قدرا من الثروة يتيح لها التمتع بالشراء والنماء .

وتستحق مشكلة لبنان أن أفرد لها مكانا خاصا في بياني . ويمكن النظر الى هذه المشكلة على أنها متضمنة في الصراع الخطير في الشرق الاوسط الذي أشرت اليه آنفا . إلا أنه نظرا للظروف السائدة حاليا ، والتي يهدد استمرارها بحدوث تطورات فاجعة جديدة ، فإننا نشعر بأن هذه القضية يجب أن تلقى اهتماما خاصا .

ان مبدائي تقرير المصير للشعوب والسيادة الاقليمية للدول ، قد طرحهما جانبا في لبنان حكم العنف المجنون ، واستبدل بهما التعنت السياسي واستقطاب الاطراف المتصارعة . وتتمسك باراغواي تمسكا راسخا بضرورة التسوية السلمية للنزاعات . وهي تضم صوتها الى أصوات البلدان التي تطالب بهذا من أجل ضمان وجود لبنان وسلامته الاقليمية على أساس المساواة القانونية والتعايش السلمي بين مواطنيه ، أيا كانت المجموعة العرقية التي ينتمون اليها .

أما بالنسبة لمسألة قبرص ، فإن جمهورية باراغواي يحدوها الأمل في أن تجد تلك المشكلة التي طال أمدها في الأمم المتحدة حلا عادلا ومتوازنا عن طريق المفاوضات ،

تفاديا للمجابهة العنيفة ولحدوث أي انتهاك للقانون الدولي . ونحن نرجو أن يؤدي تدخل الأمم المتحدة الى حلول عادلة تأخذ في الاعتبار حقوق البلدان المعنية في الصراع .

واذا لم تستخدم كل الوسائل العملية من أجل التوصل الى نهاية مرضية للوضع الحالي ، فإن مشكلة قبرص قد تصبح بدورها أزمة أخرى من تلك الازمات التي لا تنتهي في عالمنا المعاصر ، الذي غدا يتسم بالتكافل الحقيقي الكامل ، على نحو جعل من أي صراع مسلح في أي جزء من العالم أمرا لا يقتصر أثره على تلك المنطقة وحدها ، بل يمكن أن تكون له مضاعفات وعقابيل لا يمكن التنبؤ بها في بقية أرجاء العالم .

إن أمام العالم النامي آفاقا شاسعة يفتحها قانون البحار الجديد . وإن جمهورية باراغواي ، بوصفها بلدا ناميا لا سواحل له ، لتؤمن ايمانا راسخا بأن ذلك الملك - الذي قدم الى العالم لتصحيح أوضاع ظالمة مشيرة وخطيرة - يمثل خطوة جديدة خطتها البشرية الى الامام في معيها المضني الى تحقيق توزيع أفضل لثروات العالم بين الأمم . وعلى أساس هذا الاعتقاد ، صدقت باراغواي على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار ، وسوف تؤيد تلك العملية التي تعزز من هيبة المنظمة . والتي يمكن أن تصبح في المستقبل مصدرا لرضاء دائم حقا .

لقد بذلت جمهورية باراغواي وستظل تبذل تعاونها مع لجنة حقوق الانسان التابعة لمنظمتنا . وفي سياق ذلك التعاون رحبت باراغواي بزيارة مستشار مستقل في عام ١٩٨٦ ، تجول في كل أرجاء بلادنا وأصبح على ادراك تام للوضع الفعلي فيها . وسيتابع هذا الشخص ذاته مهمته التي تواصل باراغواي الترحيب بها ، فيزور بلادنا مرة أخرى قبل نهاية عام ١٩٨٧ .

وهذا مظهر من مظاهر تعاون باراغواي مع الأمم المتحدة ، التي تكرر نفسها للنهوض بحقوق الإنسان . وحكومتنا ترد على الفور على كل الاستفسارات التي تتلقاها من أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان انطلاقاً من اعتقادنا أنه بالتعاون مع البلدان الاعضاء ستكشف تلك الأجهزة عملها بما يخدم المنظمة .

إننا نؤيد بحرارة التعاون المخلص القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية . ونحن نقدر هذا التعاون ، ونرى أن له مغزى إيجابياً وواقعياً في هذا العالم المتكافل الذي نعيش فيه ، والذي تتطلب مشكلاته حلولاً عالمية شاملة . ولا ينطبق هذا القول على المجال السياسي وحده ، بل ينطبق بالأحرى على المجال الاقتصادي .

ونؤيد بحماس الاقتراح الذي طرحته جمهورية البرازيل على هذا المحفل العالمي ، بشأن إعلان وإقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي . وهذه المبادرة الهامة من أجل السلم العالمي . والتفاعل التقدمي الحر في قارة أمريكا الجنوبية جديرة باهتمام كل المنظمات الدولية التي يتعين عليها أن تضع برامج محددة لهذه المنطقة الحيوية من العالم ، في مهمتها الشاقة لإقرار السلم مع العدالة ، وتحقيق تكافؤ الفرص والنمو الاقتصادي للجميع دون استثناء .

ونستطيع أن نؤكد بيقين مطلق أن الرجال والنساء في شتى أنحاء العالم ينظرون إلى الأمم المتحدة ومهمتها بكل ثقة وإيمان . إنهم محور كل الجهود التي نبذلها هنا لصالح سلم البشرية وتقدمها . وهم يضعون ثقتهم في منظماتنا وفي الروح التي تحدو من يمثلون حكوماتهم فيها ، في سبيل النهوض بتعهدات مؤسسيها ومثلهم العليا ، وكفالة نعمة السلم لكل سكان الأرض ، وإقامة العدل في العلاقات الدولية .

ونشهد على أننا جميعاً نتشاطر هذه الروح النبيلة ، وعلى التزامنا بأن نعمل ، متحدين ، على بلوغ هذه الأهداف والمثل العليا التي بدونها لا معنى للحياة ، وضمان مستقبل خال من سحب العواصف التي تعتم آفاق البشرية .

وواجبنا أن نتحمل مختارين مسؤوليتنا عن توريث أطفالنا وأطفال أطفالنا العالم السعيد الذي تنتظره الأجيال المقبلة ، وهو عالم بلا تمييز ولا أخطاء ، بلا ظلم

يولد السخط والكآبة ، عالم يسوده مناخ خلاق تعمه البهجة والسلم والقيم الاخلاقية النبيلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بقي متكلم واحد على القائمة ، وهناك وفدان أفصحا عن رغبتهما في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد . ويتعين عليّ أن أسترعي الانتباه الى أن حق الرد يمكن ممارسته بشأن موضوع بعينه ، ولكن للوفدين المعنيين أن ينظرا في إمكانية الرد بمزيد من التفصيل لدى الإدلاء ببيانیهما الرئيسيين في وقت لاحق . أقول هذا فقط نظرا الى تأخر الوقت وعلى الوفدين أن يختارا ، وإذا شاء أي منهما الرد في البيان الرسمي الذي يزعم الإدلاء به فليبلغني بذلك ، وبخلافه فيسعدني أن أعطيه الكلمة هذه الليلة .

السيد بينهيرو (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أهنئ الرئيس على انتخابه لهذا المنصب الرفيع . ونحن على ثقة بأن مزاياه المعروفة ستسهم إسهاما حاسما في نجاح أعمال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

وبالمثل ، أود أن أشيد بالرئيس السابق السيد رشيد شودري للطريقة القديرة التي اضطلع بها بواجبات الرئاسة .

في هذه الفترة المضطربة من الحياة الدولية يسعدني سعادة خاصة أن أخطب هذه الجمعية بوصفي وزير خارجية حكومة تمكنت تحت قيادة البروفسور كافاكو سيلفا من إيجاد توازن في البرتغال بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق مثل الحرية والديمقراطية والتضامن .

هذه الأهداف كانت ولا تزال أهم أهداف الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل أربعين عاما ، ومن ثم أصبحت نبعا لا ينمف للإلهام ، للحكومات وذوي النوايا الطيبة . لقد اكتسبت الأمم المتحدة خبرة طويلة في دورها كوسيط . وهذا الدور لا يقل أهمية عن قدرتها في الوقت ذاته على الحفاظ أولا وقبل كل شيء على شرعيتها التي

تعيّنها كوسيلة لا يستعاض عنها للتفاهم والتعاون بين الشعوب التي تتألف منها المنظمة .

لقد أشرت من قبل الى دور الوسيط الذي تفضل به هذه المنظمة وإسهامها في تسوية النزاعات . ومع ذلك يسرني هنا أن أذكر مثالا لم يُستَعَنَ فيه بهذا الدور ، وتمت فيه تسوية ثنائية خالصة بفضل التفاهم القائم بين الأمم ، ونيتها الصادقة في البحث عن حل لخلافاتها .

وأنا أشير هنا الى الاتفاق الذي وقع بين جمهورية الصين الشعبية والبرتغال في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، والذي أرسى الشروط الضرورية لنقل الممارسة السيادية على إقليم ماكاو اعتبارا من ١٩٩٩ . والجدير بالملاحظة أنه منذ بداية تلك المفاوضات لم يكن هناك نزاع حول السيادة ، التي اعترف الدستور البرتغالي لعام ١٩٧٦ بحق الصين فيها .

وتجدر الإشارة لا بالشروط الواردة في هذا الاتفاق فحسب ، ولكن بمناخ التفاهم الذي ساد المفاوضات أيضا ، والذي أتاح صيانة وتعزيز أوامر الصداقة والتعاون التي كانت قائمة بالفعل بين بلدينا . والآن فُتحت آفاق جديدة في العلاقات بيننا وبين دولة الصين العظيمة .

ومع ذلك فهناك حالات ينبغي فيها للبلدان ، أو يتعين عليها ، أن تلجأ الى الآليات المرساة في ميثاق هذه المنظمة بغية البحث عن تسوية منصفة للنزاعات . وكان هذا هو حال البرتغال فيما يتعلق بتييمور الشرقية . فالبرتغال ، بعد أن وجدت نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، ونظرا الى عدم وجود نتائج عملية بعد سبع سنوات يدان فيها احتلال القوات الإندونيسية للإقليم ، قررت أن تطلب تدخل الأمين العام .

ولا نزال نعتمد على الولاية التي بموجبها طلبت الجمعية العامة الى الامين العام في قرارها ٣٠/٣٧ لعام ١٩٨٢ ، أن يبحث عن حل منصف وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية . وفي اطار تلك الولاية أجريت مشاورات جديدة واتصالات مجددة ، مما أبقى على الحوار مفتوحا على أمل التوصل الى نتائج إيجابية . وبالتالي وافقنا مرة أخرى على إرجاء المناقشة التي طالبت بها الجمعية العامة في ضوء ما ورد في التقرير المرحلي للأمين العام ، الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر .

وان استعدادنا المخلص للتعاون النشط في تنفيذ الولاية التي يظلم بها الامين العام يستند ، كما ذكرنا مرارا وتكرارا ، الى المبادئ الواضحة التالية : عدم وجود أية مطالبة بإقليم تيمور ، الذي تربطه بنا صلات تاريخية ؛ البحث عن تسوية كريمة تحترم الهوية الدينية والثقافية لشعب تيمور ، وتلبي تطلعاته المشروعة ؛ احترام حق شعب تيمور الشرقية وأي شعب آخر في أن يقرر بحرية مصيره المشترك تمشيا مع المبدأ الاساسي والقاطع لتقرير المصير ، وفقا للقراريين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

إن حكومة بلادي تعلق اهتماما خاصا على التدابير الضارة بالظروف الإنسانية لشعب تيمور الشرقية وترحب مغلظة بنية الامين العام متابعة الحالة عن كثب "تحقيقا للتحسن المطرد للأحوال في الاقليم" . (A/42/539 ، ص ٥)

ولذلك ، شاركنا في العمل الذي اضطلعت به مؤخرا في جنيف اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، التي اتخذت ، في إطار مسألة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، قرارا بشأن الحالة في تيمور الشرقية .

ومؤخرا انتخبت البرتغال في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعضوية لجنة حقوق الانسان . وإن بلادي ، إذ تقدمت بطلب العضوية ، كانت على إدراك تام للمسؤوليات الخاصة المترتبة على هذه العضوية . ولكنها كانت بالمثل مدفوعة بإمكانية الإسهام الحاسم في هذا الميدان ، لأن حقوق الإنسان من الاركان الرئيسية للسياسة الخارجية للبرتغال .

ليس بوسعنا أن نتكلم عن حقوق الإنسان دون أن نفكر في أن هناك ملايين من البشر في مناطق كثيرة من العالم مازالوا محرومين من حماية أبسط الحقوق الاساسية ، أي الحق في الحياة . إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن السلم والامن الدوليين ، وكذلك التنمية والتقدم الاجتماعيين والاقتصاديين في مختلف الدول لا يمكن تحقيقها وصيانتها على النحو الكامل إلا إذا كانت كلها قائمة على احترام حقوق الإنسان وإعمالها ، واحترام العدالة الاجتماعية وحرية الفرد في اختيار وتمهيد طريق مصيره بنفسه .

وحيث أننا نؤمن إيماناً راسخاً بهذه المبادئ ، فلا يمكننا أن نشاطر المفهوم الخادع بأنه يمكن الدفع بسيادة الدولة لمنع الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، حتى عندما تستخدم حجة الافتقار إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتبرير قدر أقل من الاحترام لحقوق المدنية والسياسية والالتزام بها . فعلى النقيض من ذلك ، إن أعمال حقوق الإنسان ينبغي أن يكون في رأينا الشاغل الأول في تقييم المشاكل الرئيسية التي تضر اليوم بالبيئة الدولية . ومهما قلنا في هذا الصدد ، فلن نغالي في تأكيد الأهمية القصوى للدور الذي تفضل به الأمم المتحدة والعديد من الهيئات والوكالات المتخصصة الأخرى ، والذي ينبغي أن تستمر في الاضطلاع به . ويستند العمل التشريعي الهام الجاري حالياً على المبادئ المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وكتطور مواز ، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشرع في بذل جهود متضافرة لتعزيز نظم مراقبة تطبيق حقوق الإنسان والتحقق من تطبيقها . إن التدابير المتخذة مثل تعيين المقرررين الخاصين ، وإنشاء قوات عمل ، وتقديم التقارير ، وتنظيم المؤتمرات والاجتماعات الدولية عن مواضيع معينة أو حالات انتهاك خاصة مزعومة لحقوق الإنسان أينما كان ، كُتبت أنها مثمرة وأنه ينبغي تشجيعها وتعزيزها في المستقبل . وأود أيضاً أن أشيد بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية لأن ضمان حقوق الإنسان مهمة ينبغي لنا أن نقبلها جميعاً وهي مهمة تؤثر علينا جميعاً .

وفي هذا الإطار اسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى موضوع آخر له أهمية متزايدة في عالم اليوم ، ألا وهو الممارسة المنتظمة لأعمال العنف التي تقوم بها جماعات منظمة لا تحترم النظام الديمقراطي السائد في بلداننا . إن هذه الأعمال ، أيا كان مرتكبوها ومهما كان سبب ارتكابها ، تهدد بصورة مباشرة الحقوق والحريات والضمانات الشخصية ، مثل الحق في الحياة والحرية والأمن .

ولهذه الأسباب مابرحنا نناصر الالتزام بالاتفاقيات التي وضعتها الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ، نصاً وروحاً ، واحترامها احتراماً تاماً . ونحن نؤيد بالمثل تأييداً قوياً توافق الآراء المعرب عنه في القرار ٦١/٤٠ المتخذ في

٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . إن هذا الاتفاق يستحق إشادتنا بمورة خاصة لأن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها التوصل الى توافق في الآراء بشأن مسألة بهذه الصعوبة تترتب عليها آثار واسعة النطاق ، ونحن على اقتناع راسخ بأنه ينبغي لنا أن نسعى الى اتخاذ اجراءات تتمشى مع روح هذا القرار . وفي رأينا ، فان هذه المشكلة ، في ضوء خطورتها وإلحاحيتها ، ينبغي دراستها بتأن من جانب المجتمع الدولي ككل .

في ١ تموز/يوليه من هذا العام اتخذت الاتحادات الأوروبية خطوة هامة الى الامام في عملية التنمية الأوروبية الجديدة : وهي وضع المك الأوروبية الوحيد موضع التنفيذ .

إن البرتغال تعتبر هذه المبادرة ، بالإضافة الى الإصلاحات المتصلة الجارية الآن والتي نسهم فيها بنشاط ، دليلا على حيوية كبيرة . فهي تعبر عن التكيف مع الواقع الداخلي الذي أضفت اليه العناصر الجديدة ثراء وتنوعا ، وعن التكيف مع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في السنوات الأخيرة من قرننا ، الذي يمر في تغيرات سريعة وعميقة .

ونحن نرى في هذا المك محاولة صالحة لمواجهة التحديات المتماكة التي يتعين على الاتحاد مواجهتها في آن واحد : التحدي الداخلي ، من جانب ، والتحدي الخارجي ، من الجانب الآخر . وتترتب على التغلب على التحدي الخارجي إمكانية تعزيز الموقف البناء الذي مابرج الاتحاد يتخذه على الساحة الدولية وإعطائه مغزا أكبر . وينطوي التحدي الداخلي على الحاجة الى ضمان عملية تنمية متوازنة داخل الحدود الإقليمية ، تسمح بتقليص الهوة القائمة بين البلدان والاقاليم وبتعزيز التماسك الداخلي .

ومن الضروري إيجاد الحل المناسب لهذين التحديين كيما يظطلع الاتحاد وأعضاؤه ، وهو ما نتمناه جميعا ، بمسؤولياتهم كاملة في المجالين السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي .

وعلى كل ، كان هناك جهد مستمر لتحقيق انفتاح وتعاون دوليين ؛ ويدل على ذلك التنسيق الأخير لاتفاقيات التعاون مع بلدان لومي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط .

وتمشيا مع سياسة التعاون والمساعدة من أجل التنمية ، أود أن أشدد على أن
بلادي قد وفّت هذا العام بالتزامها التام باتفاقية لومي الثالثة . وهي تمثل إطارا
للعمل بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي و ٦٦ بلدا من افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط
الهادئ ، يسمح لنا أن نوسع على نحو كبير أعمالنا لتشمل البلدان المتخلفة ومن ثم
لنؤكد من جديد على سياسة التعاون الثنائي التي نسمي الى تحقيقها .

وأود أن أشير هنا الى العمل الذي قام به عدد كبير من البلدان المشاركة في
الجمعية العامة في إطار "جولة أوروغواي" لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات
الجمركية والتجارة "الفات" . وينبغي لجولة المفاوضات هذه ، التي كانت أوسع من أية
جولة سابقة ، أن تتوصل الى نتائج تفضي الى تغيير سديد في العلاقات الدولية
الاقتصادية . وإن البرتغال عازمة على الإسهام بنشاط في إنجاح جولة المفاوضات هذه ،
ونحن نجدد هنا الآن تأييدنا القاطع لإعلان بونتا ديل ايستا . ومع ذلك ، فإن نجاح هذه
المفاوضات ينبغي أن ينبع عن عمل متضافر تقوم به جميع البلدان المشاركة . وينبغي
مراعاة قدرات كل بلد وتوزيع المسؤوليات بطريقة منصفة لتحقيق شفافية كاملة في
التجارة الدولية ، خالية من الحمائية الممنعة . هذا هو الأساس الضروري للاضطلاع
بالتغييرات والإصلاحات الهيكلية المؤدية الى خلق الظروف الضرورية للاستخدام الأمثل
للموارد . وبالتالي ، من المناسب أن نذكر بالاستنتاجات التي وصل اليها اجتماع
الاونكتاد . لقد كان من الممكن الإعراب في وثيقة واحدة عن تقييم متضافر للحالة
الدولية الاقتصادية وادراج سلسلة من الإجراءات السياسية المحددة المزمع أن تقوم
بتنفيذها خلال السنوات القليلة القادمة البلدان النامية والمتقدمة النمو . لقد
أتاح مناخ الحوار الذي ساد خلال المؤتمر إجراء تحليل قائم على أساس سليم للتعاون
الاقتصادي المتعدد الأطراف . ويعد هذا عاملا هاما في الحوار بين الشمال والجنوب ،
الذي هو بند مركزي في العلاقات الدولية .

ويعلم الجميع أن التعاون مع افريقيا ، ولاسيما مع البلدان الافريقية الناطقة بالبرتغالية ، يحظى بأهمية كبرى بالنسبة للبرتغال . وهو بالنسبة لنا قضية حاسمة لها أولوية قصوى على المستويين السياسي والثقافي .

إن الأولوية المعطاة للساحل الافريقي وللقارة الافريقية في الاحتفالات التي ستعقد في البرتغال قبل نهاية هذا القرن لإحياء ذكرى "ديسكوبريمنتوس" ، مفاخرة توسعنا البحري والالتقاء بالشعوب والحضارات ، غنية عن البيان .

وإنني أود أن أعرب هنا عن أملنا في أن الأمم المتحدة ستشارك في هذه الاحتفالات ، التي من الجلي أنها حدث عالمي .

وكما اعترف الكثيرون ، كان التوسع البرتغالي ، كما وصفه عالم اجتماع مشهور ، توسعا بحريا واستكشافيا أكثر منه غزوا . فالجذور الثقافية عميقة ، ويدرك الجميع الصلات الخاصة التي أقامها هذا التراث ، الذي من أجله نحن على استعداد لتوسيع وتكثيف التعاون والحوار بين البرتغال وكل البلدان الافريقية الناطقة بالبرتغالية أو التي تشاطرنا تراثنا التاريخي . ولهذا ، تبذل البرتغال جهودا جادة لتشجيع تضامننا المشترك المعزز بالفعل ، وقد أثبتت ذلك على نطاق واسع .

وهذا التعاون ، بالإضافة إلى الاجراءات الشئائية التي اتخذت في القطاعات المختلفة ، يتضمن برامج متعددة الاطراف قيمة للغاية - مثلا ، شاركنا في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب افريقي ، وهو هيئة حققت عاما بعد آخر تضامنا سياسيا واقتصاديا متزايدا ، وأعطت أولوية خاصة لمشاكل التنمية .

وعلاوة على ذلك ، تنظر البرتغال بتوجس كبير الى التطورات التي تحدث في الجنوب افريقي ، فهناك التدهور الكبير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، وتساعد عدم الاستقرار والتوتر . وهناك عاملان يسببان هذه الحالة أدانها بشدة المجتمع الدولي هما الإطار الداخلي الحالي لجمهورية جنوب افريقيا ، وفورات الغضب الاستغزازية المزعزعة للاستقرار التي تعاني منها بلدان المنطقة ، ولاسيما أنغولا وموزامبيق .

وبالمثل ، أدانت البرتغال وشجبت شجبا قاطعا ، داخل منظومة الأمم المتحدة وفي أمكنة أخرى ، لا أخلاقية الفصل العنصري وإجفافه . وإن إزالة الفصل العنصري شرط أساسي لتحقيق حلول منصفة للصراعات والمشاكل التي تحيق بجنوب افريقيا اليوم .

وبالتالي ، من الأساسي أن تسعى سلطات جنوب افريقيا إلى إجراء حوار مع المجموعات السياسية والاجتماعية التي تحاول أن تتحرك بشكل حاسم نحو القضاء التام على الفصل العنصري ونحو تهيئة ظروف تضمن إمكانية المشاركة السياسية الفعالة والعدالة والعدالة الاجتماعية لكل المجتمعات المحلية في البلد . وبالشجاعة والحزم والشعور الحق بالمسؤولية فحسب ، وهي صفات مطلوبة في هذه اللحظة التاريخية ، يمكن للطبقات الحاكمة في جنوب افريقيا أن تتفادى عملية المجابهة الداخلية .

وبالمثل ، تنظر البرتغال بقلق شديد إلى استمرار إرجاء جمهورية جنوب افريقيا لممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير . فبعد مرور عشرين سنة على اعتماد القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، الذي أنهى إنتداب جنوب افريقيا على ناميبيا لم تحل حتى الآن مسألة استقلال هذا الاقليم وذلك بسبب مطالبات جنوب افريقيا المتمتعة التي تؤخر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن موقف البرتغال بشأن هذه المسألة معروف تماما . فلقد أعلنت البرتغال مرارا وتكرارا أن حل مسألة ناميبيا له أهمية أولية ، وما برحت متمسكة بمبدأ استقلال الاقليم وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما أعربت البرتغال بصورة متكررة عن معارضتها الراسخة لأي عمل قد يؤدي إلى مزيد من التأخير في حصول شعب ناميبيا على حقه في تقرير المصير .

يتعين على جنوب افريقيا أن تستجيب بروح بناءة للدعاءات التي يوجهها المجتمع الدولي وأن تتخلى عن موقف المجابهة الذي اعتمدته ، ولا سيما إزاء أنغولا . والبرتغال تدين بقوة هذا الموقف الذي تتخذه جنوب افريقيا .

إن حكومتي على اقتناع راسخ بأن حل المشاكل التي تحيق بجنوب افريقيا يكمن في تهيئة الظروف المفضية إلى توسيع رقعة الحوار الحقيقي البناء . وهذه هي روح اتفاقات نكوماتي والاتصالات التي نجريها مع المنطقة . ودون أن ندعي بالتوصل إلى حلول للمشاكل التي يتعين على الآخرين أن يحسموها ، نعتقد أن من واجبنا أن نسهم بأفضل طريقة ممكنة في إيجاد التسوية السلمية المتضافرة للصراعات التي ألحقت الدمار بصورة مؤسفة بهذه المناطق الهامة من القارة الافريقية .

تشعر بلادي بدواعي القلق العميق إزاء التدهور المستمر في الظروف المعيشية لشعب موزامبيق وأعمال العنف الشديد التي ارتكبتها مؤخرا ضده مجموعات متورطة في عملية نشر عدم الاستقرار ، وبلادي تدين هذه العملية إدانة شديدة .

إن أنغولا تمر أيضا بمرحلة صعبة للغاية بشكل خاص . فهناك أيضا يعاني السكان من تفشي عدم الاستقرار والصراع السائد في معظم بلدان الجنوب الافريقي . وإننا نشيد بالطريقة العملية التي اتبعتها زعماء أنغولا السياسيون في تلمسهم للحل الشامل للمشاكل التي تواجه هذا البلد . كما يجدر أن نشني على إعادة فتح الحوار الرامى إلى إيجاد حل لمشكلة ناميبيا والإعلان الأخير بشأن الإصلاحات الاقتصادية الهامة . وتؤيد البرتغال تأييدا راسخا هذه التدابير وتشجعها .

وأود أيضا أن أشير إلى الانتخاب بالاجماع الذي جرى مؤخرا داخل منظومة الامم المتحدة لدبلوماسي معروف وخبير قانوني من الرأس الأخضر لرئاسة اللجنة التحضيرية

للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار . وإنني على ثقة من أن مزاياه ستسهم إسهاما حاسما في أعمال هذه الهيئة التي يكتسي نجاحها أهمية كبيرة بالنسبة لبلد له تقاليد بحرية مثل البرتغال .

كما أود أن أذكر بارتياح بالغ الآراء التي تحدت في الاجتماع الأخير لرؤساء الدول الخمس في أمريكا الوسطى المعقود في مدينة غواتيمالا . إن النتائج التي تحققت في هذا الاجتماع تعد خطوة واعدة صوب تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة ، وهو أمر أساسي للمحافظة على السلم واحترام الحريات السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة . غير أن هذا الوعد لا يمكن الوفاء به إلا إذا اتخذت إجراءات محددة يمكن أن تجسد ضمانات ممارسة الحقوق المدنية والسياسية التي تعتبر جزءا أساسيا من وثيقة غواتيمالا .

وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذه المنطقة الشاسعة من أمريكا ، مازلنا نشعر بالقلق إزاء الضرورة القصوى لبذل المزيد من الجهود حتى يمكن التغلب على المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجه العديد من بلدان أمريكا اللاتينية . وليس من السهل القيام بتشخيص دقيق لجذور المشاكل التي تحيق بهذه البلدان ، ولكن المجتمع الدولي يجب أن يتخلى عن الحلول التي شتت عدم جدواها ، وأن يبحث عن أفكار مبتكرة . وإنني على اقتناع بأن البلدان المتقدمة النمو ستسهم إسهاما كبيرا في هذا المجال . وأؤمن إيمانا راسخا بأن علينا أن نلتزم باستمرار وإصرار مجموعة جديدة من المياعات للتعاون في أمريكا اللاتينية .

وإنني أيضا أشيد بالتضامن المتزايد الذي تبديه بلدان أمريكا اللاتينية . ويمكن أن نجد أمثلة على هذا التضامن في المساعي التي تقوم بها مجموعة كونتسادورا وفريق الدعم الذي يعمل معها ، ألا وهي إنشاء آلية للتشاور السياسي الدوري بين البلدان الأعضاء في هاتين المجموعتين ، والاتصال الوثيق بين البرازيل والأرجنتين وأوروغواي . لقد كانت هذه التدابير نقطة إنطلاق لعملية تكامل تدريجي ستكون له آثار هامة في المنطقة .

انتقل إلى موضوع نزع السلاح . إنني لن أسهب في هذا الموضوع المعقد والواسع النطاق ، بما أن زميلي ممثل الدانمرك قد تكلم فعلا باسم كل البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . أود فقط أن أؤكد مرة أخرى أن البرتغال متواصل مشاركتها الفعالة مع البلدان المتحالفة في كل الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي في هذا المجال والتي تفضي إلى تدعيم الامن الدولي تدعيما فعالا .

ونعتقد أن هذا لن يحدث إلا في مناخ شامل من الثقة المتبادلة ، والذي يتحقق عن طريق مواصلة الحوار الرشيد بين الشرق والغرب ، دون الإضرار بتوازن القوى الحساس الذي يعتبر في عالم اليوم أقوى ضمان للامن والاستقرار في العلاقات الدولية .

وبهذه الروح نراقب باهتمام التطورات الإيجابية التي تحدث في المفاوضات الحالية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وعلاوة على ذلك ، لا يعني إلا أن أشير على وجه التحديد إلى الاتفاق الخاص بإزالة القذائف المتوسطة المدى الموجودة في أوروبا ، والذي تحقق مؤخرا في واشنطن . ونأمل أن يسهم هذا التدبير لا في زيادة أمن أوروبا فحسب ، بل وأن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار والامن الجماعي ، اللذين ينبغي عدم الإخلال بهما .

لقد لاحظنا بقلق عميق التدهور الذي طرأ في الأسابيع القليلة الماضية على الحالة في منطقة الخليج . وننضم بكل قوانا إلى النداءات العاجلة التي ترددت من كل أركان العالم والتي تحث على وقف جميع أعمال العنف والارهاب بحيث يمكن أن يتحقق وقف إطلاق النار في المنطقة كشرط مسبق لتهيئة مناخ من التفاهم يمكن التوصل في ظله إلى حلول حقيقية .

ووفقا لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي يعتبر مثالا طيبا للوحدة التي تسود حاليا المجتمع الدولي ، فإننا نتمسك بحرية الملاحة وحرية التجارة في كل جزء من أجزاء العالم ، وعلينا ألا نقبل بأن تتعرض للمبادئ المقبولة عالميا والمكرسة في الوثائق الدولية والموقعة من جانب كل أمة .

ونؤيد تأييدا تاما بالممثل المساعي التي شرع بها الامين العام بحشا عن السلم وعن اتفاق دائم وكريم يمكن أن يفضي إلى وضع حد للصراع الذي يقوض إيران والعراق .

ونحن على ثقة من أن حزم الأمين العام سيصبح عنصرا حاسما في هذه المسألة ، مادام الطرفان قد أثبتا استعدادهما للبحث عن حلول سلمية ، دون أي تحفظ .

وفيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل والبلدان العربية ، نحن على اقتناع بأن تأجيل الحلول هو السبب في استمرار المشاكل التي تواجه هذه المنطقة . وبلدنا ، مع البلدان الأخرى في السوق الأوروبية المشتركة ، سيبدل كل ما في وسعه في سبيل التوصل إلى حلول واقعية ومتوازنة ودائمة لهذه المسألة ، آخذين في اعتبارنا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحق كل أمم المنطقة في التعايش السلمي .

ولهذا يحدونا أمل عظيم إذ نواجه إعادة فتح الحوار بين أوروبا والبلدان العربية . ونؤمن إيماناً راسخاً بأن هناك فوائد لا تقدر يمكن تحصيلها من التفهم الأكثر اكتمالاً والمشاورات الأكثر وعياً مع أسرة البلدان العربية الكبيرة .

لا يسعنا إلا أن نذكر أفغانستان ونؤكد مرة أخرى رغبة البرتغال في أن ترى ذلك البلد ، وقد تحرر من وجود القوات الأجنبية والظغوط الخارجية ، وتوصل إلى السلام وبذلك السلام مُنِحَ حق تقرير المصير .

هناك بلد آخر كان عليه أن يتحمل احتلال قوات أجنبية لسنوات عديدة هو كمبودشيا . وفي تلك الحالة أيضاً على المجتمع الدولي ، وبخاصة الأمين العام ، ألا يدخر جهداً لإيجاد تسوية منصفة وملمية تضمن الحدود الإقليمية والاستقلال والإرادة الحرة لذلك الشعب .

لقد بدأتُ بياني بالقول بأن المبادئ السامية الواردة في الميثاق لا تزال حية صالحة حتى اليوم ، وفي واقع الأمر إنني اعتبرها جزءاً من الأهداف التي تحرك الحكومات والأفراد : وهي السلم ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، واحترام الأفراد ، وحرية واستقلال كل دولة . ويقع على كاهل هذه المنظمة ، وبخاصة الأمين العام السيد بيريز دي كوييار ، الذي نشق فيه ، القيام بالمهمة الصعبة الخاصة بمواصلة وتجديد تلك الوظيفة النبيلة والقيمة .

ونحن واثقون من أنه سيَتَوَلَّى إلى تسويات دائمة للأزمة المالية الراهنة ، تسويات ترضي الجميع وتسهم بالتالي في دعم عمل هذا المحفل وتحسين صورته . وعندئذ فقط ستتمكن هذه المنظمة من الوفاء بمهمتها الأصلية وتؤدي الدور المنوط بها .

في هذا الإطار ، أود أن أحيي الأمين العام لمبادراته المؤدية إلى ترشيد فعال للإنفقات ، وإدارة أكثر كفاية ، واستغلالاً سليماً للموارد البشرية والمالية . وتلك التدابير بطبيعة الحال ، قابلة للتطبيق على منظومة الأمم المتحدة بأسرها بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، التي ينبغي أن تكون إدارتها لا أكثر حسماً وكفاية فحسب وإنما أيضاً أن تستعيد مهمتها العالمية . هذه هي

الاسباب الرئيسية التي أدت بوفد بلادي إلى أن يرشح لمنصب مدير عام منظمة اليونسكو برتغاليا تضمن كفاءاته المعروفة التي لا يمكن إنكارها تحقيق تلك الاهداف بشكل عاجل وبفعالية .

اسمحوا لي في الختام أن أؤكد مرة أخرى تفاني حكومة بلادي الكامل لنجاح الامم المتحدة بوصفها أداة سلم وتقدم في المجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين طلبوا التكلم ممارسة لحق الرد .

السيدة مووالا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشار وزير

خارجية فرنسا صباح اليوم إلى أحداث جرت مؤخراً في كاليدونيا الجديدة . وأجد لزاماً عليّ أن أؤكد بإسم الاعضاء السبعة في محفل جنوب المحيط الهادئ الاعضاء في الامم المتحدة أن التفسير الفرنسي للاستفتاء الذي أجري يوم ١٢ أيلول/سبتمبر لا يشارك فيه شعب كاليدونيا الجديدة المستعمَر أو الشعوب المجاورة له في المنطقة .

وسننتهز فرصة البيان المشترك الذي سيُدلى به نيابة عنا رئيس وزراء بلادي في المناقشة العامة ، والبيانات التي سيُدلى بها في إطار البند ١٨ من جدول أعمال الجمعية العامة لإيضاح مواقفنا بشأن كاليدونيا الجديدة .

السيدة تون نو شي ننه (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يود وفد فيت نام أن يرد بشكل جزئي على البيان الذي أدلى به وزير خارجية الصين صباح اليوم بملاحظات خاطئة عن فيت نام .

بالنسبة لجنوب شرقي آسيا وكمبوتشيا هناك "بعض دلائل التحرك" (A/42/1) ،

ص - ٦) على حد تعبير الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة . وفي الواقع ، إن تطورات هامة جرت وتجرى تؤدي إلى منعطف مبشر بالخير ولكنه حساس . إلا أن الصين لا تزال أحد البلدان القلائل التي لا تستجيب لذلك الدليل ؛ وأقولها بصراحة ، إن الصين تنوي تجاهل تطور لا يعجبها .

لقد عبرت بلدان الهند الصينية عن نواياها الحسنة المعترف بها بأعمال ملموسة . ففي كل عام مضي منذ ١٩٨٢ قامت فيت نام بانسحاب جزئي لقواتها من كمبوتشيا

وقد أعلن عن انسحاب جزئي آخر يتم هذا العام ، ومن المقرر سحب جميع قواتها بقدوم عام ١٩٩٠ . وفي حالة التوصل إلى تسوية سياسية متنسحب القوات الغيتنامية في وقت أسبق . لقد قامت الصين من جانبها بتوجيه نداءات متكررة لفييت نام بالانسحاب التام والعاجل من كمبوتشيا إلا أن الحقيقة هي أن رغبتها الراسخة لا تتفق مع كلماتها . وحقيقة الأمر هي أن الصين تود أن ترى فييت نام مقحمة إلى مالا نهاية في كمبوتشيا لأن هذا يخدم مصالحها الانانية لإدامة التوتر في المنطقة .

وليس سرا القول بأن الصين نفسها هي التي أيدت نظام بول بوت القائم على الإبادة والذي تسبب في موت الملايين من الكمبوتشيين ، بما في ذلك أقارب للأمير نوردوم سيهانوك ، والنظام الذي شن الحروب ضد بلدان مجاورة . واليوم بصرف النظر عن الإدانة العالمية لمرتكبي الإبادة ، تصر الصين على الإبقاء على بقايا قوات بول بوت والاحتفاظ بهم لمواصلة أنشطتهم كي تقوض بقاء الشعب الكمبوتشي وتعيق رد اعتباره . والصين وحدها هي التي تحاول بجميع الوسائل الممكنة الإطاحة بعملية مفاوضات نهائية للتوصل إلى تسوية لمسألة كمبوتشيا عن طريق الوسائل السياسية .

بعد ثمانية أعوام من التوتر يود الجميع أن تسوى المشكلة الكمبوتشية وأن يحل سلام دائم في جنوب شرقي آسيا . إلا أنه من ناحية أخرى تنوي الصين إطالة معاناة الشعب الكمبوتشي وعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا تحقيقا لمصالحها الانانية .

تدل الحقائق على أنه عندما تتعامل الصين مع الاتحاد السوفياتي فإنها تضع ثلاث عقبات ، من بينها مسألة كمبوتشيا ، ومع ذلك لا تزال تجري محادثات مع ذلك البلد دون شروط مسبقة . وعلى العكس من ذلك ترفع الصين شروطا مسبقة لترفض المحادثات مع فييت نام بينما تبذل كل ما في وسعها لمحاولة عرقلة الجهود الرامية إلى إجراء مفاوضات بين الأطراف الكمبوتشية وبين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية لتسوية مسألة كمبوتشيا .

تشارك الصين في محادثات تتعلق بكمبوتشيا مع بلدان ليست معنية بشكل مباشر بتلك المسألة ، ولكنها تبذل كل ما في وسعها لتعيق الحوار بين الجانبين المعنيين في

كمبوتشيا وبين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية التي يمكنها أن توفر إمكانية حقيقية لتسوية المشكلة الكمبوتشية .

يبين هذا كله أن الصين لا تريد تسوية المسألة الكمبوتشية وأنها تحاول منزع الآخرين من القيام بذلك . في الماضي كانت الصين معتادة على التصرف على هذا النحو . وخلال حرب فييت نام ، حتى عام ١٩٧٠ حاولت الصين بكل ما في وسعها منع فييت نام من التفاوض مع الولايات المتحدة ، ولكن بحلول عام ١٩٧١ كانت الصين تتفاوض بشكل مباشر مع الولايات المتحدة من وراء ظهر فييت نام لتسوية حرب فييت نام بما يحقق مصالحها الخاصة .

إلا أنه في الوقت الراهن ليس كل شيء في قبضة الصين وحدها . وفييت نام ترى أن الصين بلد كبير له سمعة كبيرة ومسؤولية عظيمة في الشؤون العالمية وبخاصة في جنوب شرقي آسيا ، والخلافات بين فييت نام والصين ليست سوى خلافات عابرة ، والصداقة بين البلدين والشعبين مصيرها البقاء . فلنأمل في أن تسهم الصين في القريب العاجل بشكل بناء في تسوية مشاكل جنوب شرقي آسيا وكمبوتشيا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينبغي لي أن أسترعي الانتباه

إلى أن ممثلين آخرين طلبوا الكلام ممارسة لحق الرد . ومن حقهم ذلك بموجب المادة ٧٣ من النظام الداخلي ، إلا أن معظم الموضوعات التي نناقشها مخصصة لها بنود مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة .

إن أسماء بعض الوفود التي أبدت رغبتها في ممارسة حق الرد مدرجة أيضا على قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ، وستتاح لهم بطبيعة الحال فرصة التكلم فيما بعد . لذلك أناشد هذه الوفود أن توجز بقدر الإمكان في ردودها .

السيد سيسوات (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يشعر وفد بلادي بأي دهشة عندما استمع الى رد ممثلة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، والذي انتقدت فيه البيان الرائع بشأن مشكلة كمبوتشيا الذي أدلى به صباح اليوم السيد وو شيكيان وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية ، التي يدعم شعبها وحكومتها النضال العادل الذي يخوضه شعب كمبوتشيا ضد غزو القوات المسلحة الفيتنامية واحتلالها السافر لبلادي .

إن جمهورية الصين الشعبية ، بالإضافة إلى مائة بلد أخرى من بلدان العالم المحبة للسلم والعدالة لا تزال تقدم كل عام ، في هذه الهيئة الموقرة التأييد المعنوي والسياسي والدبلوماسي إلى الشعب الكمبودي وإلى الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، في كفاحنا العادل ضد الوجود العسكري لجمهورية فييت نام الاشتراكية وذلك من أجل كمبوديا الحرة المستقلة غير المنحازة .

إن جمهورية فييت نام الاشتراكية تستمر في خداع المجتمع الدولي عن طريق نشر معلومات زائفة مفادها أن الحالة في كمبوديا مسألة تخص الكمبوديين وحدهم . وفي الواقع إن هذه الحرب حرب عدوان ، فرضتها علينا وجود أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ فرد من القوات الاستعمارية الفيتنامية .

ولا يمكن أن تتحقق تسوية سلمية في بلدي إلا إذا وافقت جمهورية فييت نام الاشتراكية التي تعتبر السبب الرئيسي للمشكلة ، على الاشتراك وجها لوجه في مناقشة صادقة وبناءة وهادفة مع الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تحت رئاسة الأمير نورودوم سيهانوك .

السيد بلانك (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في البيان السنوي أدلى به صباح اليوم وزير خارجية فرنسا ، لم يكن هناك أي نقد موجه إلى ساموا أو

إلى بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ . لذلك يشعر وفد بلادي بالدهشة بسبب التعليقات التي أبدتها ممثل ساموا بالنيابة عن تلك البلدان .

إن وفد فرنسا لن يرد على هذه التعليقات ، فقد قدم الناضبون في كاليدونيا الجديدة الرد ، ففي ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي رفض الناضبون في كاليدونيا الجديدة ، في استفتاء عام ، خيار الاستقلال ، واختاروا الإبقاء على مركز الاقليم كجزء من فرنسا . وترى فرنسا أنه لا يمكن لأحد أن يملّي على المواطنين الأحرار ، الطريق السذي يتعين عليهم اختياره . لقد اختارت كاليدونيا الجديدة بطريقة ديمقراطية ، أن تبقى ضمن جمهورية فرنسا . وينبغي أن يقبل الآخرون اختيارها .

السيد شي جينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يشعر وفد

الصين بالاستياء بسبب الهجمات والسباب التي وجهها الوفد الغييتنامي بشأن البيان الذي أدلى به وزير خارجية بلادي بشأن موقف الحكومة الصينية .

لقد ارتكبت فييت نام ، بتأييد من دولة كبيرة عملا عدوانيا ضد كمبوتشيا ، أصاب الشعب الكمبودي بكارثة كبيرة وتسبب في الخراب ، وعرض للخطر السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا . لقد أدانت جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم كله هذا العمل العدواني .

واتخذت المنظمة العالمية في السنوات الأخيرة عدة قرارات تطالب فييت نام بسحب جميع قواتها من كمبوديا . ولكن فييت نام لا تزال متعنّة . فهي تصر على موقف العدوان وترفض سحب قواتها من كمبوديا .

وعلى عكس ما قاله ممثل فييت نام ، فإن فييت نام تعتدي على الصين ، وتدعي أن الصين ترغب في أن تبقى فييت نام متورطة إلى أجل غير مسمى في كمبوتشيا . وهذا منافي للعقل تماما . لقد أدان جميع الوطنيين في كمبوتشيا العدوان الغييتنامي كما أن الصين وجميع البلدان الأخرى المحبة للسلم في العالم تؤيد كمبوتشيا الديمقراطية . في ظل هذه الظروف ، اقترحت فييت نام ما يسمى بالتسوية السياسية . والصين من ناحيتها لا تعارض على الإطلاق التسويات السياسية ، ولكننا نطالب فييت نام بأن

تسحب أولا جميع قواتها المعتدية من كمبوتشيا ، وحينئذ فقط يمكن التكلم بشأن التسوية السياسية . إن فييت نام تحاول عن طريق التسوية السياسية المزعومة أن تحقق ما عجزت عن تحقيقه في ميدان القتال ، وهو جني ثمار عدوانها وإدامته .

يود وفد الصين أن يخبر وفد فييت نام أنه إذا ما واصلت عدوانها وأصرّت على روح العداء للمجتمع الدولي ، ورفضت تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ، فإن ذلك لن يخدم السلطات الفيتنامية نفسها .

إن الشيء الصحيح الوحيد الذي يجب على فييت نام أن تفعله هو أن تسحب جميع قواتها المعتدية من كمبوتشيا بأسرع ما يمكن وأن تترك شعب كمبوتشيا تحت قيادة وتوجيه الأمير نور دوم سيهانوك ، يحسم مشاكله الداخلية بنفسه .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠